جمهورية السودان
المعهد العالي
لعلوم الزكاة

الورشة الإقليمية الاولى
لمؤسسات الزكاة في افريقيا

الهيئة العالمية للزكاة – المعهد العالي لعلوم الزكاة

تلفون 2490157907975 ـ فاكس 2490157907959 ـ ص ب 12434 الخرطوم شرق الساحة الخضراء ـ شارع الشهيد عمارا نور
www.highzakats.edu.sd
المعهد العالي لعلوم الزكاة

واقع الزكاة في البلدان الإفريقية

الدكتور يوسف خميس أبو رفاس
جـ ـ ـامعة إفـريقيا العـ ـالمية
مركز البحوث والدراسات الإفريقية

تتناول هذه الورقة واقع الزكاة في البلدان الإفريقية من ناحية جمع وتوزيع الزكاة في المجتمعات المسلمة في إفريقيا. ولتغطية هذا الموضوع فإن الورقة تتناول أيضا دخول الإسلام في إفريقيا والمجتمعات والدول المسلمة في إفريقيا ودواعي تطبيق الزكاة في المجتمعات المسلمة في إفريقيا، ومعوقات تطبيقها في إفريقيا وتقوم هذه الورقة علي فرضية أن الزكاة التي تطبق في المجتمعات الإفريقية تتم بصورة فردية ، والدولة ليست مسؤلة عن ذلك .

الزكاة على العموم ، هي حق الفقراء في أموال الأغنياء ، ففي حديث معاذ حين بعثه النبي صلى الله عليه وسلم إلى اليمن " فأعلمهم أن الله أفترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم ، فترد على فقرائهم " رواه الشيخان وغيرهما.

ومن أنكرها ، من المسلمين ، فهو والعياذ بالله مرتد ، ومن امتنع عن أدائها عوقب وأخذت منه قهرا ، ألا تري أن ابا بكر الصديق رضي الله عنه قد حارب من فرق بين الصلاة والزكاة، بالامتناع عن الزكاة ، في حروب الردة المعروفة ، ضمانا لحقوق الفقراء والمستضعفين؟

فمن ملك نصابا محددا من كل مال من أموال الزكاة ، وحال عليه الحول (إلا زكاة الزروع والثمار فإنها غير حولية) وجبت عليه الزكاة بمقادير محددة .

وأموال الزكاة هي السوائم (غير المعلوفة) والزروع والثمار ، والنقود وعروض التجارة، وما يلحق بهذه الأموال بطريق الاجتهاد ، وتتراوح معدلات الزكاة بين ٥ر٢% و٢٠% ، فهي ٥ر٢% (ربع العشر) علي النقود وعروض التجارة ، وعلي السوائم في المتوسط، و٥% (نصف العشر) علي الزروع والثمار المسقية و١٠% (العشر) على الزروع والثمار البقلية ، و٢٠%

(الخمس) علي الركاز فيختلف المعدل إذن باختلاف المال المطبق عليه : هل هو أصل أم غلة ؟ وباختلاف المؤنة (الكلفة) والجهد.[١]

ومصارف الزكاة محددة في القرآن الكريم ، قال تعالى : (إنما الصدقات للفقـراء والمسـاكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل ، فريضة من الله ، والله عليم حكيم) سورة التوبة ٦٠ وبما أن مصارفها مختلفة عن مصارف الموارد المالية الأخرى ، فإن لها بيت مال مستقلا عن بيت مال المصالح .

والدولة الإسلامية هي التي تتولي تحصيل الزكاة ، لاسيما في الأمـوال الظـاهرة ، كالسـوائم والزروع والثمار، أما الأموال الباطنة كالنقود ، فالأفراد إن شاءوا أدوها بأنفسهم ، وإن شـاءوا دفعوها إلي الدولة ، والزكاة واجبة ، بل هي الركن الثالث (بعد الشهادتين والصلاة) من أركان الإسلام .وللزكاة آثار اجتماعية واقتصادية على المجتمع المسلم .[٢]

أولا: الآثار الاجتماعية للزكاة :

١- وجود مجتمع التكافل والتضامن :

يقصد بالتكافل الاجتماعي في معناه اللفظي أن يكون الناس في كفالة بعضهم ، وأن يكون كـل قادر أو ذي سلطان كفيلا في مجتمعه بمده بالخير .

ففريضة الزكاة بمثابة رابطة بين الإنسان وربه من ناحية ، وبينه وبين المجتمع الذي يعيش فيه من ناحية أخري وكأن الإسلام بفرضها أراد أن يلفت المسلم إلي ضرورة شكر الله علي ما أسدي إليه من نعم حتى يؤدي الزكاة وإلي أنه عضو في مجتمع يجب أن يكون متعاونا متساندا كالجسد إذا اشتكى عضو منه تداعي له سائر الأعضاء بالسهر والحمى.

محاربة الفقر :

لابد لنا بالأجمال أن نتجاوز مرحلة الواجبات الفردية غير الدقيقة إلي مرحلة النظم العامـة التـي تدخل في اختصاص الدولة وحدود سلطتها وقد قام الإسلام لأول مرة في تـاريخ البشـرية بهـذا التطور الاجتماعي العظيم .

ففرضت الزكاة وأن أول مصارفها كما بين الله تعالي للفقراء والمساكين هذا يدلنا علي أن الهـدف الأول من الزكاة هو القضاء علي الفقراء والعوز ويستدل علي هذا أيضا من قول الرسول صـلي الله عليه وسلم لمعاذ حين وجهه إلي اليمن " أعلمهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد علي فقرائهم .

فقد اعتبر الإسلام أن الفقر مرض اجتماعي خطير ، كما قال عليه السلام " كاد الفقـر أن يكـون كفرا) فلابد من محاربة الفقر بألوانه كلها ، وإنما يتم ذلك بالنظر إلي المجتمع كله علي أنه وحدة متماسكة .

فالزكاة تحقق لآخذها من الفقراء والمساكين استقرارا نفسيا وتأمينا للحياة ، ورخـاء لمعيشـتهم مدي الحياة ، والقول بإعطائهم كفاية العام منها تطبيق رائع لحكمة الإسلام في تشريع الزكاة بأنها ليست سدا لحالة مؤقتة ، أو إشباعا لجوعه عارضة ، إنما هي علاج حاسم لمشكلة الفقر والحاجة وضمان دائم ضد السؤال والعوز.

٢- تقليل التفاوت بين الطبقات :

استهدف التشريع المالي الإسلامي من غرض الزكاة علي الأغنياء بالكيفية السابق الإشارة إليهـا وتوزيعها في مصارفها الثمانية (تعميم التكافل الاجتماعي حتي يكثر حق الفقير ويـزداد نصـيبه وبذلك تتقارب الفوارق بين الطبقات في المجتمع ، وكراهية الإسلام للتفـاوت الطبقـي الكبيـر وحرصه علي التقارب الطبقي إنما يرجع إلي إيمانه بأن هذا التفاوت الكبير سـوف يـؤدي إلـي الأحقاد وإلي الضغائن وما يصاحبها من قلاقل واضطرابات قد تؤدي إلي تحطيم المجتمع كله .

ثانيا : الآثار الاقتصادية لإنفاق الزكاة:

إنفاق حصيلة الزكاة يقوم بدور مهم وفعال في اقتصاديات المجتمع الإسلامي ومن أهم هذه الآثار :

١- تأثير الزكاة علي الإنتاج والاستثمار :

فضلا عما لفريضة الزكاة عند تحصيلها من تأثير من شأنه أن يـدفع النـاس إلـي ضرورة استثمار أموالهم حتى لا تأكلها الزكاة ، أي حتى لا تأتي عليها التكاليف التي تتحملها ، وحتى يستطيع الممول أن يدفع الزكاة من ربح الاستثمار بدلا من أن يدفعها من رأس المال نفسه ، وفي هذا يوصي رسول الله صلي الله عليه وسلم باستثمار مال اليتيم حتى لا تأكله الصدقة حيث يقول اتجروا بمال اليتيم حتى لا تأكله الزكاة " فـإذا كان الرسول الكريم يأمر الأوصياء باستثمار مال اليتامى فمن باب أولـي أن ينمـي الإنسان ماله ليدفع الزكاة من ربحه ، حتى لا تأكله الزكاة ويكون ذلك أيسـر علـي النفس ، فضلا علي هذا التأثير الذي يدفع المسلمين إلي اسـتثمار أمـوالهم وعـدم اكتنازها – والاكتناز منهي عنه – فإن هذا يساعد في مجال التنمية الاقتصادية بالعمل علي سرعة دوران رأس المال لأن فريضة الزكاة علي رأس المال والدخل المتولـد منه معا وليست علي الدخل فقط مما يدعو إلي عدم ترك الأموال عاطلة دون استغلال مما يشجع الاستثمار ، كما أن إنفاق حصيلة الزكاة علي مستحقيها له أثار اقتصـادية هامة علي الإنتاج والاستثمار .[٣]

أ- مستحقو الزكاة من الفقراء والمساكين سوف ينقلونها في الغالب ، لقضاء حاجتهم الاستهلاكية سواء كانت سلعا أو خدمات ، فمن المعروف تزايـد الميـل الحـدي للاستهلاك وتناقص الميل الحدي للادخار لدي هذه الطبقات وهذا مـن شـأنه أن يدعم تيار الاستهلاك ومن المعلوم اقتصاديا أن زيـادة الاسـتهلاك يـؤدي إلـي استثمار جديد .

إن الدورة الاقتصادية تتوسع إذا كان بقيمة ما استمله الأشخاص من دخل يتم بـه شراء السلع والخدمات ولكن الذي يحدث في هذه الحالة فإن الأغنياء يدخرون بعض

الدخل والذي يعتبر تسربا مما يؤدي إلي انكماش الدورة الاقتصادية .ولكن إذا أخـذنا هذه الأموال المدخرة وأعطيت للفقراء في صورة زكاة ، فإنهم سيعيدونها مرة أخري إلي الدورة الاقتصادية – عن طريق زيادة استهلاكهم – الأمر الذي ينشـط الـدورة الاقتصادية مرة أخري.

فهذا الأمر يؤدي إلي خلق قوة شرائية تؤدي إلي نماء المال المزكي بزيـادة الطلـب علي منتجاته وخدماته بهذا قال فقهاء المسلمين أن الزكاة نماء للمال وبركة ، فالنقص الناتج عن إخراج الزكاة يعقبه زيادة حقيقية في مال الغني نفسه وبالتالي زيادة الزكاة ، فإن هذا الجزء القليل الذي يدفعه الغني كزكاة لمسالة يعود عليه بإضعاف ما أخـذ منه من حيث يدري أو لا يدري والله يؤتي من فضله مـا يشـاء (والله ذو الفضـل العظيم)

وقريب من هذا ما نراه في بعض الدول الغنية المتخمة تتبرع بـأموال مـن عنـدما لبعض الدول الفقيرة لا لله – ولكن لكي تخلق قوة شرائية لمنتجاتها ولعل هذا التفسير الاقتصادي للنماء هو بعض ما تشير إليه آيات القرآن الكريم .

وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه وهو خير الرازقين وقال تعالي (الشيطان يعدكم الفقر ويأمركم بالفحشاء والله يعدكم مغفرة منه وفضلا والله واسع عليم .

وقال تعالي (وما آتيتم من زكاة تريدون وجه الله فأولئك هم المضعفون) وقال تعالي (يمحق الله الربا ويربي الصدقات)

ب- إنفاق أموال الزكاة للفقراء والمساكين يسـتخدم كـأداة لمسـاعدتهم فـي القيـام باستثمارات صغيرة ولذلك يمنح الفقراء من أرباب المهن والحـرف بعـض رؤوس الأموال أي المبالغ الضرورية التي تمكنهم من القيام بمشروعاتهم وأعمالهم التجارية او الصناعية والنهوض بها .

فإن ما يصرف لمثل هؤلاء الأفراد قصد معاونتهم ومساعدتهم وتمكينهم مـن شـق طريقهم له أكبر الأثر في شحذهم علي العمل والإنتاج .

٢- اثر الزكاة في أعادة توزيع الدخل والثروة :

وقد قامت الزكاة في العهد الإسلامي الأول بدور حاسم في كفالة التوازن المادي بين الفئات الاجتماعية المختلفة وكان أهم ما استهدفته هو ضمان حد أدني لمعيشة كـل فرد .

وللزكاة دور كبير في أعادة توزيع الدخل بين الأفراد وذلك بتأثيرهـا علـي دخـول الأفراد التي تصرف لهم الزكاة ودخول من تجب عليهم الزكاة .

الإسلام والمسلمون في إفريقيا:

ولما كانت الزكاة فريضة علي المسلمين ، فيتعين لنا الحديث عن الإسلام في إفريقيا والمناطق والدول المسلمة. وقد دخل الإسلام إفريقيا بدايات انتشار الإسلام حيث كانت هناك عدة طرق لدخول الإسلام ، منها عن طريق البحر الأحمر وباب المندب وخليج عدن إلي شرق إفريقيا والطرق الآخر عن طريق مصـر إلـي المغـرب العربـي والسودان ، والأندلس، وغرب إفريقيا ، ولذلك عند النظر إلي خريطة العالم الإسلامي في إفريقيا نجد أن الإسلام يتركز في شمال إفريقيا وشرقها وغربها ، بينها يقل فـي وسط إفريقيا وجنوبها.

وهناك معايير تحدد ما يدخل في عداد العالم الإسلامي ، حيث استخدمت هذه المعايير لتحديد البعد الإقليمي والجغرافي .

أولها : معيار عددي ، حيث تنتمي للعالم الإسلامي الدول التي تكون الغالبية العظمي من سكانها أي أكثر من ٥١% يدينون بالإسلام ، أما دون ذلك فلا تعتبر من العـالم الإسلامي .

ثانيا : معيار دستوري ، فتعتبر الدولة مسلمة إذا أعلنت دستورها بنص صـريح أن الدين الرسمي للدولة هو الإسلام ، فإذا طبق هذا المعيار في إفريقيا اقتصر مضمون العالم الإسلامي علي الدول العربية ودول أخري مثل جزر القمر .

ثالثا : معيار تنظيمي ، فتعتبر الدولة مسلمة إذا كانت تنتمي إلي احـدي المنظمـات التي تتخذ هدفا رئيسا لها العمل علي وحدة الأمة المسلمة ، وإعلاء مكانتها ، وتمثـل

ذلك حاليا منظمة المؤتمر الإسلامي والدول الإفريقية الأعضاء في منظمة المـؤتمر الإسلامي هي :

مصر – الجزائر – بنين – بوركينافاسو – ساحل العاج – جيبـوتي – الجـابون – غامبيا – غينيا – غانا – الكمرون – جزر القمر – مالي – موريتانيا – موزمبيق – النيجر – نيجيريا – سيراليون – الصومال – توغو – تشاد – أوغنـدا –والجزائـر والمغرب والسودان.(٤)

المسلمون في إفريقيا

الإقليم	عدد السكان الكلي	عدد المسلمين	النسبة المئوية
وسط إفريقيا	٨٣.٢١.٠٥٠٠	١٢.٥٨٢.٥٩٢	%١٢.١٣٨
شرق إفريقيا	١٩٣.٧٤١.٩٠٠	٦٦.٣٨١.٢٤٢	%٣٤.٢٦٣
شمال إفريقيا	٢٠٢.١٥١.٣٢٣	١٨٠.٠٨٢.٠٦٧	%٨٩.٠٨٣
جنوب إفريقيا	١٣٧.٠٩٢.٠١٩	٨.٩٣٥.٠٤٣	%٦.٥١٨
غرب إفريقيا	٢٦٨.٩٩٧.٢٤٥	١٣٣.٩٩٤.٦٧٥	%٤٩.٨١٣
الإجمالي	٨٨٥.١٠٣.٥٤٢	٤٠١.٩٧٥.٦٢٨	%٤٥.٤١٠

المصدر : الإنترنت

ونلاحظ من هذا الجدول أن المسلمين في إفريقيا يتركزون في شمال وشرق وغـرب إفريقيا، ولذلك عندما نتحدث عن الزكاة في إفريقيا فإننا نتحدث عن شـمال وشـرق والجنوب الإفريقي.

وإذا تتبعنا تطبيق شعيرة الزكاة فقد استمر تطبيقها في الدولة المسلمة في عهد رسول الله صلي الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين من بعده ، حيث كانت تمثل الزكـاة أهـم مصدر من مصادر إيرادات الدولة المسلمة آنذاك ، واستمرت الزكاة في أهميتها حتي في عهد دولة بني أمية وبني العباس والدويلات الإسلامية بعد سقوط الخلافة العباسية مثل الدولة الفاطمية في مصر ، وقد كانت الدولة هي المسئولة عن جمع وتوزيع هذه الزكاة لمستحقيها وبعد أن انهارت الدويلات المسلمة نتيجـة للهجمـة الاسـتعمارية

الشرسة علي العالم الإسلامي ، خاصة الدول الإفريقية انتهت دور الدولة التي تقـوم بأمر الزكاة ، وتلزم من لم يدفعها بالدفع ولو كان ذلك بالقوة .[٥]

ومن المعلوم أن إفريقيا كانت أكبر حقل للتجارب الاستعمارية ، حيث خضع معظـم دولها لهذا الاستعمار منذ القرن السابع الميلادي واستمر حتى القرن الثـامن عشـر والتاسع عشر والعشرين ، وقد كان من أهم دوافع هذا الاستعمار ، الدوافع الاقتصادية المتمثلة في البحث عن الموارد الاقتصادية للصناعة الأوربية التي تتطـور و عـن أسواق لمنتجات هذه المصانع ، والدافع الآخر المهم هو وقف المد الإسلامي الـذي كان يزحف من شمال وشرق وغرب إفريقيا إلي وسطها وجنوبهـا ، ولـذلك خلـق الاستعمار حاجزا لوقف هذا الزحف الإسلامي ، وقد سعي الاستعمار إلي طمس هوية هذا المجتمع الإفريقي المسلم لتحقيق بعض الاهداف، أهمها:

١- أن تظل الشعوب الإسلامية خاضعة لنقود القوي المعادية لها .

٢- إن تتبني الأمة الإسلامية أفكار الأمم الأخرى خاصة الغربية دون نظر فـاحص وتأمل دقيق مما يؤدي إلي ضياع حاضر الأمة الإسلامية وتبديد مستقبلها ، فضلا عن صرفها عن منهجها وكتابها وسنة نبيها .

٣- الحول بينها وبين تاريخها وماضيها وسير الصالحين من أسلافها .

٤- تصوير تراث الأمة الإسلامية بصورة التخلف وعدم القدرة علي رفد الحضـارة بشيء مفيد.

٥- أضعاف مثل الإسلام وقيمه العليا من جانب .

٦- إضعاف روح الإخاء الإسلامي بين المسلمين في مختلف أقطارهم عـن طريـق إحياء القوميات.

٧- اقتلاع العقيدة الإسلامية من قلوب المسلمين ، وصرفهم عن التمسـك بالإسـلام نظاما وسلوكا .

٨- تفريغ العقل والقلب من القيم الأساسية المستمد من الإيمان بالله. [٦]

وقد نجحت هذه الجهود الاستعمارية في طمس هوية المجتمـع الإفريقـي المسـلم ، فاستعاض المؤسسات والقيم والمثل والعقيدة الإسلامية بأخرى مستوردة ، ولذلك نجد أن المستعمر قد نجح في تغيير الأنظمة السياسية في إفريقيا في الدول المسلمة بآخري غير مسلمة ، فدولة المهدية في السودان التي كانت تطبق نظام الزكاة قد تم تغييرها بالحكم الإنجليزي ، الذي ألغي نظام الزكاة واستعاض عن ذلك بنظـام الضـرائب ، ودولة سكتو في غرب إفريقيا التي كانت تطبق الشريعة الإسلامية قد حلت مكانها نظام حكومي غير إسلامي تمثلت في الحكومتين الإنجليزية والفرنسية ودول الطراز الإسلامي في شرق إفريقيا قد حلت محلها نظام استعماري بريطاني. وبهذا تكون كل الدول الإسلامية في إفريقيا التي كانت تطبق نظام الزكاة قد انتهـت وحلـت محلهـا حكومات لا تدين بالإسلام ، بل تسعي إلي اقتلاعه من إفريقيا وتسعي إلي وقف هـذا المد الإسلامي. ونتيجة لذلك أصبحت الزكاة التي كانت تقوم الحكومة بمهمة جمعها وتوزيعها ، أصبحت تؤدي بصورة فردية ، وحسب إيمان الشخص، ومن لم يدفعها لا يجبر عن ذلك ، وهذا ما هو مناقض تماما لما كان حادث في الدول الإسلامية السابقة ، إذ أن أمر الزكاة كانت من الأمور التي يقاتل فيها الحاكم من لم يدفعها .

وقد نتج من ذلك أن أضمحل دور الزكـاة فـي المجتمعـات الإفريقيـة المسـلمة ، وأصبحت عبادة مالية طوعية ، ولا تهتم الحكومات بأمرها ، كما ألغيت المؤسسـات الحكومية التي كانت تقوم بجمع الزكاة وتوزيعها .

وقد استمر الحال هكذا إلي أن نالت الدول الإفريقية المسلمة استقلالها من الاسـتعمار الأوربي ، وكانت الدول المستقلة أيضا لا تطبق الزكاة ، لأن قادتها الذين تولوا الأمر بعد خروج المستعمر هم من قد تربى في أحضان المستعمر وشرب من ثقافته ، قـد رباهم المستعمر وعلمهم في مدارسه وجامعاته حتى يضمن استمرار سياسـته بعـد خروجه وهذا ما يعرف بالاستعمار الحديث Neocolonialism حيث اسـتمرت هذه الحكومات تطبيق النظم المالية الغربية ولم تطبق الزكاة في واقعها بإنشاء بيـت مال لذلك ، إلا حديثا ، حينما شعرت بعض الدول الإفريقية بحاجتها إلي العودة إلـي

جذورها الإسلامية وتطبيق شريعة الله في أرضه، فقامت بإنشاء دواوين حكومية تعني بجمع الزكاة وتوزيعها علي مستحقيها، مثال ذلك ديوان الزكاة في السـودان، وفـي عهد الرئيس السابق جعفر محمد نميري الذي حكم السودان فـي الفتـرة (١٩٦٩-١٩٨٥) أنشأ ما كان يعرف بديوان الزكاة والضرائب ،حيـث تـم جمـع الزكـاة والضرائب في إدارة واحدة ، ولكن للاختلاف البين بينهما ونسبة للنواحي الفنية لـم تستطع هذه المؤسسة من الصمود وبالتالي تم فصل ديوان الضرائب عن ديوان الزكاة ونجد الزكاة في إفريقيا تطبق بعدة صور .

فمثلا في إثيوبيا والتي يقدر فيها عدد المسلمين بـ ٦٠% من السـكان ، لـم تقـم الحكومة بأي جهود لتطبيق الزكاة وجمعها وتوزيعها ، بل علي العكس من ذلك فـإن الحكومات الإثيوبية المتعاقبة كانت تجـارب المؤسسـات الإسـلامية ، ونجـد أن الخريجين من الجامعات الإثيوبية والإقليمية الأخرى من أبناء المسلمين قد سعوا إلي إنشاء منظمة غير حكومية تسمي (مؤسسة بلال الحبشي) وهـي مؤسسـة تهـتم بالفقراء والأيتام والأئمة والدعاة والتعليم وسط أبناء المسلمين ، ومن ضمن مهامهـا أيضا جمع الزكاة من المسلمين الذين يرغبون في أخراج زكاتهم وتوزيعهـا إلـي المستحقين.[٧]

أما في دولة نيجيريا ، والتي تعتبر من أكبر الدول الإسلامية فـي إفريقيـا كثافـة بالسكان ، فإن الأمر يختلف بين شمالها وجنوبها ، ففي الجزء الجنوبي من الدولة لا توجد مؤسسات حكومية تعني بالزكاة ، جمعا وتوزيعا ، ويتم إخراج الزكاة في هـذه الولايات بصورة فردية، ويتم توزيعها علي الجيران ومحيط سكن المزكي ، أما فـي الولايات الشمالية ، والتي تسعي إلي تطبيق الشريعة الإسلامية ، فهناك اهتمام أكبـر من حكومات هذه الولايات بالزكاة وتطبيقها ، مثل ولايات كانو وجقاوا وزنفرا فـي شمال نيجيريا ، حيث توجد بها مؤسسات حكومية مهمتها جمع وتوزيع الزكاة وتسمي لجنة الزكاة (Zakat Committee) . ويلاحظ علي لجان الزكاة هذه أنها تجمـع

الزكاة من المتطوعين لإخراجها، ولكن من رفض إخراجها لا تؤخذ منه بالقوة. وتقوم هذه اللجان بجمع الزكاة وتوزيعها علي مستحقيها.[٨]

وفي دولة غانا لا توجد مؤسسة حكومية مناط بها جمع وتوزيع الزكـاة ، ويخـرج المسلمون زكاتهم بصورة فردية وتعطي إلي بيت مال المسـلمين ، وهـي منظمـة طوعية غير حكومية تقوم باستلام الزكاة من الراغبين في إخراجها ، ومن ثم يقـوم بيت المال بتوزيعها علي المستحقين، كما أن هناك بعض المنظمات غير الحكوميـة الأخرى مثل الندوة ومنتدى الإسلام ومنظمة الإصلاح هم أيضا يقومون بجمع الزكاة وتوزيعها للمستحقين. وفي بعض الأحيان يخرج الأشـخاص زكـاتهم ويوزعونهـا مباشرة للمستحقين من الجيران والأقارب والمعارف .[٩]

وفي دولة كينيا أيضا لا توجد مؤسسة حكومية تعني بجمع وتوزيع الزكـاة. وتلعـب المساجد في دولة كينيا دورا كبيرا في جمع وتوزيع الزكاة ، إذ أن المسلم الذي يريد إخراج زكاته يذهب بها إلي المسجد ويعطيها للإمام ، وهو بدوره يقوم بتوزيعها علي المستحقين ، كما أن هناك من يخرج زكاته ويعطيها مباشرة لمستحقيها دون الـذهاب بها إلي المسجد. [١٠]

وفي دولة النيجر ، والتي يشكل المسلمون فيها ٩٩% من السكان ، لا توجد مؤسسات حكومية تعني بجمع وتوزيع الزكاة ، إذ أن الزكاة تؤدي فيها بصـورة فرديـة دون تدخل من الدولة في جمعها أو حفظها أو توزيعها . والمسلمون الذين يرغبـون فـي أخراج زكاتهم يعطونها لبعض المنظمات غير الحكومية الإسلامية ، مثـل جماعـة أحياء السنة وإخماد البدع ، وجمعية أناس ، وجماعة التبليغ الذين يقومون بتوزيعها علي المستحقين ، كما أن الطرق الصوفية تلعب دورا بارزا في توزيع الزكـاة فـي النيجر ، والمريدون لهذه الطرق يقومون بإخراج زكاتهم وإعطائها إلي شيوخ الطرق الصوفية ، وهم يقومون بدورهم بتوزيعها علي المستحقين ، ومن نماذج شيوخ هـذه الطرق الشيخ إبراهيم شعيب في العاصمة نيامي ، والشيخ موسي أبو بكر شونة فـي قرية شونة ، والذي يعتبر أكبر مركز إسلامي صوفي في النيجر. [١١]

وفي دولة مالي والتي يمثل المسلمون فيها أكثر من ٩٥% من السـكان ، إلا أنـه لا توجد مؤسسات حكومية تعني بجمع الزكاة وتوزيعها ، وفي مالي يتم أخراج الزكـاة وتوزيعها إما عن طريق إخراجها بصورة فردية ودفعها للمسـتحقين ، وإمـا عـن طريق المدارس الإسلامية مثل دار القرآن والحديث ، الذين يقومـون باسـتلامها وتوزيعها علي المستحقين، وفي هذه المنطقة يلاحظ أن الزكاة تخرج في الغالب ليس عن طريق الوازع الديني ، ولكنه تقليد ، ومن لم يخرج زكاته يشهر به في المجتمع، وقد أصبح ذلك أداة إلزام لإجبار الناس لإخراج زكاتهم .[١٢]

أما في دولة جزر القمر ، والتي يشكل المسلمون فيها نسبة ١٠٠% ، كما أنها الدولة الإفريقية الوحيدة التي يتضمن أسمها الإسلام، فهي تسمي جمهوريـة جـزر القمـر الإسلامية ، لا يوجد بها مؤسسة تعني بجمع وحفظ وتوزيع الزكاة ، إذ أن الزكاة فيها تخرج وتوزع بصورة فردية ، ولا توجد سلطة تجبر الأشخاص لدفع هذه الزكاة .[١٣]

هذه نماذج من دول إفريقيا ،تتفاوت فيها نسبة المسلمين، يلاحظ أنـه بـالرغم مـن اختلاف طرق جمع وحفظ وتوزيع الزكاة في هذه الدول ، إلا أنها تتفق جميعا بـأن أداء الزكاة في هذه الدول الإفريقية يتم بصورة فردية ، ولا توجد مؤسسات حكوميـة تعني بالزكاة ، وهذه الدول رغم أن بعضها يزيد نسبة السكان المسلمين فيهـا عـن ٩٠% ، إلا أن النظام الضريبي السائد هو الموروث من المستعمر رغم مرور أكثر من ٥٠ عاما علي استقلالها ،ولا نجد أية صلة للحكومات بالزكاة ، عدا دولة نيجيريا ، خاصة في الولايات الشمالية التي تنشئ الولايات فيها مؤسسـات حكوميـة تعنـي بالزكاة ، مع ملاحظة أنه لا يوجد إلزام للأشخاص لدفع زكاتهم ، وتختلـف طـرق تحصيل الزكاة في هذه الدول الإفريقية .

وهناك عدة نماذج علي النحو التالي :

١- أخراج الزكاة بصورة فردية ، وهذا يعتمد علي إيمان الشخص والتزامه بتعـاليم دينية ، ولا يجبر الشخص علي إخراج زكاته ، نظرا لعدم وجود حكومة تهـتم

بأمر الزكاة، كما أن التقاليد في بعض الأحيان قد تكون بمثابة القوة التـي تجبـر المسلمين على اخراج زكاتهم.

٢- إعطائها لبعض المنظمات غير الحكومية ، التي تقوم بجمع الزكاة وتوزيعها .

٣- إعطائها لائمة المساجد ، حيث تلعب المساجد هنا دورا بارزا في جمع وتوزيـع الزكاة .

٤- إعطائها لشيوخ الطرق الصوفية .

وملاحظة أخرى أن الزكاة تؤدي في هذه الدول بصورة فرديـة وحسـب رغبـة الشخص ، ومن لم يقم بإخراجها لا تؤخذ منه بالقوة .

دواعي تطبيق شعيرة الزكاة في المجتمعات الإفريقية:

هناك عدد من الأسبابالتي تجعل تطبيق شعيرة الزكاة في المجتمعات الأفريقيـة ذات أهمية كبيرة، منها:

١- إن تطبيق شعيرة الزكاة في المجتمعات الإفريقية المسلمة يعني ضمان الإسلام لحد الكفاية " لا الكفاف " لكل فرد. لعل من أهم ما جاء بـه الإسـلام فـي المجـال الاقتصادي ، مبدأ الضمان الاجتماعي بمعني ضمان الحد اللائق لمعيشة كل فرد مما عبر عنه رجال الفقه الإسلامي القدامى باصطلاح " حد الكفاية" تمييزا لها عن حد الكفاف الذي هو الحد الأدنى للمعيشة .

ومؤدي ما تقدم انه يتعين أن يتوافر لكل فرد في أي مجتمع يوصف بأنه إسـلامي ، المستوي اللائق للمعيشة والذي يختلف باختلاق الزمان والمكان ، وهو ممـا يـوفره لنفسه بجهده وعمله، فإذا عجز عن ذلك لسبب خارج عن إرادته كمرض أو عجز أو شيخوخة ، فإن نفقته تكون واجبة في بيت مال المسلمين أي خزانة الدولة، أيا كانـت ديانة هذا الفرد ، وأيا كانت جنسيته .

وكلنا يعرف قصة الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه مـع الشـيخ الضـرير اليهودي حيث ثبت له عجزه وحاجته فقرر له راتبا مستمرا يصرف له من بيت المال . وكان ذلك أعمالا لقوله تعالي : (إنما الصدقات للفقراء والمساكين) .

لم يكتف الإسلام بمجرد الدعوة إلي ضمان حد الكفاية أي المستوي اللائق لمعيشة كل فرد علي الوجه المتقدم ، وإنما أنشأ له ومنذ أربعة عشر قرنا حيث كانت تسود الجاهلية والضياع ، مؤسسة مستقلة هي مؤسسة الزكاة التي هي بالتعبير الحديث مؤسسة الضمان الاجتماعي في الإسلام ، إذ لها كيان مستقل عن خزانة الدولة بمواردها ومستحقيها بل والعاملين عليها ، وتتمثل بفرع مستقل في بيت مال المسلمين. (١٤) وما أحوج المجتمعات الإفريقية المسلمة إلى مثل هذه المؤسسات للوصول إلى حد الكفاية.

٢- إن برامج التكييف الهيكلي، التي فرضها صندوق النقد الدولي على الدول الإفريقية لمعالجة المشاكل الاقتصادية قد ساهمت في تعميق المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في إفريقيا. يتم تصميم برامج التكييف الهيكلي بهدف إزالة الاختلال في التوازن بين الطلب والعرض الكليين في الاقتصاد وتستخدم السياسات المالية والنقدية لضبط حجم الكتلة النقدية لإحداث تخفيض في الطلب الكلي ، لذا تستخدم البرامج السياسات والإجراءات الآتية كوسيلة لإزالة الاختلال في التوازن الكلي :

- تخفيض الطلب الكلي في الاقتصاد بهدف تكييف الطلب ليتوافق مع مستوي العرض .
- رفع كفاءة تخصيص الموارد في محاولة لتحفيز الإنتاج .
- رفع كفاءة الأداء الاقتصادي في المدى الطويل .

لتحقيق الأهداف التي ترمي إليها تلك السياسات يستخدم البرنامج عدد من الإجراءات من بينها ضبط الائتمان بهدف تخفيض حجم السيولة النقدية وإلغاء الدعم واتخاذ إجراءات مالية تقشفية وتحرير التجارة . وقد أدت هذه السياسة إلي إهمال هذه البرامج الجوانب والأبعاد الاجتماعية المتعلقة بآثار تلك السياسات على حياة الفقراء ، خاصة الآثار المترتبة علي رفع الدعم وتحرير الأسعار دون اتخاذ إجراءات تعويضية أو لتحييد الآثار السالبة لتلك السياسات علي القطاعات الشعبية الضعيفة ، هذا إلي جانب أثر السياسات المالية التقشفية وتخفيض الصرف علي الخدمات

الأساسية التي تمولها الميزانيات العامة مما يؤدي إلي مزيد من التدهور في مستوي الخدمات الأساسية،[١٥] مما يجعل تطبيق نظام الزكاة في المجتمعات الافريقية المسلمة أمرا في غاية الضرورة لتعويض بعضا من النقص الذي حدث في هذه الخدمات.

٣- إن التقارب الذي تم بين شطري أوربا ، غربها وشرقها ، عقب سقوط المعسكر الشرقي بقيادة الإتحاد السوفيتي قد أدي إلي تحويل المساعدات والمعونات، التي كانت تقدم في فترة الحرب الباردة إلي إفريقيا ، تحولت إلي شرق أوربا ، مما أثر سلبا علي الأوضاع الإنسانية والتنموية في دول إفريقيا ، وهذا يحتم علي الدول الإفريقية المسلمة الاهتمام بالزكاة وبمؤسساتها حتى تساهم في سد جزء من هذا العجز في المساعدات والمنح .

٤- وقد يزيد من أهمية فرض الزكاة في المجتمعات الإفريقية المسلمة ظاهرة العولمة. وقد أفرزت العولمة الكثير من ردود الفعل العدائية وخاصة من جانب المنظمات غير الحكومية التي كان لمنسوبيها واحتجاجاتهم المتكررة أصداء عالية ترددت في وسائل الأعلام ، وهذه الاحتجاجات قامت علي اعتبار أن الكثير من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي حدثت في دول ومجتمعات ، من بينها دول صناعية ، إنما كانت نتيجة لعولمة بشكل مباشر أو غير مباشر.

و قد يقلل من فرص الاستفادة من انضمام اقتصاديات دول العالم الثالث للعولمة والنظام الدولي الجديد افتقار العولمة إلي العدالة التي تتمثل في :

- إن المضامين التي تتم عولمتها تمليها الدول المتقدمة صاحبة الأفكار والراعية لمصالحها وهي دائما الدول الغنية المتقدمة .
- تطبق هذه الاتفاقيات بالتساوي علي كافة الأطراف من حيث الواجبات والحقوق ، رغم عدم التساوي في القدرات والإمكانيات المادية والمعنوية .
- اتفاقيات العولمة ترسم المكاسب والحقوق من خلال المشاركة في النشاط ولا تشتمل علي آليات لإعادة التوزيع في حالة الاختلال .

- رغم إدراك الدول المتقدمة لحقيقة الأوضاع السياسية والاقتصادية الداخلية للدول النامية، وكون هيكلها وترتيباتها الإدارية لا تعمل وفق قواعد سليمة ، وتعاني من ارتباك فكري وتنظيمي ، فإن الدول المتقدمة لا تطرح أي برامج رعاية خاصة لتأهيل الدول النامية وإعادة بناء أوضاعها الداخلية بما يتناسب مع المرحلة الجديدة .

وعلي ذلك يمكن تقسيم اقتصاديات الدول النامية إلي قسمين : النوع الأول اقتصاديات ديناميكية ، وذات طلب فعال تستطيع إحداث تغيرات هيكلية ، وتنظيمية في اقتصادياتها ، يمكن معها الاستفادة من الدخول في السوق العالمي ، حيث أن زيادة الطلب تؤدي إلي زيادة الإنفاق وزيادة الإنفاق يؤدي إلي زيادة الاستثمار وزيادة الاستثمار تؤدي إلي زيادة العمالة ويؤدي ذلك إلي زيادة الإنتاج وزيادة العرض ومن ثم زيادة الدخل ، وهذا الاقتصاد مهيأ للاستفادة من الدخول في العولمة الاقتصادية .

والنوع الآخر هو الاقتصاد الجامد ، الذي لا يستطيع أن يستفيد من الدخول في السوق العالمي والإقليمي فتناقص الدخل ينتج عن تناقص الطلب والذي يؤدي إلي تناقص الإنفاق والاستثمار والعمالة والإنتاج والعرض ، واقتصاد يتصف بهذه الصفات لا يستطيع الاستفادة من دخوله المنظمات التجارية ، الإقليمية والعالمية ، ويحتاج إلي إعادة هيكلة تؤهله لذلك . ونجد أن اقتصاديات الدول الإفريقية كلها جامدة ولا تستطيع الاستفادة من دخولها في العولمة.[١٦]

٥- الفقر وتدني التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

يشير دليل التنمية البشرية الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ٢٠٠٦م أنه من بين ١٧٧ دولة تمثل دول العالم :

٦٣ دولة تمثل دول ذات تنمية بشرية مرتفعة ، في قائمة هذه الدول النرويج وايسلندا وتعتبر هذه الدول دول غنية أو متقدمة .

٨٣ دولة ذات تنمية بشرية متوسطة .

٣١ دولة ذات تنمية بشرية منخفضة ، [١٧] وهي الدول الفقيرة ، منها ٢٩ دولة مـن إفريقيا، و١٩ دولة من هذه الدول الإفريقية الفقيرة تعتبـر دول إسـلامية ، وهـذه الأرقام تؤكد أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدول الإفريقيـة الإسـلامية متردية ، وهذا يؤثر علي حجم الزكاة التي تخرج علاوة علي زيادة الأشخاص الذين يستحقونها ، مما يحتم علي الدول الإسلامية الإفريقية زيادة اهتمامهـا بالزكـاة فـي إفريقيا، لمحاربة الفقر الذي تعيشه المجتمعات المسلمة في إفريقيا ، والمساهمة فـي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٦- مواجهة التحديات الاقتصادية :

إن التطورات والتغيرات التي طرأت على العالم سياسيا واقتصاديا واجتماعيا تحـتم على الدول الإسلامية مجتمعة أن تعمل علي مواجهتها مجتمعة لأنها لا سبيل في هذا العصر أن تتمكن دولة بمفردها أو مؤسسة صغيرة وحدها لمواجهة التحـديات التـي أصبحت من القوة بأنها تضعف من لا قدرة له علي مواجهتها . ومن الضـروري أن تشارك المؤسسات الإقليمية السياسية والاقتصادية والتربويـة والاجتماعيـة دراسـة الخطط الواجب إنتاجها لتحقيق السلامة في هذا الجو العاصف وأن ترسم استراتيجية متكاملة تكفل تحقيق ذلك .

كذلك تقتضي العدالة أن يساعد الأقوياء الذين يملكون كل شـيء الضـعفاء الـذين لايملكون شيئا. وإذا كان ذلك لا مجال لجحده في المجال الداخلي ، فهو ما يجـب أن يتم ايضا في المجال الخارجي ، وذلك إنطلاقا من إحساس جديد يجمع بين مختلـف الدول ، ولإدراك أننا نعيش في عالم يشبه القرية الواحدة ، واننا ننتمي إلـي جـنس بشري وأننا أمة واحدة ومتراحمة.

كذلك يركز هذا الإتجاه علي أن تحسين الظروف الإنسانية من الأمور التي لا يمكـن تقسيمها أو قصرها علي منطقة دون أخري ، فإذا ما حاولت الدول الغنية أن تركـز علي إزالة الفقر والتأخر فيها ، دون أن تعبأ بهما في الدول الخارجية ، فإن هذه القيم

التي أقامتها لن تعيش طويلا ، ولا يمكن أن تستقيم مع المنطق الذي يقـول بوحـدة الإنسانية ووجوب كفالة حقوق الإنسانية للجميع وفي كل مكان .

عقبات تطبيق شعيرة الزكاة في إفريقيا :

هناك العديد من العقبات التي تقف حائلا أمام تطبيق هذه الشعيرة فـي المجتمعـات المسلمة في إفريقيا ، نذكر منها:

١- الهجمة الثقافية علي المجتمعات المسلمة في إفريقيا ، حيث تعرضت هذه الأمـة إلي هجمة أبان فترة الإستعمار ومابعد الإستعمار أثـر علـي العقيـدة والثقافـة الإسلامية في إفريقيا وانعدام الثقة في نفس الإفريقي المسلم ومن آثار ذلـك أن دولا مثل السنغال ومالي والتي يزيد فيهما نسبة المسلمين علي ٩٥% ، لازالـت العطلة الرسمية يوم الأحد بينما الجمعة يوم عمل عادي، ومجتمع كهـذا يحتـاج الكثير من الجهد لتطبيق شعيرة الزكاة .

٢- عدم وجود مؤسسات تعني بتطبيق الزكاة في هذه الدول ، مما جعل أمر الزكـاة أمرا فرديا ولا تتصل بالحكم والدولة.

٣- ضعف الوازع الديني لدي هذه المجتمعات ، مما قلل من تأثيرها علـي شـئون الحكم في البلاد .

٤- الصراعات الداخلية بين الإسلام والمسيحية وبين الإسلام والديانات المحلية فـي إفريقيا، مثل ما يحدث في نيجيريا.

٥- عدم اهتمام قادة المجتمعات المسلمة في إفريقيا بهذه الشـعيرة ، وعـدم السـعي لتطبيقها في واقع إفريقيا .

فلا بد من إحياء هذه الفريضة الغائبة ، واعطائها حقها في وتفعيل دورها في التنمية الشاملة بأسلوب يناسب العصر ، فالزكاة تمثل حجر الزاويـة للنظـام الإقتصـادي الإسلامي ، وتظهر ديننا الحنيف علي كافة الملل والنحل لصون حقوق الفقراء ، في عالم يحتكم لمنطق الغاب والذي يفرض حق القوة وليس قوة الحق ، في عصر ملأته الفوضى والبريرية بمسميات الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وعم الفسـاد فـي

البر والبحر ومنع القطر من السماء بما كسبت أيدي الناس . لكن من المبشرات التي تدعو للتفاؤل هي حركة التدين والصحوة العلمية والثورة التقنية التي لم نشهد لها مثيل وسط الشباب المتميز الذي يمثل عصب التنمية من أجل نهضة منشودة .

التوصيات:

توصي الورقة بالآتي :

١- دعم وتشجيع الدول الإفريقية المسلمة لإنشاء مؤسسات تطبيق شعيرة الزكاة.

٢- دعم المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال جمع وتوزيع الزكاة.

٣- حث المسلمين في إفريقيا لإخراج زكاتهم عبر وسائل الإعلام المختلفة.

٤- طبع وتوزيع نشرات تعرف الأفارقة بالزكاة وأهميتها ووجوب إخراجها.

المراجع :

١- عبدالكريم صادق بركات وعوف محمود الكفراوي ، النظام المالي الإسلامي .

٢- محمد صالح هود ، النظام العالمي للزكاة ،

٣- عبدالكريم صادق بركات وعوف محمود الكفراوي ، مرجع سابق ، ص .

٤- وداد محمد دهب كبارة ، تحديات السوق الإفريقية الإسلامية ، بحث لنيل درجـة الماجتسير في الإقتصاد الإفريقي ، مركز البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة إفريقيا العالمية ، ٢٠٠٨م، ص ٣٥ .

٥- د. يوسف القرضاوي ، فقه الزكاة ، دراسة مقارنة لأحكامها وفلسفتها في ضـوء القرآن والسنة ، الجزء الأول ، مؤسسة الرسالة ، ١٩٩٤م ، ص ٦٠- ٦١.

٦- د. كمال محمد جاه الله ، الغزو الثقافي وأثره علي الأمة الإسلامية ، أصـدارات هيئة علماء السودان، رقم (٢٦) ، مارس ٢٠٠٨م ، ص ٩- ١٠ ، انظر ايضا ، عبدالوهاب أبوطالب ، الغارة علي الفكر الإسلامي واستراتيجية التصـدي لهـا، مجلة الإسلام اليوم ، العدد(٨) ، يناير ١٩٩٠م ، الأيسيسكو، ص ١١- ١٢ .

٧- مقابلة مع أبرار محمد عمر(اثيوبي) ، طالب دراسـات عليـا بجامعـة إفريقيـا العالمية، ٢٠٠٩/٥/١٥م ، بالجامعة .

٨- مقابلة مع نور آدم عثمان (نيجيري) معهد الخرطوم الـدولي للغـة العربيـة ، بجامعة إفريقيا العالمية يوم ٢٣/٥/ ٢٠٠٩م .

٩- محمد حسن عبدالله " غاني " طالب بكلية الشريعة بجامعة إفريقيا العالمية . مقابلة بتاريخ ٢٠٠٩/٥/١٣م .

١٠- مقابلة مع سعيد صالح ، (كيني) طالب دراسات عليا بجامعة إفريقيا العالمية ، يوم ٢٠٠٩/٥/٢١م ، بالجامعة .

١١- أيوب يونس محمد ، طالب دراسات عليا ، جامعة إفريقيا العالميـة ، مقابلـة بتاريخ ٢٠٠٩/٥/٢٣م بالجامعة .

١٢- أحمد أبوبكر (مالي) طالب بكلية الإقتصاد ، جامعة إفريقيا العالمية مقابلـة بتاريخ ٢٠٠٩/٥/٢٣م ، بالكلية .
١٣- طفيلي علي (جزر القمر) طالب بكلية الإقتصاد ، جامعة إفريقيـا العالميـة مقابلة بتاريخ ٢٠٠٩/٥/٢٤م ، بالكلية .
١٤- د. محمد شوقي الفنجري ، الإسلام والضمان الإجتماعي ، دار ثقيـف للنشـر والتأليف، الرياض ، ١٩٨٢م ، ص ٢٤- ٢٧.
١٥- د. عدالوهاب عثمان شيخ موسي ، إفريقيا وتحـديات الألفيـة الثالثـة ، دار مصحف إفريقيا ، الخرطوم، ٢٠٠٤م ، ص ٤٨- ٥٠ .
١٦- د. يوسف خميس أبورفاس ، الاقتصاد الإفريقي ومطلوبات العولمة ، دراسـة حالة الاقتصاد السوداني، مجلة الراصد، العدد الثالثة ، ٢٠٠٧م ، ص ١٠- ١١.
١٧- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية ، ٢٠٠٦م ، ص ٢٨٣- ٢٨٥

بسم الله الرحمن الرحيم

الاحتياجات البحثية والعلمية لمؤسسات الزكاة في إفريقيا

د. عبدالوهاب الطيب البشير

مركز البحوث والدراسات الإفريقية

جامعة إفريقيا العالمية

يكفي الزكاة من باب الأهمية والإلزام والواجب أنها ركن من الأركان الخمس التي بني عليها الإسلام بجانب الشهادة وإقامة الصلاة والصوم والحج ولما كانت الزكاة كذلك تبقي الاسئلة الملحة والمهمة في هذا البحث هي :

- هل للزكاة وفقه الزكاة حضور في الإدراك العام لكل مسلم؟ وهل هي موجودة مثل الأركان الأخرى؟
- هل الدافعية والإقبال علي أداء الزكاة بطواعية واختيار موجودة لدي المسلم الأفريقي وبقناعات وإيمان مثل ما هو في الأركان الأخرى ؟
- هل المسلم في أفريقيا يعلم بخطورة هدم وتغييب ركن الزكاة وتأثيره علي النواحي العقدية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية؟

ويكفي الزكاة أهمية وإلزام ووجوب أن الله تعالي جعلها " حق " وما إدراك ما الحق ، وحق موصوف بأنه معلوم " وفي أموالكم حق معلوم للسائل والمحروم " ويكفي الزكاة أهمية وإلزام ووجوب أنها جاءت في أغلب الآيات بصيغة الأمر من الله تعالي " وأتوا الزكاة " فالأسئلة الصريحة في ذلك :

- هل كل مسلم في إفريقيا مدرك تمام الإدراك بابعاد ومطلوبات (الحق).
- كيف يدرك كل مسلم وفي أي بلد أبعاد ومطلوبات الحق " حق الزكاة " ؟
- كيف يدرك كل مسلم إفريقي (الامر الإلهي) في أداء حق الزكاة ؟

تبدو كل هذه الأسئلة وغيرها أساسية لمعرفة المشكلة التي تسعي هذه الورقة لبحثها والمتمحورة حول سؤال مؤاده: **هل الزكاة ومؤسسات الزكاة في إفريقيا في حاجة لجهود بحثية وعلمية لترقية وتفعيل أداءها؟**

تبدو كل هذه الأسئلة وغيرها عند استحضارها ومطابقتها مع واقع وحال الزكاة في الدولة الإفريقية بأنه ينذر ويشير بكل وضوح إلي وجود مشكلة حقيقية في تطبيق وأداء شعيرة وركن الزكاة، ومشكلة في عدم الإستفادة من الزكاة في حل مشكلات القارة الإفريقية والتي تبدو وكأنها مفصلة علي الزكاة ، وفي إنتظار الزكاة وأموال الزكاة ومؤسسات الزكاة لحلها.

تؤكد الملاحظة والمشاهدة في بعض أقطار القارة الإفريقية أن الزكاة ركن وشعيرة تكاد تكون غائبة، وأن لم تكن غائبة فهي ضعيفة الحضور، وغير محسوسة، ولعل هذا المشهد في أبسط صورة ناتج من عدم تنزيل الزكاة وفرضها وأداءها، في صورتها المؤسسية، وعدم مؤسسيتها ناتج من غياب وعدم وجود وتوفير المعلومات الأساسية، التي علي ضوئها يتم إعداد الخطط والسياسات والإستراتيجيات التي تجعل من الزكاة ركن وشعيرة موجودة ومتأصلة في أي مجتمع مسلم إفريقي .

وتظهر مشكلة الزكاة أكثر صعوبة وتعقيداً في بعدها المعلوماتي، أنها تحتاج إلي معلومات وقاعدة بيانات عن كافة بيئات وبنيات الدولة في إفريقيا ، فهي تحتاج إلي خارطة إحصائية عن كل مشكلات الدولة الإفريقية التي يمكن للزكاة معالجتها، وتأسيسا علي ذلك فهي تحتاج إلي احصاءات السكان وإحصاءات معدلات الفقر ومعدلات المرض والتعليم واللجوء والنزوح والأيتام والمشردين .. الخ .

ومن زاوية أخري نجد أن الزكاة محتاجة إلي معلومات وقاعدة بيئات عن خارطة الإسلام في إفريقيا واعداد المسلمين وأوضاع الأقليات المسلمة فيها واوضاع الأغلبيات المسلمة وعلاقاتها بالسلطة وعلاقاتها بالمجتمع كما تحتاج إلي معلومات

عن أوضاع الحروب والنزاعات وتأثيراتها علي المجتمع الإفريقي المسلم وإمكانية وضع تصور لدور الزكاة في حل المشكلات الناتجة عن ذلك .

وأبعد من ذلك تحتاج الزكاة لمعلومات عن طبيعة وحجم العمل التبشيري للحكومات والإرساليات التبشيرية المزاحمة والمنافسة للزكاة ومؤسسات الزكاة في مجال عملها ، وخاصة أنها تعمل في نفس مصارف الزكاة ، الأمر الذي يجعل من غياب الزكاة ومؤسساتها فرصة لتوغل وسيطرة المنظمات النصرانية ، ولنا أن نتخيل حجم الخسارة ؟

وتأسيسا علي ذلك تبدو المشكلة التي يسعي هذا البحث لاستقصاءها ودراستها واضحة ومتمحورة حول سؤال أساسي هو : هل الزكاة ومؤسسات الزكاة في إفريقيا في حاجة لجهود بحثية وعلمية لتكوين وإنشاء قاعدة بيئات تسهم في ترقية وتفعيل أداءها؟

خارطة الزكاة في إفريقيا وعالمية العمل الزكوي :

وتأسيسا علي طبيعة الخصوصيات العميقة للدولة الإفريقية ومراعاة المستويات الثلاثة السابقة الذكر فإن الضرورة البحثية والعلمية تقتضي عمل خريطة للزكاة في إفريقيا .

وتبدو الفكرة بسيطة وهي أن المسئولين عن أمر الزكاة إذا سؤل أحدهم عن شكل وطبيعة العمل الزكوي في أي من الدول الإفريقية خاصة المغمورة قد لايقدم إفادات ومعلومات كافية مثل الزكاة في سيشل ، ساوتومي ، رواندا ، غانا ويظهر أغلب الحديث عن معلومات عامة يمكن أن توجد عند أي متفق وهو بالطبع مختلف عن شخص مسئول عن الزكاة وخدمة الزكاة أو أي مؤسسة خيرية تريد الإستخدام في مجال الزكاة .

واستنادا عليه فإن خريطة الزكاة في إفريقيا هي توفير أكبر قدر من المعلومات عن الزكاة ومشتملاتها في أي دولة في الدول الإفريقية والخريطة بهذه الفكرة تحتاج لنوعينمن المعلومات والبيانات :

١- **معلومات غير مباشرة** : متعلقة بقراءة الخريطة السكانية العرقية للدولة الإفريقية والخريطة الدينية النظم الثقافية والنظم الاقتصادية والموارد الطبيعية والبشرية ونظام الحكم .

٢- **معلومات مباشرة :** وهي المعلومات المتعلقة بواقع حركة وأداء الزكاة .

ولعل هذا المشروع يحتاج إلي مجموعة باحثين وتسخر له كل الإمكانات التي يقتضي بعضها السفر والعمل الميداني وبعضه يحتاج للتعاون مع المنظمات الإسلامية الإقليمية والعالمية التي نعمل في إفريقيا ولديها معلومات يمكن أن تفيد مثل منظمة الدعوة الإسلامية ولجنة مسلمي إفريقيا ، منظمة المؤتمر الإسلامي ، وغيرها ومشكلة المعلومات والبيانات الزكاة ومؤسسات الزكاة في إفريقيا علي هذا الوضع يمكن أن ينظر إليها في اتجاهين :

الأول : اتجاهات بحثية : وهو اتجاه يعني بالبحوث والدراسات في واقع الدولة الإفريقية لتوفير المعلومات الأساسية والمهمة لخدمة أغراض الزكاة .

الثاني : اتجاهات علمية : وهو اتجاه يعني بتأسيس وإنشاء المؤسسات العلمية والأكاديمية مثل المعهد العالي لعلوم الزكاة في السودان أو الارتباط والتوجيه للمؤسسات العلمية بتخصيص مساحة للزكاة وعلوم الزكاة مثل كليات الاقتصاد والشريعة والقانون والدعوة وأصول الدين.. الخ والاتجاه العلمي مرتبط بالاتجاه البحثي من حيث توفير الكادر المتخصص في الزكاة والاتجاهات نجدها في بعضهما البعض برغم اختلاف المهمة أو الوظيفة والدور .

خصوصية الدولة الإفريقية وتباين المطلوبات البحثية والعلمية :

يظهر أن طبيعة وواقع الزكاة في الدولة الإفريقية يقتضي مراعاة خصوصيات كل دولة علي حداها أو كل إقليم علي حداه فهناك دولة ذات أغلبية إسلامية وسلطة إسلامية وأقليات دينية أخري فهي بالطبع تختلف عن دولة ذات أقلية إسلامية وأغلبية مسيحية مسيطرة سلطويا ، وفي مستوي آخر هناك دولة ذات أقلية

مسيحية مسيطرة وأغلبية أسلامية مقهورة ، ومسيطر عليها، كما في حالة إثيوبيا وإريتريا .

هذا إضافة للاختلاف في طبيعة وحجم الموارد البشرية والطبيعية ومعدلات الفقر والمرض والحروب والنزاعات والأمية وغيرها من الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

وتأسيسا علي ذلك نجد أن الضرورات البحثية والعلمية يجب أن تراعي خصوصيات الدولة الإفريقية علي ثلاث مستويات تختلف فيها أوضاع الزكاة ومؤسسات الزكاة.وبالتالي اختلاف طبيعة المعلومات والبيانات المطلوبة للتخطيط والدراسة وهي :

دول ملزمة الزكاة: وهي الدول الإفريقية المسلمة التي تخضع إدارة الزكاة فيها لإشراف ورعاية وسلطة الدولة كما في السودان مثله في ديوان الزكاة وكل مؤسسات الزكاة التابعة لع ، وكذلك مصر وشمال نيجيريا حيث الأغلبية المسلمة .

دول تطوعية الزكاة : وهي الدول الإفريقية وغير المسلمة التي تتم فيها إدارة عملية الزكاة بطريقة تطوعية بواسطة منظمات ومؤسسات خيرية أهلية كما في دول مثل إثيوبيا وكينيا ويوغندا والسنغال وجنوب إفريقيا .. الخ

دول مغيبة العمل الزكوي : وهي الدول التي تفتقر تماما إلي أي مجهودات للقيام بمهمة الزكاة ، وإن وجدت فهي تقتصر علي عمل الأفراد والمسجد والخلوة وتغيب عن ذلك الدولة والمؤسسات الخيرية ، وهي في الغالب دول ذات اغلبيات مسيحية وأقليات مسلمة مثل دول وسط إفريقيا زامبيا وزيمبابوي وزائر وانغولا.. الخ

ولعل هذا التضييق يتطلب برنامج ومشروعات بحوث علمية تراعي حجم وطبيعة التفاوت بين هذه الدول الإفريقية وطبيعة الباحث المطلوب لهذه المهمة والزمن المطلوب والقدرة علي متابعة المعلومات .

ضرورات الاهتمام بالاحتياجات البحثية والعلمية للزكاة في إفريقيا :

هناك عدد من الأسباب والدوافع التي تحتم وتجبر وتحث علي واجب القيام بالبحوث والدراسات وإتباع مناهج علمية لتطوير عمل الزكاة في إفريقيا وهي :

١- غياب المعلومات والبيانات الأساسية والإستراتيجية المهمة والضرورية ذات الصلة للقيام والتأسيس لعمل زكوي في الدول الإفريقية .

٢- القارة الإفريقية وخاصة الدول الإسلامية فيها تأتي دائما في مقدمة الإحصائيات للمشكلات التي تتطلب مساهمة ومشاركة الزكاة مثل معدلات الفقر والمرض والأمية والنزوح واللجوء .. الخ .

٣- نشاط الإرساليات التبشيرية المسيحية في الدول الإفريقية الإسلامية وغير الإسلامية ونقدمها في مجالات العون الإنساني في ظل غياب مؤسسات العمل الإسلامي مثل الزكاة يتيح لها الفرصة لتنفيذ أغراضها بصورة يصعب منافستها .

٤- الاهتمام بمعلومات وبيانات الزكاة يأتي في إطار الاهتمام بالدولة الإسلامية في إفريقيا والأقليات الإسلامية فيها .

٥- الاهتمام بتوفير معلومات وبيانات عن الزكاة في إفريقيا بالضرورة يساعد في إعداد كوادر وباحثين متخصصين في واحدة من الشئون الإفريقية المهمة وهي الزكاة في إفريقيا .

٦- ضرورة الوقوف علي دراسة تجارب الزكاة في الدول الإفريقية .

٧- فكرة (عالمية الزكاة) تعتبر فكرة كبيرة ولها جزئياتها وملحقاتها التي تستوجب البحث والدراسة وتقتضي العلمية حتى تتحقق لأن (عالمية الزكاة(مرتبطة بوضع سياسات وإستراتيجيات وهذه تحتاج لقرارات وكل ذلك لا يتأتي من غير بحوث ودراسات علمية جادة وقابلة للتنفيذ.

المجالات والمشروعات البحثية والعلمية في مجال الزكاة في إفريقيا :

ظهر من خلال المشاهدة والمعايشة والمقابلات الشفاهية لعدد من منتسبي ومواطني الدول الإفريقية ضعف الإلمام بفقه الزكاة وإدارة الزكاة والتعامل مع أموال الزكاة عند كل من المزكي والمزكي إليه ، وهي مشكلة تتطلب البحث والدراسة في واقع هذه الدول ومعرفة كل أجزاء المشكلة وهي بذلك ربما احتاجت من المشروعات البحثية والعلمية منها :-

الزكاة ومؤسسات الزكاة بديل لمساعدات ومنح الدول الأجنبية والمنظمات:

معلوم تماماً أن القارة الأفريقية من أكثر القارات في إحصائيات الحروب والنزاعات الأهلية والحدودية و أزمات الكوارث الطبيعية والبشرية وقد جرت الملاحظة أن المنظمات الأجنبية تكون دائماً صاحبة السبق في تقديم المساعدات وأكثر حضوراً في ميادين الحروب والنزاعات والكوارث ، متفوقة على المنظمات والمؤسسات الإسلامية كما أنها أكثر وأقوى من حيث القرارات المادية والتنظيمية، ومعلوم أنها تأتي بأهدافها وأجندتها الدينية والسياسية ولها سياسات واستراتيجيات فأين العمل الإسلامي لقطاع مثل الزكاة ولنا أن نأخذ مثالاً لذلك مشكلة دارفور، والصراع حول دور المنظمات الأجنبية ، فهل من مشروع أو رؤية حول إمكانية إنشاء وتكوين منظمات ومؤسسات بقدرات وإمكانيات تفوق المنظمات الأجنبية، خاصة وان الحروب والنزاعات والكوارث الأفريقية تفرز كل الأصناف المستحقة الصرف عليها من أموال الزكاة.

مشروع تطوير خطاب (ثقافة الزكاة) في الدولة الإفريقية :

تبدو الملاحظة واضحة ارتباط الزكاة بالبعد الديني ، وهذا البعد لم يكن مكتمل التصور والفهم لدي كل المسلمين الأفارقة ، بينما قل فهم الزكاة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فالغالبية العظمي من الواجب عليهم استخراج الزكاة لا يدركون أو يفهمون علاقة وأثر الزكاة في عمليات العرض والطلب والاستهلاك والإنتاج لحظة تحريك أي كمية من المال أو الموارد الزكوية الواجب

فيها الزكاة . أما في بعدها الاجتماعي والسياسي لم يتم إظهار دور الزكاة في التعايش الاجتماعي والتضامن الاجتماعي ونشر وبسط ثقافة العيش المشترك والتي خلاصتها استقرار الدولة والمجتمع .

وفي مستوي آخر يحتاج خطاب الزكاة وثقافة الزكاة أن تصل إلي كل مسلم إفريقي في كيفية أداءها بالنسبة للمزكي وكيفية تلقيها بالنسبة إلي مستحقيها ، فقد وردت بعض الإفادات تؤكد جهل كثير من الذين يريدون إخراج الزكاة من المقتدرين الأفارقة بفقه إخراجها.

وفي مرحلة أخري يجب أن يتطور خطاب وثقافة الزكاة في توجيه المزكيين وتعريفهم بكل الأصناف المستحقة للزكاة وذلك لأن الملاحظة أكدت التركيز علي صنفين أو ثلاثة فقط وهم الفقراء والمساكين والعاملين عليها دون الالتفات لحقوق الأصناف الأخرى كالغارمين وابن السبيل وفي سبيل له والمؤلفة قلوبهم وهذه مسألة لها مشكلاتها في التوازن الاجتماعي وأبعادها الدينية والاقتصادية بالنسبة لهذه الأصناف من الناس .

ولعل مسألة توجيه الخطاب الزكوي تكون مهمة خاصة في البلدان الإفريقية التي تؤدي فيها الزكاة بطريقة فردية في غياب الدولة والمؤسسات عن تأديتها .

مشروع دليل بحوث ودراسات الزكاة في إفريقيا :

وهو دليل يتم فيه حصر كل البحوث والدراسات المهتمة بشئون الزكاة في كل دولة إفريقية ، ويتم استخراجه بصورة سنوية بغرض متابعة الجديد من الأبحاث والدراسات في مجال الزكاة في إفريقيا .

مشروع التقرير الإستراتيجي السنوي للزكاة في إفريقيا :

وهو مشروع يتناسب مع فكرة (عالمية الزكاة) حيث تنحصر فكرة التقرير في رصد كل تطورات حركة الزكاة في أي دولة من الدول الإفريقية بصورة سنوية من يناير وحتى ديسمبر ، والتقرير الإستراتيجي السنوي يسهم في التراكم

والمتابعة الدقيقة لمعلومات وبيانات الزكاة مما يسهل عملية إتخاذ القرارات بشأن قضايا الزكاة في كل دولة إفريقية كما يسهم في رسم السياسات والإستراتيجيات للزكاة .

مشروع منتديات أو ملتقيات الزكاة الإقليمية والعالمية السنوية :

وهو مشروع يقوم علي إقامة منتدى إقليمي للزكاة في إفريقيا تحت مسمي (منتدي أو ملتقي الزكاة الإفريقي السنوي) علي أن تقام ملتقيات أو منتديات أخري مماثلة في القارات الأخرى علي أن تتوج كل الملتقيات بملتقي عالمي تحت مسمي (ملتقي أو منتدى الزكاة العالمي السنوي) والغرض أو الهدف منها هو تبادل الخبرات والأفكار والتقاء القيادات والمسئولين عن الزكاة والإسهام في تدفق المعلومات والبيانات المتعلقة بالزكاة من كل قارة كإفريقيا مثلا والخروج بقرارات مهمة ومصيرية يمكن أن تخدم الزكاة علي مستوي الدولة أو القارة أو العالم ، كما أن المنتدى أو الملتقي الإقليمي أو العالمي هو مظهر التضامن وتعايش إسلامي يخدم وحدة المسلمين في التفاعل مع قضاياهم وحل مشكلاتهم، وفكرة الملتقي في مجملها تخدم عملية البحث في مشكلات الزكاة في القارة الإفريقية وغيرها.

مشروع تنفيذ تقانات المعلومات والإتصال في مجالات الزكاة:

وهي فكرة تقوم علي وضع إستراتيجية للاستفادة القصوى من تقانات المعلومات ووسائل الاتصال الحديثة في تطوير مؤسسات الزكاة وخدمة وأداء الزكاة وذلك بإخضاع المسألة لمتخصصين في المجالات التقنية والاتصالية وهي أيضا فكرة تخدم فكرة ومشروع (عالمية الزكاة) بين البلدان الإفريقية وداخل القطر الواحد.

مشروع الإعلام الزكوي :

أظهرت الملاحظة والمعايشة ضعف العمل والمجهودات الإعلامية وذلك في بعدين مختلفين :

البعد الأول : عدم القدرة والإخفاق في غزو الصورة الذهنية لكل مسلم وبخاصة المسلمين في الدول الإفريقية بمنجزات المؤسسات الزكوية وإظهار قيمة الأعمال التي تؤديها الزكاة ، وكم كان سيكون المردود في القيم والمضامين الإسلامية وخدمة الإسلام والمسلمين والدعوة الإسلامية ؟ فالمادة الإعلامية عن الزكاة في كل وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقرؤة ضعيفة، مقارنة بحجم المطلوب إرساله للمتلقي المسلم، فالمطلوب هو ضخ جرعة كبيرة في المادة الإعلامية الزكوية تكون نتيجتها النهائية تأسيس أعلام متخصص في شؤون الزكاة من خلال عملية إعلامية متكاملة هي :

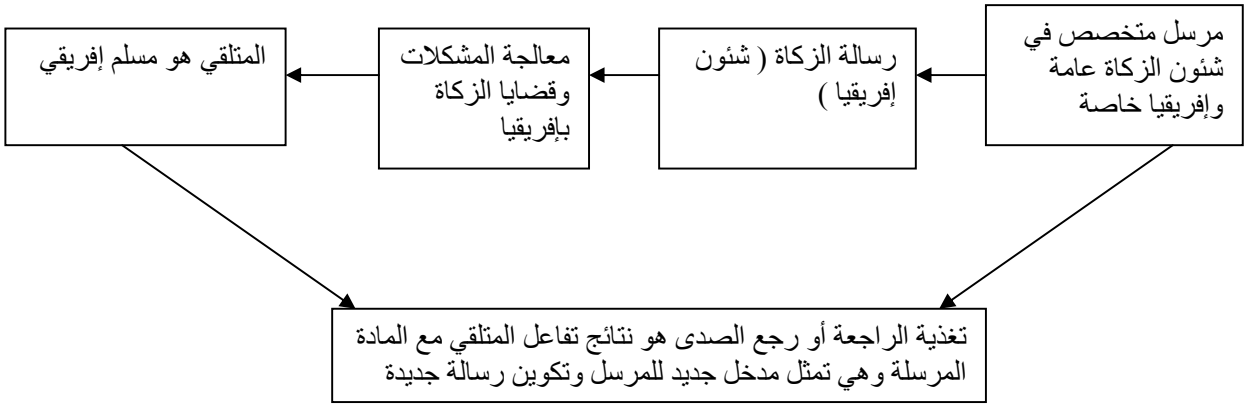

مشروع تقييم وتقويم واقع الزكاة في إفريقيا :

عبارة عن مشروع يقوم علي أعداد عدد من البحوث والدراسات التي تهدف إلي تقييم التجارب السابقة للزكاة في الدول الإفريقية ويمكن أن تتم الدراسات التقييمية والتقويمية في عدد من المستويات :

١- بحوث ودراسات تقييم وتقويم تجارب إدارة مؤسسات الزكاة في الدول الإفريقية.

٢- بحوث ودراسات تقييم وتقويم تجارب الجوانب الاجتماعية للزكاة في إفريقيا

٣- بحوث ودراسات تقييم وتقويم تجارب الجوانب الاقتصادية للزكاة في إفريقيا
٤- بحوث ودراسات تقييم وتقويم تجارب الجوانب الدعوية للزكاة في إفريقيا

مشروع مؤسسية الزكاة في الدولة الإفريقية :

وهو مشروع يقوم علي فكرة إعداد بحوث ودراسات وخطط مستقبلية لإحلال وفرض وتطبيق واقع مؤسسي للعملية الزكوية ، حيث أكدت الملاحظة والمعايشة والإفادات الشفاهية مع عدد من المسئولين والمتخصصين في الشئون الإفريقية أن الطابع الفردي في أداء الزكاة هو السمة الغالبة وأن مؤسسية الزكاة محدودة في دول قليلة جدا أبرزها السودان ومصر .

الاحتياجات العلمية لمؤسسات الزكاة في إفريقيا طريق العالمية ومؤسسية الزكاة:

فكرة الاحتياجات العلمية لمؤسسات الزكاة في إفريقيا تعني في أبسط صورها إتباع مناهج ووسائل وأساليب علمية تمكن وتساعد في الوصول للطاقة القصوى في آراء واستخدام الزكاة في مصارفها الثمانية ، خاصة وأن الزكاة في أغلب الدول الإفريقية تؤدي بطريقة تقليدية إن لم تكن عشوائية وباجتهادات فردية بعيدة عن العلمية والمؤسسية .

أهم المجالات والمشروعات العلمية لمؤسسات الزكاة في إفريقيا :

برز هنالك جدل حول ازدواجية العمل للمؤسسات العلمية المعنية بعلوم ومجالات الزكاة بين العمل الإداري والأكاديمي وعلي غرار ذلك يمكن اقتراح :

- إنشاء مراكز ومعاهد متخصصة في الشئون الإدارية للزكاة في الدول الإفريقية :

الواقع المتردي لعمل الزكاة في إفريقيا يحتم وضع خطط مرحلية لإنشاء عدد من المراكز أو المعاهد في كل أو أغلب الدول الإفريقية ولعل التجربة السودانية تعتبر فريدة ورائعة بإنشاء المعهد العالي لعلوم الزكاة ، ويمكن تطبيق التجربة في بقية الدول الإفريقية حسب الأولوية والإمكانية.

-إنشاء أكاديميات متخصصة في شئون الزكاة في إفريقيا :

تقوم الفكرة علي أعداد خطط لإنشاء أكاديميات تعني بتأهيل كوادر بخبرات علمية تمنح درجات علمية (دبلوم عالي – ماجستير – دكتوراه) وكورسات ودورات

تدريبية في مجالات الزكاة وذلك تحت مسمي (الأكاديمية العليا لعلوم الزكاة) ويمكن أن تتبع لجامعة ويمكن أن تكون مستقلة .

معوقات العمل البحثي والعلمي في مجال الزكاة :

١- ضعف وقلة الدافع بقيمة البحوث والمراكز والمعاهد البحثية في مجال الزكاة.

٢- مشكلة وضعف قابلية البحوث للتنفيذ والتطبيق .

٣- ضعف السياسات والإستراتيجيات المستندة علي البحوث والدراسات والمؤسسات العلمية ذات الصلة بعلوم الزكاة .

٤- قلة الاهتمام العلمي والبحثي بقضايا ومشكلات الزكاة في الكليات المتخصصة بالجامعات والمراكز البحثية مثل كليات الاقتصاد وكليات الشريعة والقانون .

٥- فقر المكتبات للبحوث والدراسات والمراجع المتخصصة في الزكاة .

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة ----------٢

مميزات تجربة الزكاة فى السودان ----------٥

التنظيم الحديث لمؤسسة الزكاة فى السودان ----------٧

الجباية ----------٩

سياسةالمصارف ----------١٠

عرض وتحليل كمي لمصارف الزكاة في السودان----------١٢

الزكاة تنمية للفقراء ---------- -- ١٥

شروط لنجاح التنمية للفقراء ----------١٧

نماذج من المشروعات التى يطبقها ديوان الزكاة ----------٢١

الخـــــــــــــــــاتمة ----------٤١

مقدمة :

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه واشهد أن لا اله إلا الله وحده لا شريك له وان محمداً عبده ورسوله صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وصحبه وعلى من سار على نهجه وهداه الى يوم القيامة ..

فقد اقتضت حكمة الله تعالى في عباده أن يوزع بينهم الرزق ويفضل بعضهم على بعض في الرزق وهذا التفضيل تبعته مسؤولية في ما فضلوا فيه من مال أولها أن هذا المال هو مال الله وهم وكلاء فيه ليبتليهم الله أيهم أحسن عملاً فيه ، وحتى لا يضل الإنسان أو أن يطغي بما فضل فيه من مال فقد أبان لهم كيفية التعامل الحلال مع المال والتجارة وغيرها من وسائل طلب الرزق الحلال ، وبعد تبيان طرق الكسب الحلال أبان لهم طرق ووسائل الإنفاق منبهاً أن المال له دورته وهو ليس حكراً بين الأغنياء بل للفقراء حق فيه فالزكاة والصدقة والإنفاق على ذوي الأرحام والعطف على الأيتام والمحرومين حقوق لهؤلاء عند صاحب المال . (وفى أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم) .

..إن المال الصالح للعبد الصالح جزء أساسى من قيام الحياة المستقرة في المجتمع المتراحم المتكافل والمال إذا تكاثر وتنامى أصبح ثروة والثروة ضرورية لابد منها لمكافحة الفقر والجهل والمرض وكل ما من نشأته أن يعطل نمو المجتمع المسلم وقوته)[1] .

فالمال نعمة من الله لعباده أغنياء وفقراء على حد السواء لأنه يؤخذ من الأغنياء ويرد على الفقراء لقوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن جبل عندما بعثة لأهل اليمن حيث ورد فى الحديث **(فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة فى أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم)**[2] . فالنعمة هذه بالنسبة للغنى طهرةً ونماءً لماله

[1] مصارف الزكاة وتمليكها في ضوء القرآن والسنة د/ خالد عبد الرازق العاني دار أسامة للنشر والتوزيع الطبعة الأولى ١٩٩٩م عمان الاردن ص ٢٨ .

[2] أخرجه البخاري فى فتح الباري ج ، ٤ ص ٤ كما اورده مسلم

وإخراجاً له من دائرة الشح وبالبخل وجعله عابداً لله ممتثلاً لأوامره فى المال فيزيـده الله بركةً ونماء وحفظاً فتزيد ثقته فى الله والاعتماد عليه لأنه هو المعطى وهو الآخذ كما إنها من تمام الإسلام لقوله صل الله عليه وسلم **(إن من تمام إسلامكم أن تـؤدوا زكاة أموالكم)** كذلك إخراج الزكاة نوع من الشكر لله فشكر النعمة من أهـم أسـبابها الزكاة لقوله تعالى **{ولئن شكرتم لازيدنكم}**

من هنا ندرك أن الإسلام قد عنى بمشكلة الفقر وأعطاها اهتماماً كبيراً ليضمن مطالب الحياة الأساسية للفرد وجعل حقهم فى المال عبادة يتعبد بها المـؤمن الغنـى لتكون له طهراً وبركة وزيادة وذلك إدراكا للفقر كمشكلة اجتماعية خطيرة تفتن المرء فى دينه وكرامته وأخلاقه وهى اخطر علي امن المجتمع وسـلامته واسـتقرارة ولا يستطيع المجتمع الذي يعاني من ويلات الفقر أن يحقق مقاصد الشريعة في حفظ الدين والنفس والنسل والمال والعقل فكل هذه المقاصد تتطلب تـوفير حاجيـات الإنسـان الأساسية من الأكل والملبس والمأوي والإحصان حتي يطمئن الناس فلا يفتنـون ولا يعتدون " .[1]

ولذلك يعلن الإسلام حرباً علي الفقر بتأسيس برامج متعددة لمكافحة الفقر منها أن جعل الزكاة ركناً من أركان الدين أوجبها علي كل من ملك النصاب وجعلها عبادة وطهراً وزيادة وحدد أصحابها في كتابه ولم يتركها حتي لنبيه " إنما الصدقات للفقراء والمساكين ....." وجعل كذلك في المال حق من غير الزكاة لقوله صلي الله عليـه وسلم " إن فى المال حق سوي الزكاة " رواه الترمزي وقوله صلي الله عليـه وسـلم عندما استشهد جعفر ابن أبي طالب وترك اطفالاً صغاراً " أنا وليهم في الدنيا والآخرة ، الإمام وصى علي من لا عائل له " رواه البخاري.

[1] معالجة الزكاة لمشكلة الفقر بحث د/الطيب زين العابدين للموتمر الرابع للزكاة مطبوعات بيت الزكاة الكويتي المنعقد في دكار السنغل٢٠/٢٣ شوال ١٤١٥ ص ١٠٤ .

لا تجد ضماناً اجتماعياً عادلاً ومستمراً مثل الضمان الإسلامي ففي الضمانات البشرية منحة يمكن أن تعطي لك أو تحرم منها لأي سـبب ولكنهـا فـي التشـريع الإسلامي حق وليس منّة يأخذها صاحبها بحقها دون منة أو ذلة ففي حديث معاذ ابن جبل الذي أرسله

الرسول صلوات الله وسلامه إلي أهل اليمن جاء الحديث فيها واضحاً " أعلم أن الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد الي فقرائهم وإيـاك وكـرائم أموالهم "

وتحقيقاً لهذه المبادى الإسلامية في نظام الاقتصاد الإسلامي ونظمه التطبيقيـة تحقق الزكاة مبادي نذكر منها :

أ.ضمان حد الكفاية لكل فرد من أفراد المجتمع وهو يعبر عن القدر المعيشي الذي يليق بكرامة الإنسان وتكريم الخالق له .

(ولقد كرمنا بنى ادم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً) الإسراء الآية "٧٠" .

ب. ثانيها تحقيق العدالة الاجتماعية وإعادة التوزيع للثروة تحقيقاً لقوله تعـالى (لكي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم) .

مميزات تجربة الزكاة فى السودان

مدخل

تميزت التجربة السودانية في تطبيـق الزكـاة بجملـة مـن الخصائص والمزايا نشير إلى أهمها فيمايلى :

١/ ولاية الدولة على الزكاة :

أكد التشريع السوداني بموجب قانون خاص يـنظم شـئون الزكـاة .. أن الولاية على الزكاة هي شأن سلطاني يعطى الجهاز المكلف بها حق الاسـتيفاء للفرائض الواجبة على الأموال بقوة القانون ويعاقب من يمتنع عن ذلك ..كمـا كلف إدارة الزكاة (الديوان) في المادة (٣/٥) أن عليه أن يعمـل علـي تأكيـد سلطات الدولة المسلمة في جمع وإدارة الزكاة والصدقات وتوزيعها علي مستحقيها .

٢/ استقلال الجهاز المعني بالزكاة :

كفل قانون الزكاة الاستقلال التام للديوان المعني بالزكاة جباية وصرفا حسب نص المادة (١/٤) علي انه (تنشأ هيئه مستقلة تسمى ديوان الزكاة وتكـون لهـا الشخصية الاعتبارية) وهذا الاستقلال يقتضى عـدم خضـوع الـديوان للـنظم واللوائح الإدارية والمالية التي تحكم المصالح والإدارات والهيئات الحكومية وإنمـا يخضع لقانونه وما يصدر بموجبه من نظم ولوائح تضبط العمل وتحـدد العلاقـات والاختصاصات للعاملين والجهات المتعاملة مع الـديوان ، وينـتج عـن ذلـك أن الديوان يتمتع بمرونة واسعة في حركته تساعده في تنفيذ واجبه .

٣/ تطبيق النظام الفدرالي في إدارة الزكاة :

تناسقا مع النظام الإداري في السودان فان الديوان يعمل وفق نظام فـدرالي للزكاة يوزع السلطات بين الأمانة العامة والأمانات الولائية حيث يقف علـي قمـة الجهاز الإداري مجلس اعلي لأمناء الزكاة يتكون من كبار العلماء ودافعـي الزكـاة تعاونه أمانة عامة اتحادية تعنى بالنواحي التخطيطية للزكاة ورسم السياسة الكليـة

والإشراف علي تطوير الأداء وترقيته،كما تقوم مجالس أمناء ولائية تعاونها أمانات تنفيذية تعنى بشئون الجباية والصرف وتحتها جملـة مـن المكاتـب بالمحافظـات والمحليات واللجان المعاونة "اللجان القاعدية بالأحياء" .

٤/ التوسع في الآراء الفقهية :

اخذ قانون الزكاة بتوسيع مصادره الفقهية فلم يلتزم بمذهب محدد واستهدف من ذلك استيعاب كل الآراء الفقهية التي توجب الزكاة علي جميع الأمـوال تحقيقـا لمصلحة الفقراء والمساكين.

٥/ عدم التسوية بين المصارف :

اخذ قانون الزكاة برأي الجمهور في عدم التسوية بين المصـارف الثمانيـة وترك النسب السنوية لتوزيع الإيرادات الزكوية للمجلس الاعلي لأمناء الزكاة الذي يضم كبار العلماء ودافعي الزكاة ليحدد النسبة الملائمة لكل مصرف حسب ما تحدده المصلحة العامة ورصيد الخبرةو التجربة في احتياجات كل فئة .

٦/ المرونة في التشريع :

تميز تطبيق الزكاة في السودان بمرونة مناسبة في شأن التشـريعات التـي تحكم الزكاة ..وذلك لاستيعاب المستجدات والتغيرات المختلفة ..فتلاحظ أن القـانون كان محل مراجعة جزئية وكلية بلغت أربعة مرات خلال العقـدين السـابقين .كـان أخرها التعديل الصادر في ٢٠٠١م الذي الغي بموجبه قانون الزكاة لسـنة ١٩٩٠م حيث كان القانون الأول يعبر عن طوعية الزكاة والتعديل الثاني أسـتوعب الإلـزام القانوني لكنه جمع الضرائب والزكاة في مؤسسة واحدة والتعديل الثالث فك الارتباط بين الزكاة والضرائب وعمل التعديل الرابع علي تجويـد فـي الإدارة والدقـة فـي الاختيارات الفقهية والاستيعاب في القضايا المعاصرة في الجباية والصرف .

هذا وفي إطار التجربة والتطبيق الذي تجاوز العقدين مـن الزمـان ظهـرت بعض القضايا التي تحتاج إلي نظر فقهي جديد في جميع مجالات الزكاة في التشريع

والإدارة وفي الجباية وفي خطاب الزكاة وفي المصارف وطرحت هذه القضايا علـي المؤتمر العلمي العالمي الأول للزكاة في العام ١٩٩٤م والثاني فـي العـام ٢٠٠١م كما انشأ الديوان مؤسسة تعليمية تسمي المعهد العالي لعلوم الزكاة يعنى بتـدريب وتأهيل العاملين عليها بالدورات والدراسات إضافة للبحث العلمي حول قضايا الزكاة المعاصرة محلياً وعالمياً .

التنظيم الحديث لمؤسسة الزكاة فى السودان

السودان كغيره من الدول الإسلامية كان من أحرص الدول علي تطبيق شعيرة الزكاة ونتيجة للتطور التاريخي والسياسي والاجتماعي فقد حدث تطور تشريعي للنظام الذي يحكم مسيرة الزكاة ، ولقد **بدأ التنظيم الحديث للزكاة فى السودان فى شكل مؤسسة ترعى وتطبق شعيرة الزكاة اعتبارا من العام ١٩٨٠م وفق قوانين مستقاه بالكامل من الشريعة الإسلامية حددت المنهج الفقهى لجباية وصرف وإدارة أموال الزكاة استنادا على الرأى الراجح لدى جمهور الفقهاء من أهل السنة والجماعة . ولذلك تشكل قوانين الزكاة المتعاقبة فى السودان وفقا للتطور الادارى الذى ظل يلازم مدى التطبيق الذى تصل إليه شعيرة الزكاة والذى كان فى المراحل التالية:-**

المرحلة الأولى : قانون الزكاة لسنة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م وأنشئ بموجبه صندوق الزكاة الطوعي الذي استهدف إحياء الشعيرة ولكن على سبيل التطوع لا الإلزام .

المرحلة الثانية : قانون الزكاة والضرائب لسنة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .الذي جمع بين الزكاة والضرائب في إدارة واحدة . كما أكد هذا القانون على ولاية الدولة على الزكاة تجبيها بقوة القانون .

المرحلة الثالثة : قانون الزكاة لسنة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م . حيث تم فصل الزكاة عن الضرائب وأنشئ لها ديواناً قائماً بذاته .

المرحلة الرابعة : قانون الزكاة لسنة ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م . وهو خطوة متقدمة لسد الثغرات التطبيقية .

المرحلة الخامسة : قانون الزكاة لسنة ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م . والذي اقتضته **ضرورات التوسع في العمل ولملاحقة التطورات الاقتصادية والسياسية والإجتماعية التي شهدتها البلاد .**

وتميز قانون ٢٠٠١م بالاتى:-

- انه لم يتقيد بمذهب ففهي معين .
- أوجب الزكاة علي كل ما يطلق عليه اسم مال إذا بلغ النصاب.
- شمولية مصارف الزكاة من حاجيات الفرد إلي حاجيات الجماعة إلـي حاجيـات الدولة في حراسة البلاد والعباد.
- الأخذ بالبعد الشعبي للديوان بإنشاء مجلس أعلي لأمناء الزكاة ومجالس الزكـاة بالولايات والمحليات واللجان القاعدية علي مستوي الأحياء السكنية.
- وسع القانون في موارد الديوان بإضافة أموال الزكاة من بيوت الزكاة والأفـراد علي مستوي العالم الإسلامي كذلك الصدقات والهبات من داخل وخارج السودان.
- حدد القانون القيد المكاني لصرف أموال الزكاة في المنطقة التي جمعت منها.
- أوجب القانون الزكاة علي السودانيين خارج السودان .
- أوجب القانون معاقبة من يمتنع أو يتهرب عن دفع الزكاة.
- نص القانون علي تعريف المال المستفاد وادخل أموال الدولة المسـتثمرة فـي الأموال الخاضعة للزكاة.

الجباية

تعتبر الجباية الاساس القوى الذى تقوم عليه الفريضة وذلك تطبيقـاً لقولـه تعالى ((خذ من اموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها ٠٠)) وقال تعالى ((الـذين ان مكناهم فى الارض اقاموا الصلاة واتوا الزكاة وامروا بالمعروف ونهـــــو عـن المنكر ولله عاقبة الامور))٠

فلو ادوا المسلمون زكاتهم بانتظام كما يؤدون الصلاة لتضاعفت حصيلة الجباية وشكلت قدراً كبيراً فى تخفيف حدة الفقر ، فان كانت حصيلة الزكاة فى عام ٢٠٠٨م قدبلغت ٣٩٢ مليون جنيه (١٩٦ مليون دولار) ودفع كل سودانى بلغـت أموالـه النصاب ستكون حصيلة الجباية ٧١٧ مليون جنيـه(٣٥٨ مليـون دولار) حسـب احصائيات لجنة حصر الوعاء الكلى.أى نحن الان وصلنا ٥٤% فقـط مـن جملـة الوعاء حسب تقديرات الوعاء للعام ٢٠٠١م.

جدول يوضح تطور جباية الزكاة من ٢٠٠٢م الى ٢٠٠٨م

العام	التحصيل "مليون جنيه"	ما يعادل "مليون دولار"	نسبة زيادة كل عام عن سابقه %
٢٠٠٢م	158	60.3	١٧.٣+
٢٠٠٣م	192	73.8	١٢.٦+
٢٠٠٤م	241	96.3	٢٥.٧+
٢٠٠٥م	271	108.1	١٢+
٢٠٠٦م	314	140.9	١٥.٩+
٢٠٠٧م	357	178.5	١٣.٧+
٢٠٠٨م	392	196	١٠+
المجموع	1,925	854	

سياسة المصارف

اعتنى الاسلام بالفئات الضعيفة ودعا الاهتمام بهم بل تكررت الآيات القرآنية داعية المسلمين بالاهتمام بهذه الفئات لقولـه تعـالى (انمـا الصـدقات للفقـراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى سبيل الله وفـى الرقـاب وابـن السبيل " وقد قدم الله سبحانه وتعالى مصـرفى الفقـراء والمسـاكين علـى بقيـة المصارف للاهتمام بهم وبدء الانفاق عليهم ولهذا اخذ ديوان الزكاة بالسودان مبـدا المفاضفلة بين المصارف تمشيا مع المصلحة الشرعية ووفقا للحاجة واصدر قراره بان توزيع النسب حسب ميزانية العام ٢٠٠٩م كالاتى:

١/ مصرفى الفقراء والمساكين	٦٣%
٢/ العاملين عليها	١٤.٥%
٣/ الغارمين	٥%
٤/ المصارف الدعوية وهى:	
المؤلفة قلوبهم + الرقاب"	٨.٥%
٥/ فى سبيل الله	٤%
٦/ ابن السبيل	٠.٥%
٧/المصروفات الادارية	٤.٥%

ينظر المجلس الاعلى لامناء الزكـاة فيهـا سـنوياً بـالتغيير او الابقاء عليها

١/ الفقراء والمساكين:

ان السياسة التى انتهجها الديوان الا توزع الزكاة بصورة عشوائية وانمـا وفقا لدراسات اجتماعية للافراد والمجتمع تتضمن معلومات عن دخـولهم وطبيعـة الاعمال وعدد افراد الاسرة وعدد المتعطلين فيها بعدم القدرة على العمل او لصـغر السن وتحديد اسباب العجز وهل هو دائم او مؤقت وحتى لاتكون كل التوزيع عينـا مالا او ذرة فان للديوان سياسة من ذلك (أ)حيث جعل ٦٠% دعـم مباشـر نقـدى

وعينى ويشمل الفئات غير القادرة على العمل بنفسها بكفالات او مساعدات مستمرة للغذاء والعلاج والكساء والسكن وهم حسب الاولويات :

١/ الايتام.

٢/ العجزة والمسنين.

٣/اصحاب المرض المزمن الذى لايرجى شفائه.

٤/ اصحاب الاهات التى تمنع عن العمل .

٥/ المهجورات والمطلقات والارامل اللاتى لايسطعن العمل.

٦/ طال العام المنقطع عن الدراسة وهو فقير الى تخرجه.

٧/ المتعطلين موقتا الى حين زوال سبب العطل.

٨/ اسر المسجونين والمفقودين.

(ب) اما الفئات التى هى قادرة عن العمل فاننا قد خصصنا ٤٠% من نصيب الفقراء والمساكين توزع لهم وسائل انتاج او يؤهلوا بها للعمل او الذى كانت لـه وسـيلة واهلكت تعادله من جديد وسيلته ويعمل الديوان على وجود فرص العمل فـى فـتح مجالات عمل بالمشاغل والمصانع الصغيرة ووسائل الانتاج الفردية والجماعية فـى الزراعة وغيرها من الصناعات الصغيرة كما يدخل فى ذلك اصحاب الدخول الضعيفة الذين يريدون زيادة دخلهم بتمليك وسيلة انتاج او باعادة مشاريع زراعية صـغيرة للعمل بعد تعطلها بسبب الكوارث او للظروف الاقتصـادية وذلـك مثـل المشـاريع الزراعية المطرية والمروية للذرة وجميع انواع البقول والمزروعـات ثـم مـزارع الخضر والفاكهه .

عرض وتحليل كمى لمصارف الزكاة فى السودان:

قال تعالى﴿إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعـاملين عليهـا والمؤلفـة قلوبهم وفى الرقاب والغارمين وفى سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم ﴾ . (التوبة آية ٦٠)

روى ابو داؤود عن زياد بن حارث قال :﴿ اتيت رسول الله ﷺ فبايعته فأتاه رجـل وقال : اعطنى من الصدقة !! وقال له رسول الله ﷺ إن الله لم يـرض بحكـم نبـى ولاغيره فى الصدقات حتى حكم فيها بنفسه فجزأها ثمانية أجزاء فإن كنت من تلـك الأجزاء اعطيتك حقك ﴾

المصارف الشرعية الثمانية ، اجمع عليها العلماء حيث انها قد حددت بالنص القرانى وبالسنة الصحيحةو المتواترة وباجماع العلماء ،فالنصوص قطعيـة الدلالة على عددها ولكنها ظنية الدلالة فى مفهومها ، فمن هو الفقير ؟ ومـن هـو المسكين ؟ وهل هما صنف ام صنفان ومن هو الغارم ... وهذا المفهوم يحدده وقت الحاجة .ويفسرقانون الزكاة فى السودان لسـنة ٢٠٠١م فىالمـادة (٣٨-١) ان الفقراء يقصد بهم من لايملكون قوت عامهم وفى حالة عائل الاسرة من لـيس لـه مصدر دخل كاف ، كما يشمل الطالب المنقطع للدراسة ولا يجد نفقته .و المسـاكين يقصد بهم المعوزون الذين لا يجدون نفقات العلاج وضـحايا الكـوارث . علـى ان تكون الأولوية فى تقدير العطاء بالنسبة الى الاشخاص حسب الترتيب الآتى:

١ . اليتامى
٢ . الارامل
٣ . المطلقات ممن ليس لديهن اى عائل
٤ . المهجورات (المعلقات)
٥ . المسنون و المرضى
٦ . العلاج
٧ . الطـلاب الـذين لايجـدون نفقـات الدراسة

٨ . اى اشـخاص آخـرين تضـيفهم لجنـة التقـدير والاستحقاق.

كانت هنالك طريقتان لمعرفة الفقراء والمساكين الاولى هى الاحصاء العلمى والثانية هى تزكية الافراد الموثوق بهم .. ولكن واقع الممارسة والاستقراء كان يعتمد فـى الوصول الى الفقراء والمساكين على كشوفات لجان الزكاة المحلية واللجان القاعدية في الاحياء وتزكية الافراد الموثوق بهم ونعمل الآن على احصاء للفقراء والمساكين .

والكيفية التى يتم بها الصرف على المستحقين كانت تتم بتقسيم المصارف الشرعية الى قسمين كبيرين هما :-

١) مصرف اصحاب الحاجات : وهم الفقراء والمساكين وابن السبيل والغارمين

٢) مصرف الدعوة : وهم فى سبيل الله والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب وقـد اخـذ الديوان بالفتوى التى اصدرتها لجنة الفتوى بعدم التسوية بـين المصـارف اتبـاع المفاضلة نسبة لاتساع نسبة الفقراء والمساكين وبذلك صارت النسبة فـي تطـور حسب الجدول الاتى :-

العام	٢٠٠١ م %	٢٠٠٢ م %	٢٠٠٣ م %	٢٠٠٤ م %	٢٠٠٥ م %	٢٠٠٦ م %	٢٠٠٧ م %	٢٠٠٨ م %
الفقراء والمساكين	٥٤	٦٠	٦٠	٦١	٦٣	٦٣	٦٣	٦٤.٥
ابن السبيل	٠.٥	٠.١	٠.١	٠.٥	٠.٥	٠.٥	٠.٥	٠.٥
الغارمين	٦	٦	٦	٦	٦	٧	٨	٧
في سبيل	٨	٨	٨	٥	٣	٥	٤	٤

الله								
المصارف الدعوية	٢.٥	٢.٥	٣	٦	٦	٥	٥	٥
العاملين عليها	١٥	١٥	١٥	١٤.٥	١٤.٥	١٤.٥	١٤.٥	١٤.٥
المصروفات الادارية	٧.٥	٧.٥	٧.٥	٧	٧	٥	٥	٤.٥

وقنوات الصرف على مستوى الولايات كالاتى :

١/ لجان الزكاة المحلية .

٢/ لجان الحالات العاجلة وابن السبيل.

٣/ لجان الغارمين .

اما المصارف المركزية فقناة صرفها بواسطة لجنة المصارف المركزية وهى موجهة للتنمية الاجتماعية في اغلبها مثل المياه ،الصحة ،التعليم ، تمليك وسائل الانتاج ، كفالة الطلاب ، العلاج بالداخل والخارج .

وقد حدد النصيب الشرعى لمصرف الفقراء والمساكين بـ ٦٣% .

أما مصرف العاملين عليها فقد خصص له ١٤.٥% ، وأود الاشارة هنا الى ان العاملين عليها لهم هيكل راتبى وضع فى ضو ء هياكل الدولة الراتبية على ان يتم الصرف لهم من مصرف العاملين عليها الموضح اعلاه والعمدة فى الصرف على هذا الهيكل هو ان العاملين بديوان الزكاة يستحقون رواتبهم مقابل عملهم وليس مقابل الحاجة كما ياخذها الفقراء والمساكين وبالتالى تقيم استحقاقاتهم حسب قدراتهم ومؤهلاتهم وبالنظام الذى تسير عليه الدولة فى المرافق الاخرى ، لذلك نظر مجلس الوزراء هذا الهيكل واجازه .

الزكاة تنمية للفقراء

نحن اليوم نشهد فشل النظام الاقتصادي العالمي وما يمر به من أزمات وعجزه في الوصول إلى نظام اقتصادي عادل يحفظ للإنسان كرامته التي كرمه الله بها عن سائر المخلوقات . ولا نزال نشاهد المزيد من البطالة والفقر ولا نتنبه إن في النظام الاقتصادي الإسلامي الحل لهذه المشكلات وليس لدينا القدرة في أن نطرحه لنظام بديل للنظام الاقتصادي الرأسمالي.

إن العالم يشهد الآن أعدادا كبيرة من الفقر جراء النظام الرأسمالي . ولا حل لنا إلا إذا طرحنا النظام الاجتماعي الإسلامي الذي يهدف لتحقيق الكفاية والأمن الاجتماعي وذلك بفرض الزكاة والصدقة والتكافل المجتمعي ودعوته للتنمية الاجتماعية والاعتدال في الاستهلاك فلا تقتير ولا إسراف (لا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط) كما حرم الإسلام الاكتناز لقوله تعالى (والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب اليم) التوبة ٣٤ .

إن معالجة الإسلام لمشكلة الفقر يرجع لما قرره في حق المحتاجين في أموال الأغنياء بقدر ما يكفي حاجتهم وقد وضع الإسلام طريقين لمعالجة الفقر .

الطريق الأول : الدعوة للإنفاق الاختياري بالصدقة والعطاء والتراحم لسد حاجة إخوانه في المجتمع من كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته ، ومن فرج عن مؤمن كربة فرج الله عنه كربة من كرب يوم القيامة ، وقال تعالى (وما تنفقوا من خير يرد إليكم) بهذه المفاهيم تصبح إخوة المسلمين مع بعضهم أخوة صادقة قال تعالى (إنما المؤمنون إخوة) وهذا هو التكافل والتراحم الإسلامي الذي يزيد الإنسان بركة وطهراً وقبولاً عند الله .

الطريق الثاني: الأداء الواجب للزكاة لقوله تعالى (إنما الصدقات للفقراء والمساكين... الخ) وقوله تعالى (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيه بها وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم) .

فهذه الزكاة هي الضمان الاجتماعي والتآخي بين الأغنياء والفقراء (تؤخذ من أغنيائهم وترد إلى فقرائهم) وفي هذا يقول (هـ ، ج ويلز) (إن الإسلام اوجد مجتمعاً أكثر تحرراً من القسوة والظلم الاجتماعي من أي مجتمع آخر)١ هذا القول لويلز لأنه وجد في المجتمع الإسلامي التآخي والتعاطف والتكافل ونشر الخير بين الناس وإكرام الإنسان فالإنفاق في المجتمع الإسلامي من دون مذله أو امتنان فحق الفقير في الدولة الإسلامية أن يصل إلى حد الكفاية وليس حد الكفاف ومن ذلك قال الفقهاء ان يعطى الفقير قوت عامه وهذا لا يتأتى الى بالتنمية الاجتماعية للفقراء وتشغيل الفقراء وتدريبهم على اجادة العمل واتقانه خيراً من ان يسألوا الناس اعطوهم او منعوهم .

والتنمية للفقراء هي جزء من مفهوم العمل والاستخلاف في الارض لاعمارها واحياء الاراضي الموات .

نحن نسعى بالزكاة الى ان تدخل الفقراء في الدورة الاقتصادية لزيادة الدخل الفردي والقومي وتأمين حاجات المجتمع ولا نقصد بالزكاة ان يعطى الفقير درهمات ولقيمات وانما نريد ان نسوق الفقراء الى الكفاية والرفاه ونخرجهم من دائرة الاستهلاك الى دائرة الانتاج لان الاسلام نهى عن التعطل فسيدنا عمر رضي الله عنه ينهى المسلمين من الجلوس في المسجد بعد الصلاة ويطالبهم بالخروج الى العمل لان السماء لا تمطر ذهباً ولا فضة وهي نفس المعاني الواردة في سورة الجمعة (فاذا قضيت الصلاة فأنتشروا في الارض وبتغوا من فضل الله) .

وهذا هو الدكتور عبد المنعم الجمال صاحب موسوعة الاقتصاد الاسلامي وصاحب التفسير الفريد للقرآن المجيد يقول (ولهذا فقد دعا الاسلام الى العمل والسعي في الارض ونهى عن البطالة والتعطل ونفر منهما بحيث اصبح محرماً في نظر الاسلام كل كسب قائم على الصدقة او الغرر او التجهيل او التزييف او الخداع) ٢ وهو يعني ان التحريم قائم لكل من اتخذ من الصدقة حرفة او مهنة على الرغم

---

[١] الزكاة وتنمية المجتمع ، احمد المجزنجي العدد ١٨٧ عام ١٤٤٩ ص ١٣

[٢] موسوعة الاقتصاد الاسلامي ، محمد عبد المنعم الجمال ، دار الكتاب اللبناني – القاهرة ١٩٨٠ ص ٣٨، ٣٩

من قدرتهم الشخصية والبدنية على العمل لكنهم لا يلزمون انفسهم بالعمل النافع وهو يوافق حديث الرسول صلى الله عليه وسلم (لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوي) وهو ما يذكره الحديث الذي رواه مسلم عن ابي هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (لان يغدو احدكم فيحتطب على ظهره ليتصدق به وليستغنى عن الناس خيراً له من ان يسأل رجلاً اعطاه او منعه ذلك بأن اليد العليا خير من اليد السفلى) وكثيراً من الاحاديث تحرض المسلم على العمل نذكر منها (أطيب الكسب عمل الرجل بيده) (ان من الذنوب ما لا يغفره الا السعي في طلب الرزق) (ومن فقه الرجل ان يصلح معيشته) (وطلب كسب الحلال فريضة بعد الفريضة) (طلب الحلال جهاد).

بهذه المفاهيم ونحن في ديوان الزكاة في السودان نعمل على اخراج الفقراء القادرين على العمل بأن ندربهم ونملكهم وسائل انتاج ليصبحوا من بعد الكفاية اغنياء يسهمون في المجتمع في دفع الصدقات والزكاة ويكفلون غيرهم وهي مهمة الاعمار التي كُلّف بها الانسان يقول الدكتور القرضاوي في كتابه مشكلة الفقر (على المجتمع الاسلامي حكاماً ومحكومين ان يجندوا كل طاقاتهم ويستغلوا كل ما يحتاجون من ثروات وكل ما لديهم من قوى بشرية ومادية للتغلب على وحشية الفقر وتحطيم انيابه الكاسرة اذ لا شك ان زيادة الانتاج وتنمية موارد الثروة بوجه عام لها اثرها الفعال في محاربة الفقر) .

اذاً لا يمكن ان نحارب الفقر باعطاء الفقير دريهمات كل ما انفقها يأتي ليقف في الصف من جديد اننا نسعى لكرامة الانسان وعزته واصحاح عبادته وزيادة ايمانه لذلك اتخذنا من مشاريع التنمية للفقراء وسيلة لاغنائهم وحفظ كرامتهم من السؤال والمذلة ومن تجاربنا وتقويمنا لهذا العمل وجدنا ان الذين نجحوا صاروا متصدقين وداعمين للعمل الاجتماعي بالتكافل للاقارب واصحاب الارحام والجار .

فالتنمية التي ادخلنا فيها الفقراء حققت لنا مبدئين اسلاميين هما :

١. اغناء نفسه وحفظ كرامته وسد حاجته واسرته ومن تجب عليه اعالته .
٢. انهم اصبحوا يسهمون في المجتمع ويشاركون في اعمال الخير الاجتماعية .

اضافة الى ذلك زيادة الدخل القومي وانتاج الغذاء وتوفيره للمجتمع او تسهيل الخدمات الضرورية للمجتمع هذا نهجنا الذي وصلنا اليه . ونريد من كل صناديق الزكاة ان تتبنى هذا الاتجاه لا تجعلوا الفقراء يحتاجون الى سؤال الناس او الى المذلة .

شروط لنجاح التنمية للفقراء :

١. تخطيط حكيم بوضع مشاريع إنتاجية وفق البيئة الموجود فيها الفقراء زراعة،رعي،صناعة،خدمات، لان توفير الخامات والإدارة الراشدة والسوق أساس لنجاح هذه التنمية .
٢. تدريب العاطلين الفقراء الذين لهم القدرة كل حسب طاقته وقدراته ومؤهلاته التدريب على الزراعة أو المهن الحرفية أو التقنية أو الإدارة أو السوق حتى يكون مستعداً للعمل الناجح .
٣. تتوفير الآلات والمال الكافي له ومراقبته حتى يستمر وينتج .
٤. توفير الطعام والشراب له ولأسرته حتى لا يضطر لبيعها خصوصاً إذا أصيب بجانحه لا بدء من الوقوف معه حتى يخرج منها .
٥. توفير السوق أو أن يدلّ عليه وطبيعته وظروفه وكيفية التعامل معه .
٦. إدخاله في مشاريع التنمية بالرقابة والإرشاد والتطور حتى لا يقف عن حد البداية وينتهي بالفشل ونعني بذلك التطوير والتأهيل .
٧. إدارة الحسابات ومعرفة إجادة طريق الربح ومعالجة الخسارة .
٨. الموافقة مع السياسات الاستثمارية حتى يستفيد من مميزاتها التي تطرحها الدولة للمستثمرين .
٩. حمايته من التغول عليه من الضرائب المحلية حتى يقف على رجليه فيستطيع دفع الضرائب والرسوم وهذا يحتاج إلى إعفاء من الضرائب والرسوم لمدة اقلها خمس سنوات .
١٠. تعليمه الادخار والتوفير لمعالجة المشكلات والطوارئ والكوارث .

١١. تنظيم الإنفاق والاستهلاك حتى لا يأكل رأس ماله .

بعد هذه المقدمة يمكن لنا أن ننظر الى تجربة الديوان التنموية في شكل مشروعات متنوعة قامت على هذه المفاهيم السابقة والله نسأله لنا ولكم التوفيق والسداد .

ينقسم الصرف على الفقراء والمساكين على قسمين :

١. الإنفاق المباشر للذين ليس مقدرات أو ظروف حالته من العمل مثل الأيتام والطلاب والمرضى وغيرهم من الأرامل وكبار السن .
٢. المساكين الذين لهم قدرات وهذا يسمى الصرف المباشر

١. الفقراء مصارف الإنفاق المباشر :
   ١. كفالة طالب علم .
   ٢. كفالة الأيتام .
   ٣. التأمين الصحي .
   ٤. العلاج .
   ٥. رمضان .
   ٦. الراعي والرعية .
   ٧. الكوارث .
   ٨. الدعوة .
   ٩. توزيع قوت العام للخلاوي والمحتاجين .
   ١٠. الغارمين .
   ١١. الزواج الجماعي .
   ١٢. مساعدات مالية للغارمين والمسجونين وغيرهم .
٢. مشاريع التنمية للمساكين والفقراء القادرين على العمل :
   ١. الزراعة : الجمعيات الزراعية :
      ١. تمليك الآليات الزراعية والتراكترات .
      ٢. المحاريث البلدية .

٣. التقاوى .

٤. الحاصدات .

٥. الري المحوري غرب ام درمان .

٢. الحيوان :

توزيع :

١. رأس من الضأن .

٢. الماعز المحسن .

٣. تحسين النسل للابقار .

٤. الحفائر و العيادات البيطرية .

٣. مراكز التدريب وتأهيل الفقراء والمساكين مهنياً وحرفياً وادارياً وتقنياً .

١. المرأة ٢. الشباب ٣. الخريجين

٤. وسائل الانتاج للافراد والجماعات :

١. الورش والصناعات .

٢. الخدمات والغاز .

٣. التجارة رأس مال تجاري .

٤. مصانع الخياطة عطبرة .

٥. مصانع النحل النيل الأبيض

٦. مصانع الزيوت والصابون

٧. مصانع الحلويات والأفران .

٥. المياه .

٦. التعليم .

٧. الصحة .

نماذج من المشروعات التي يطبقها ديوان الزكاة

١. كفالة طالب علم :

بدأ الديوان بكفالة الطلاب الفقراء بالجامعات السودانية وذلك بعـد حصـر المعلومات عنهم وانطباق شروط المسكنة والفقر عليهم بواسطة الصندوق القومي لرعاية الطلاب وبذلك كفلنا ٦٦٨٨ طالباً وطالبـةً عـام ٢٠٠٠م حتى وصلنا في عـام ٢٠٠٨م إلـى ٣٨.٥٠٠ طالبـاً وطالبـه بتكلفـة ١٣,٩٢٥,٤٨٣جنيه . وذلك بواقع خمسون جنيه لكل طالـب تصـرف شهريا عبر مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية.

صورة توضح الصرف الشهرى للطلاب للكفالة من منافذ مصرف الادخار

٢/ كفالة الايتام :

لازال العدد المكفول صغيرا ونحن نتمنى ان يزداد سنويا فقد وصلنا فى العـــام ٢٠٠٨م الـــى كفالـــة (٥٩.١٤٩يتـــيم) بتكلفـــة بلغـــت ١٢.٥٠٠.٠٠٠ جنيه.

كما تم تشييد منازل للأيتام وأسر الشهداء وتنفيذ مشروعات فى شكل ودائع استثمارية وتشييد عدد من الدكاكين والغرف بمنازلهم ذات عائد شهرى للأسرة.

اضافة الى المباني التى بنيت للمعدمين تمامـاً حـوالى ١٥٠٠ منـزل فـي الخرطوم وكسلا ودارفور وبقية الولايات .

الصور توضح توزيع الدعم على الايتام المتفوقين –والدكاكين الاستثمارية التى تدر دخلا شهريا للايتام

٣/ كفالة التامين الصحى :

◊فنحن الآن نؤمن على (٢.٠٣٩.٨٨٩) نسمة.تعادل ٣٢% من جملة المـؤمن عليهم بالسودان. وهى تضمن لهم العلاج الاولي حسـب قـانون التـأمين الصحي في السودان . و الفئات المؤمن عليه تشمل :-

◊الأيتام والأرامل ٥٠% من العدد المستهدف.= ٩٥٠.٣٤٤ فقير

◊طلاب الخلاوى ٣.١% من العدد المستهدف.= ٥١.٩٧٢ طالب.

◊طلاب الجامعات ١.٨ % من العدد المستهدف.= ١٨.٣٣٣ طالب

◊بقية شرائح الفقراء والمساكين والمعاشيين ٤٥.١% = ١.١٠٩.٢٤٠ فقير.

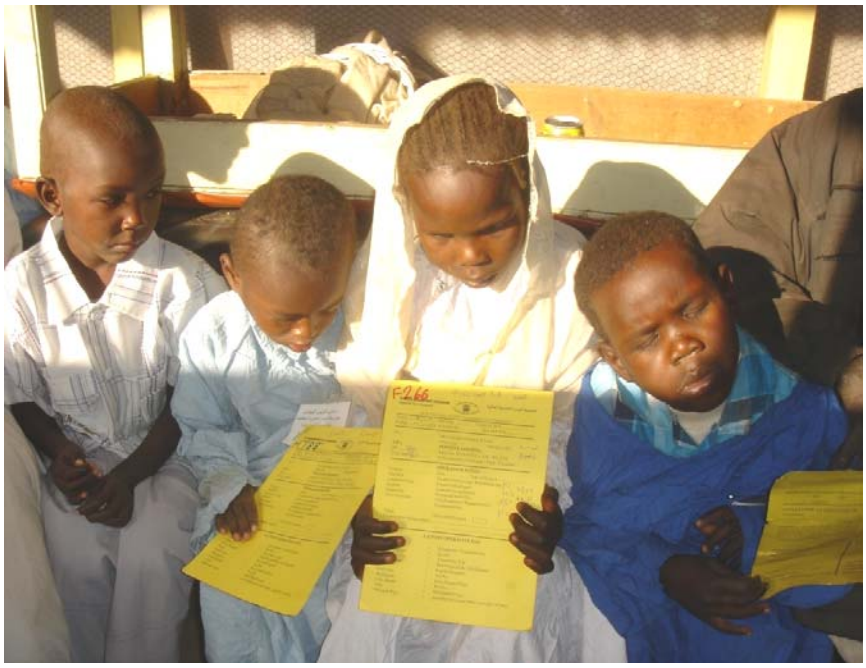

الصورة توضح الاسر الفقيرة المؤمن عليها صحيا

٤/مشاريع معالجة مشكلة التشرد:

وقع الديوان مشروعا لتاهيل اطفال التشرد وذلك مع منظمة اطفـال اليـافعين وبعض المنظمات الاخرى والتى بدات والحمد لله التجربة الاولى بتاهيل ٤٠٠ طفـل متشرد واعادتهم الى المجتمع الاسرى بعد ان تمت المعالجات النفسية والاجتماعيـة وتاهيلهم فى اكتساب حرفة وقام الديوان بتمليكهم وسائل انتاج وقد وقعنا عقد ان يتم معالجة ٣٠٠٠ (ثلاثة الف متشرد) .

٥/ مشاريع تأهيل الخريجين الفقراء :

قمنا مع اتحاد الشباب الوطنى بتبنى مشروعا لتاهيل ٣٠٠٠ خريجاً فى كـل عام لتمليكهم مهارات العمل واستخدام الكمبيوتر والعلوم الادارية والاعمال المكتبيـة اضافة الى تمليك بعض من لايجدون عملاً وسائل كسب تضمن لهم دخلاً ثابتاً .

السيد رئيس الجمهورية يملك خريجى التدريب والتلمذة الصناعية المعدات المقدمة من ديوان الزكاة والتى تمكنهم من العمل

٦/. العلاج :

اهتم الديوان بتقديم دعم للمستشفيات الحكومية مثل مستشفى الذرة – ابن سـينا – المركز القومى للكلى – المركز القومى للجهاز الهضمى – مستشفى ابـو عنجـة لامراض الصدر - مركز السودان للقلب – التجانى الماحى – المستشفيات الحكومية بالولايات وتمثل الدعم فى شراء الاجهزة والمعدات الطبيـة للعمليـات ذات التكلفـة العالية ، كما انشأ مجمعات ومراكز طبية مثل مجمع الزكاة الطبى بجوبـا والبحـر الاحمر ومستشفى الكلازار بالقضارف ٠٠٠الخ كذلك انشأ ديوان الزكاة اكثر من ٣٥ صيدلية شعبية بالولايات تقدم الدواء مجانـا للفقـراء والمسـاكين بالاضـافة لـدعم المستشفيات ودعم المرضى للعلاج بالمجان كما تطور دعم الزكاة للفقـراء بادخـال

الاسر الفقيرة تحت مظلة التامين الصحى ودعم وتوطين العلاج بالداخل فـتم شـراء اكثر الاجهزة الطبية الحديثة مثل قسطرة القلب ، ماكينات غسـيل الكلـى وجهـاز الاشعاع الذري ومعمل فحص الجينات والموجات الصوتية القلبية وجهـاز تركيـب انظمة ضربات القلب وجهاز معالجة الذبحة وضيق الشرايين وتروبة عضلات القلب من غير تدخل جراحي اضافة الى بقية الاجهزة الصغيرة للكشف الاولـي والفحـص المعملي لمستشفيات الريف مثل اجهزة عمليات الولادة القيصـرية وثلاجـات حفـظ الامصال ومعامل كشف الايدز ومعامل كشف الدرن في مستشفيات الريف المختلفـة وجهاز الكشف المبكر لسرطان الثدي لدى النساء كما لنا برنامج ثابت مع جمعيـات مكافحة العمى في عمل مخيمات العيون واجراء العمليات وتركيب العدسـات مجانـاً للفقراء اضافة الى تبنى عمليات زراعة الكلى والقلب والذرة للمرضى الفقراء الذين لا يملكون مالاً لاجراء هذه العمليات والتي وصلت في عام ٢٠٠٨م الى ٢٤٠ عملية نقل والعلاج المباشر لغسيل الكلى وكذلك عمليات القلب اضافة الـى المسـاعدات فـي العمليات الصغيرة مثل عمليات العظام والولادة وتفتيت الحصـوى ودعـم عمليـات التخصيب للولادة وبلغ اجمالى الصرف على الصحة (١٠٥ مليون جنيه).

نماذج من المشروعات الصحية التى نفذها الديوان

من أبرز مساهمات الديوان فى هذا الصدد مايلى فى الفترة من (٢٠٠٤م-٢٠٠٨م) :-

- أجهزة مرضى السرطان:-

١. معمل فحص الجينات والأورام لمستشفي العلاج بالذرة ٥٠.٠٠٠ دولار
٢. جهاز العلاج بالإشعاع الذرى لمستشفى العلاج بالذرة٣٢٤.٠٠٠ دولار
٣. جهاز أشعة لمستشفى العلاج بالذرة بولاية الجزيرة ١٠٠.٠٠٠ دولار
٤. جهازان للكشف المبكر علي سرطان الثدي ١٠٠.٠٠٠ دولار

العيادة المتحركة التى تم شراؤها لمنظمة المبادرات النسائية للكشف المبكر لسرطان الثدى

- أجهزة مرضى القلب

١. جهاز جراحة القلب المفتوح لمستشفي السلاح الطبى
٢٠٠.٠٠٠ دولار
٢. أجهزة ومعدات طبية لمركز القلب بمستشفى الخرطوم
٦٨٠.٠٠٠ دولار
٣. جهاز النبضان المعاكس لعلاج الجلطة مركز السودان للقلب
٢٥٠.٠٠٠ دولار
٤. قسطرة للقلب ومعدات طبية لمركز السودان للقلب
١.٥٠٠.٠٠٠ دولار

نموذج لبعض أجهزة القلب التى تم شراؤها لمرضى القلب

- أجهزة مرضى الكلى والسكرى

١. أجهز ة ومناظير جراحة الكلى لمستشفي ابن سينا ١٥٣.٠٠٠دولار

٢. أجهزة ومعدات لغسيل الكلى بمستشفي ابن سينا ٥٠.٠٠٠ دولار

٣. أجهزة ومعدات لمرضى السكرى

٧٥.٠٠٠ دولار

توزيع أجهزة فحص السكرى للاطفال بمركز جابر ابو العز

- أجهزة ومعدات طبية متنوعة

١. أجهزة ومناظير لجراحة الجهاز الهضمى لمستشفي ابن سينا
١٠.٠٠٠دولار

٢. أجهز ة ومعدات طبية لمستشفي سوبا والتجانى الماحى
٤٠.٠٠٠دولار

٣. شراء ثلاجتان لحفظ الموتى لمشرحة مستشفى الخرطوم (سعة الواحدة ٢٤ جثة) ٦٠.٠٠٠ دولار

٤. شراء ١٤ عربة اسعاف لمستشفيات العاصمة والولايات
١.١٥٥.٠٠٠ دولار

٥. معدات غرف التوليد للمستشفيات الريفية
٢٤٥.٠٠٠ دولار

٦. ١٠٠معمل لكشف الدرن والايدز بالولايات الحدودية
٢٠٨.٥٠٠ دولار

٧. شراء (٥٠) ثلاجة لحفظ الأمصال لمحاربة شلل الأطفال
١١٦.٢٥٠ دولار

٧/ فى مجال المياه:

سعى ديوان الزكاة بتوفير المياه للشرب والزراعة للانسـان والحيـوان فـى مختلف بقاع السودان مساعدة للاسر الفقيرة على الاستقرار والانتاج فقد نفذت خـلال الاربعة سنوات مشروعات متكاملة شملت حفر الحفائر وتركيب الـدوانكي والابـار والمضخات اليدوية وتوصيل شبكات المياه للمنـاطق الفقيـرة بلـغ عـددها ١٩٢٥ مشروعاً صرف عليها مبلغ ٣٨ مليون جنيه(١٩ مليون دولار) .استفادت منها ٥٨٦ قرية على مستوى السودان .

نماذج من مشروعات المياه المنفذه بالولايات دوانكى وحفائر لشرب الانسان والحيوان بالقرى الفقيرة

٨. فى مجال التعليم:

يساهم الديوان فى مجال التعليم سداد رسوم التعليم وتوفير المستلزمات المدرسية والزى المدرسى والكراسات للطلبة الفقراء كما ساهم فى تشييد الفصول الدراسية ببعض مدارس الاساس ، بلغ عددها (٣٩٢) مشروعاً استفاد منها التلاميذ الفقراء وأزاحت كثير من العب عن كاهل أسرهم الفقيرة وقد بلغت التكلفة الكلية لهذه المشروعات (٥،٤٩٧،٠٩٨) جنيه(٢.٥ مليون دولار) ، اضافة للصرف على الطلبة ذوي الحاجات الخاصة، وفى العام ٢٠٠٨م تم توزيع ٥٠.٠٠٠ حقيبة مدرسية بمستلزماتها وزى مدرسى للطلاب الفقراء بكل الولايات.

الصورة توضح توزيع الزى المدرسى للطلاب الفقراء

٩. فى مجال الزراعة وتمليك الأنعام :

اما فى مجال الزراعة فلديوان الزكاة تجربة رائدة فى الولايات الزراعية حيـث قـام بشراء تراكتورات لحراثة ارض الفقراء والمساكين وتمليكهم للبذور المحسنة وفـى السنوات من (٢٠٠٤-٢٠٠٨م)نفذ الديوان عدداً من المشروعات الزراعية وتوزيـع الأنعام بلغ عدد المشروعات (١٢٠٢٣ مشروعاً) . وبلغت المساحات التـي تمـت زراعتها ((بالحراثة وتوفير التقاوي)) (٦٨٠،٣٥٤)فدان. موزعـة بـين الزراعـة المطرية والري الصناعي ،كما تم تمليك عدد (٧٨،٦٧٣ رأس) من مختلف الأنعام من الجمال والأبقار والضأن والماعز وهنالك أيضاً المشروعات التي اعتنت بتحسين نسل الأنعام لرفع الإنتاج من الألبان واللحوم عن طريق التلقيح الصناعي وتوزيع عدد من الفحول للماعز والابقار لإنتاج اللبن. وبلغت التكلفة الكلية للمشـروعات الزراعيـة والحيوانية ٦٦.٣ مليون جنيه (٣٣ مليون دولار). استفادت منها (٥٩٠،٦٦٥ أُسرة) . وهنالك قرار من الديوان بان تملك زكاة الانعام لفقراء الرعاة ولا تباع في السـوق مما دفع الرعاة في دفع زكاتهم عندما اشتركوا في توزيع الانعام على فقرائهم من اهل البادية .

موظف الزكاة يسلم أسرة ايتام عدد خمسة رؤوس من اناث الضأن

الجمعيات التعاونية الزراعية

وهو مشروع بدأ في العام ٢٠٠٧م و يعمل على دعم القرية بوحدات إنتاجية متكاملة ، جرارات زراعية وحاصدات وترلات . فى العام ٢٠٠٧ كان عدد الجمعيـات ١٣٢ جمعية ، فى العام ٢٠٠٨م بلغ عدد الجمعيات ٢٣٦ جمعية ، حيث اعتمـدت القـرى على نفسها في تمويل زراعتها من ناتج العام السابق ،وبلغت المساحات المزروعـة أكثر من ١٥٠.٠٠٠ فدان وحققت أعلى إنتاجية الجمعيات الزراعية بولاية سنار كانت من ضمنها ٦ جمعيات نسويه. وتمثل دور الديوان في الإشراف وحل المشـكلات التي تعترض التجربة.

الصورة توضح الجمعيات التعاونية الزراعية بالولايات

١٠. مشروع الراعي والرعية :

استهدف هذا المشروع الوصول الى الاسر المتعففة واشراك قيادات الدولة فى توزيع الزكاة على هذه الاسر٠ ويتضمن المشروع برنامج فرحة الصائم بتقديم مـواد عينية لافطار كل ولايات السودان ويتراوح ما يوزع فى كل ولاية ما بين ١٠ الـف الى ٢٠ الف اسرة ،حيث كان عدد الاسر المستفيدة فى عام ٢٠٠١م حوالى ٣٠٠ الف اسرة وبلغ فى عام ٢٠٠٨م ٦٩١ ألف اسرة . ويشمل الكيس علـى ضـروريات الصائم من سكر وبلح وبقوليات ودقيق (طحين) وياتى من بعـده مشـروع الراعـى والرعية ويبدأ من العاشر من رمضان الى العشرين منه ويهدف الى تفقـد الراعـى للرعية ودخول منازلهم ومعرفة احوالهم ومعالجـة مشـكلاتهم وبرنـامج الراعـى والرعية يقوم بتوزيع واعانة الاسر بمبالغ كبيرة ومشاريع اعاشة وذلـك باشـراك قيادات الدولة وابتداء من رئيس الجمهورية ونوابه ورئيس القضاء والولاة والوزراء الاتحاديين ووزراء الدولة والولائيين وقيادات المجلس الوطنى وقيادات العمل الشعبى ودافعى الزكاة ٠ ثم برنامج فرحة العيد حيث يقدم مستلزمات العيد للايتام والمرضى والعجزة والمرابطين بالثغور والمسجونين وتقدر البرامج الثلاثـة سـنوياً بمبلـغ اربعة مليون جنيه (٨ مليون دولار) .

مشاركة السيد/نائب الرئيس والوزيرة والامين العام لديوان الزكاة
فى برنامج تفقد الراعى للرعية فى شهر رمضان وذلك بزيارة الاسر
المتعففه ليلاً فى منازلهم .

١١. مراكز تنمية المرأة الريفية :

يعنى ديوان الزكاة بالعمل وسط المراة الريفية الفقيرة وذلـك بزيـادة قدراتها وتدريبها وتأهيلها على الصناعات الصغيرة والتغذية الصحية ونوعيتها ضـد الأمراض لأسرتها وأطفالها ورفع درجة الوعي الاجتماعي وقد وقعنا اتفاقية شـراكة بين اتحاد المراة السودانية وديوان الزكاة نقوم فيها نحن بالتمويل لقيام هذه المراكـز وتأسيسها ويقوم الاتحاد فى فرعياتة المختلفة بالأداء والتوعية مشتركاً مع الآخرين فى مجالات التنمية الاجتماعية والنوعية المجتمعية ونفتح سنوياً ما بين عشـرة مراكـز فى ولايات السودان المختلفة وخصوصاً بين المناطق الأقل نمؤ هذا بالإضافة الـى تعاوننا مع بعض منظمات المجتمع المدني التى تعمل وسط الفقراء تدريباً او تأهيلاً او معالجة المشكلات القائمة .

نماذج لمراكز التنمية الاجتماعية للمرأة

١٢) تمليك وسائل الإنتاج الفردية والجماعية :

تمثل هذه الوسائل ايجاد عمل للقادر على العمل وتعطى لـه وفـق دراسـة لمقدراته وإمكانياته الإدارية والتشغيلية والتسويق للعمل الذي يقوم به ثم يتابع خـلال عامين حتى يخرج من دائرة الفقر الى دائرة الكفاية وقد يصل الى ان يصل النصاب الشرعي فيدفع الزكاة ، وهى ما تسمى بالمشروعات الصغيرة الفردية او الجماعية .

والمشروعات الفردية مثل طواحين الغلال - سحانات البهـارات – مصانع البلح الصغيرة – مخابز الخبز والبسكويت – قوارب الصيد الحديثة والتقليدية وشباك الصيد – مصانع الأحذية – مصانع النسـيج اليدويـة - - أدوات الحـرفيين والمهنيين – المشاغل للخياطة والتطريز – محـلات إصـلاح الايطـارات وملـيء البطاريات – مصانع الاسكريم الصغيرة ، المشروعات الزراعيـة مثـل مـزارع الخضر والفاكهه وتربية الاغنام والدواجن يضاف إليها الصناعات التقليدية والشـعبية التى ترد دخلاً مناسباً .

نموذج لتمليك وسائل الانتاج الفردية للاسر الفقيرة (عربة نقل صغيرة)

١٣) الدعوة :

نعمل كذلك فى نشر الدعوة الإسلامية وسط المجتمع ونؤهـل المسـاجد فـى مناطق القرى والمدن الصغيرة وإضافة الى رعاية طلاب الخلاوى والمدارس القرآنية وتدريب وتأهيل الأئمة والدعاة والمعلمين . وفى العام ٢٠٠٨م تم دعـم ٥١٢خلـوة كبيرة بعدد (١٢٦.١٨٩ جوال ذرة) إضافة للدعم النقدى والذى تمثل فـى تـوفير الغذاء والكساء وتركيب وحدات الطاقة الشمسية للإنارة. وتوفير مياه الشرب النقيـة. كما تم دعم خلاوي النساء بمبلغ ٢.١ مليون جنيه.

الصورة توضح خلاوى القران الكريم التى يقدم لها الدعم سنوياً

١٤) الكوارث :

يضع الديوان سنوياً احتياطي خاص بالأزمات والكوارث الطبيعية والتى تتكرر فى أيام الأمطار والفيضانات من سيول وغيرها او كوارث الحرب وهي تقوم بمعاونة المواطنين النازحين من جراء الحرب والآن لنا خطة للمساعدة فى تـوطين العائدين تتضمن إجراءات خاصة بالسكن والأكل والزراعة وإعادة النازحين للعمـل الطبيعي ونقدر احتياطي المقدر لها سنوياً فى حدود ٤ مليون دولار وقـد دربنـا ٥٠ موظفاً فى إدارة ألازمات والكوارث فى أكاديمية السودان للعلوم الإدارية .

قوافل الدعم المقدمة من ديوان الزكاة محملة بالمواد الغذائية
للمناطق المتأثرة بالكوارث

١٥/ توزيع القوت على الفقراء :

بما ان اغلب قوت أهل السودان الذرة فإن الديوان يقوم سـنوياً بجمـع زكاة الزروع من الذرة وتخزينها فى مخازن مؤهلة صحياً ثم بعد ذلك يقوم بناء على حصر سنوى بتوزيع قوت العام للفقراء من الايتام والارامل الـذين لا عائـل لهـم وللعجزة والمسنين الذين لازراعة لهم ثم بقية الفقراء حسب جدول الولايات كما يقوم الديوان بسد فجوات الغذاء فى المناطق التى تحدث فيها فجوات غذائية من جراء قلـة الامطار او حدوث الافات خصوصاً فى مناطق الريف السودانى .

ويعتبر توزيع القوت من اهم عوامل الاستقرار لهؤلاء ويتم توزيعه على فترات مثال كل ثلاثة شهور يعطي الفقير كمية من الذرة حتى لا يتصرف فيه بـالبيع للحاجة الآنية وكذلك يقوم الديوان بتوزيع الذرة على طلاب الخلاوي الذين يقطنـون فى الخلاوي لحفظ القرآن فى داخليات الخلاوي وهذا التوزيع ضمان لاستمرار هـذه الخلاوي اضافة الى بعض الحوائج من الايدام والملابس والتامين الصحي .

نماذج لتمليك قوت العام والمحاريث البلدية للاسر الفيرة بولايات دارفور الكبرى

١٦/ الغارمين :

يعتبر نصيب الغارمين من أهم البنود التى تعـالج مشـكلات الاعسـار الزراعي فى الولايات الزراعية خصوصاً لصغار المزارعين التى تحدث لهم كوارث طبيعية تتلف الزرع أو عدم هطول الامطار بصورة متواصلة او الافراد الذين عليهم ديون فيقوم الديوان بعد التحقق من الاعسار بواسطة لجنة الاعسار التى تتكون مـن قاضى واحد واعضاء النيابة العامة فى كل منطقة وعدد من دافعي الزكـاة وممثـل لاتحاد المزارعين اضافة الى احد العلماء فى الفقه الاسلامى واعضاء من لجان الزكاة والديوان وممثل لوزرارة الزراعة فى المنطقة تقوم اللجنة من التحق من الاعسار ثم تصدر شهادة يصدرها ديوان الزكاة وهى معتمدة لدى البنوك والمحاكم بعـدها تقـوم اللجنة بتوزيع نصيب الغارمين على المعسرين فى المنطقة المعنيـة يصـل المبلـغ المعتمد سنوياً الى ١.٢مليار يوزع على الولايات وفى سنة ٢٠٠٢م حدث كساد فـى الزراعة ووضع المزارعين فى السجون من جراء ديون البنوك فقـام الـديوان بعـد دراسة الأمر فى لجانة المختلفة بإطلاق سراح حوالي ٢٧ ألف مزارع صغير إضافة الى إطلاق نزلاء السجون فى قضايا الدين للسكن أو العلاج او الأكل أو النفقة وهـذا البرنامج يتكرر فى كل والولايات مرتين فى السنة فى المولد النبوي الشريف ثم فـى فرحة الصائم فى رمضان يصل عدد المطلوق سراحهم فى السودان سنوياً مابين اثنين الى ثلاثة ألف سجين غارم . كما يساعد هذا البند فـى بعـض المتضـررين مـن الكوارث الطبيعية مثال الأمطار والحرائق ومشكلات الحروب والنزاعات القبلية فـى بعض المناطق الرعوية .

نماذج من الغارمين المسجونين الذين يتم أطلاق سراحهم سنوياً في رمضان

١٧/ برنامج مساعدات المعاقين :

لهؤلاء المعاقين برامج خاصة بهم حسب ظروف كل إعاقة مثال الطلاب المكفوفين الفقراء ساعدهم الديوان بتمليك المسجلات الصغيرة والأشرطة الى العصـا البيضاء وأصحاب الإطراف يساعدهم فى تركيب الإطراف الصناعية لهم بالتعاون مع هيئة الاطراف الصناعية الموجودة في مناطق متعددة في ولايات السودان المختلفة . كما تم توزيع أكثر من ٣٠٠ دراجة بخارية للطلاب المعاقين بالجامعات.

نماذج من المواتر التي تم شراؤها للطلاب المعاقين بالجامعات

١٨. الزواج :

يضع الديوان برنامجاً سنوياً لتزويج الشباب الغير قادر على تكاليف الـزواج من شنطة العرس "الشيلةاو مساعدات مالية وينتظم هـذا البرنـامج جميـع ولايـات السودان المختلفة وقد اهتمت الدولة ممثلة في رئاسة الجمهورية حيث يرعى النائـب الاول برنامج تزويج الشباب وتسهم فيه جميع المؤسسات الحكومية والخاصة ورجال الاعمال الى جانب ديوان الزكاة ، التى تبلغ سنوياً ٢٤٠ مليون دينار اى مـا يعـادل مليون دولار تقريباً .

١٩. المساعدات المالية :

يقدم الديوان مساعدات مالية للاسر الضعيفة وللفقراء لكي يستعينوا بها علـى قضاء حوائجهم من اكل وشرب وملبس وغيرها وذلك بواسطة اللجان المحلية واللجان القاعدية وبدراسة لحالته وظروفه والحالة التى يعيشها او يتقدم هو بنفسه يطلب نعمل له الدراسة الاجتماعية ثم نقدم له المساعدة المالية المناسبة رغم ان هذه الطريقـة لا تحل مشكلة الفقير الا انها مهمة لازالت الضيق عنه لنجعله يفكر في اسلوب اخر ليدر عليه دخلاً مناسباً وغالباً ما تكون هذه المساعدات لكبار السـن والعجـزة واربـاب المعاشات اما الشباب القادر على العمل فنفضل له امتلاك وسيلة انتاج .

خاتمة

ان تطبيق الزكاة في السودان تعدي مرحلة التجربة إلي أن صار مسيرة يشار إليهـا بالبنان لما تركته من بصمات واضحة في الدعم الاجتماعي في فترة تعتبر من أصعب الفترات التي يمر بها الاقتصاد السوداني وهي مرحلة الانطلاق التي واكبت برنـامج التحرير الاقتصادي وما ترتب علية من تضخم وارتفاع في معدلات الأسعار ٠

ان وجود ديوان الزكاة في خارطة الاقتصاد السوداني ، كآليـة فاعلـة فـي الـدعم الاجتماعي كان له ابلغ الأثر في تخفيف الآثار السالبة لمرحلة الانطلاق في الاقتصاد السوداني فما كان له الدور الفاعل في إعادة توزيع الثروة في المجتمع ومن ثم تحقيق مفهوم التكافل والتراحم الذي ينادي به المشروع الحضاري ٠

وفي نظرة ان هذه المسيرة مازالت في بداية الطريق ولن تستكمل حلقاتهـا إلا بعـد الاطمئنان لكل الثروة في السودان قد تم تطهيرها بالزكاة واخذ حق الله فيها لان ذلك يعني البركة والنماء وهو ما تدل عليه كلمة الزكاة نفسها ٠

فما زالت إيرادات الزكاة في عروض التجارة بعيدة عن التقـديرات الحقيقيـة وكـذا الأنعام ولعل الوعاء الوحيد الذي تقرب إيراداته تقديراته هو وعاء الزروع وما ذلـك إلا سهولة جمع الزكاة في الزر وع نسبة لان المال ظاهر ووقته معلوم (واتوا حقـه يوم حصاده)" الأنعام اية ١٤١ "ولا مجال للهروب من استخراج الزكاة منه ٠

ومسيرة الزكاة الان لم تعد ملكاً لاهل السودان فقط فقد زاع صيتها في لكـل العـالم الإسلامي لانها صارت سيرة واقعية تنوق اليها الشعوب التي تنشد تطبيـق الشـرع والتي ما عرفت الزكاة إلا في بطون الكتب في التاريخ القابل ٠

الان في المحافل الدولية صارت مسيرة الزكاة الموجز للتنمية في عالم يري التمويـل صغار المنتجين هو المخرج من الفقر وفي العالم الاسلامي صارت مسيرة الزكاة في السودان هي انشودة الحياة ، وخير شاهد علي ذلك انعقاد الندوة الثالثة عشر لقضـايا الزكاة المعاصرة والتي ينظمها بيت الزكاة الكويتي حيث اشاد كل المؤتمرين لمسيرة الزكاة بالسودان ،فالآن المغرب حدت حدو السودان واعلن رسمياً قيام ديوان الزكـاة

في ليلة السابع والعشرين من رمضان ١٤١٢ هـ تستمر المسيرة المباركـة ويـوم تسري في كل بلاد العالم الاسلامي من منظومة دواوين الزكاة يومها يمكن ان نقـول لقد بدات امة الاسلام مسيرتها للتكافل الاجتماعي وحينها يقف المد الصليبي الذي دخل العالم من باب الفقر والحاجة والعوز والمرض ويومها يفرح المؤمنون بنصر الله .

بحمد الله

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدلله رب العالمين

والصلاة والسلام على رسول الله الأمين

حول أسس ومقومات تعزيز العلاقات في مجال الزكاة

الأساس هو الذي يقوم عليه البناء أفقياً والمقومات هي التي قوم عليها البناء رأسياً فكأنماء المراد هو بناء صرح من الأفكار والاتفاقات يعزز العلاقات في مجال الزكاة على مستوى العالم الإسلامي.

وهذا موضوع ليست فيه مادة علمية يرجع لها ولكنه يعتمد على الاجتهادات والمبادرات ومع قلة المعرفة سنضطر لتقديم بضاعة مزجاة.

أولاً: العقيدة:

أول الأسس والمقومات التي تعزز العلاقات في كل المجالات بين المسلمين هي وحدة العقيدة وداخل هذه المجالات مجال الزكاة.

فالأمة الاسلامية كلها تتفق حول توحيد الإلهية "وإلاهكم إله واحد لا إله إلا هو" الله لا إله إلا هو".

وتوحيد الربوبية، ربكم ورب آباءكم الأولين، "رب السموات والأرض" وألا له الخلق والأمر.

ثانياً: العبادة:

الزكاة هي الركن الثالث في الاسلام وهي الركن الثاني العملي ثبتت بآيات محكمات وأحاديث صحاح بإجماع المسلمين يكفر جاحدها ويقاتل مانعها وتؤخذ منه عنوة أن كانت له شوكة وهي أخت الصلاة وصنوها وردت معها في ٨٢ آية إلا أن

الزكاة تتميز عن الصلاة والصوم والحج بأنها عبادة معقولة المعنى محددة الأهداف وإن كان أمرها أمر دين إلا أن شأنها سلطاني أي ان الأصل هي للسلطان.

فالاساس هنا انها عبادة، مجمع عليها يجب انفاذها على مستوى الفرد ويجب التعاون بين المسلمين على اقامتها على أحسن وجه، والزكاة هي من البر ومن والتقوى "وتعاونوا على البر والتقوى".

ثالثاً: الشرائع:

ان كانت الزكاة هي شعيرة فهي شريعة وحاكمية الشرائع هي منطلق واساس من الاسس التي يقوم عليها التعزيز.

"ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون".

"الظالمون.....الفاسقون".

"وأن احكم بينهم بما أنزل الله".

فوحدة الشرائع وهي شريعة واحدة شريعة الاسلام هي من الاسس والمقومات.

رابعاً: الوشائج:

لم يكتف الاسلام باصلاح الفرد عقيدة وعبادة واحتكاماً لشرع الله فرداً لكنه أقام مجتمعاً كاملاً وجعل الاصلاح يسري من خلال الفرد الى المجتمع، فالمجتمع المسلم هو ذلك الجسد الذي اذا اشتكى منه عضوء تداعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمى.

ولم يعتمد الاسلام في تحقيق العدالة الاجتماعية بالوعظ والارشاد والتوجيه والحث انما اعتمد القرار الآمر والأمر الغرض والواجب الركن فكانت الزكاة فرضاً وواجباً وركناً.

والمشكل في كل قضايا الاقتصاد ليس هو الانتاج أو الجمع انما هو التوزيع والصرف.

فالمنطلق هنا لتحقيق العدالة الاجتماعية وتقوية الوشائج لابد من التوزيع والصرف على اكبر نطاق على مستوى العالم الاسلامي وقد أصبح العالم قرية بل أقول انه صار غرفة وقواعد الفقه التي تحد من تحرك مال الزكاة هي آراء فقهية اجتهادية تخضع للتعبير حسب الزمان والمكان ولايستنكر تغير الفتوى بتغيير الزمان والمكان.

فالاساس هنا تقوية الوشائج على مستوى العالم الاسلامي وصولا لتحقيق اكبر قدر من العدالة الاجتماعية في اطار فريضة الزكاة.

خامساً: المرجعية الفقهية:

الأصل أن امر الزكاة أمر دين وانها تؤسس على نصوص من القرآن والقرآن كله قطعي الثبوت ولكن منه ماهو ظني الدلالة وقطعي الدلالة وعلى نصوص السنة وهي قد تكون قطعية الثبوت وقد تكون ظنية وفي الدلالة قد تكون قطعية وأخرى ظنية ومن هنا كان المجال الواسع في الاجتهاد والفقه اكثر في الزكاة جبايةً ومصارفاً فهنالك خلاف واسع في زكاة الزروع وفي المستغلات وفي المال المستفاد وهنالك خلاف اوسع في المصارف في مفهوم الرقاب والمؤلفة قلوبهم وفي سبيل الله واختلاف في نسب المصارف وفي كم يعطي المستحق وفي المعادلة بين الصرف الافقي والرأسي ومن الذي يحدد الأولويات. هذا اساس يوجب تعزيز العلاقة للبحث والتعاون وان لم يحدث توافق فليحدث. تقارب وأركز هنا على المرجعية الفقهية فانه حسب التجارب فان الأداء اليومي والمشكلات الكثيرة مع وجود عاملين: الجهل والهوى يبعد عن المرجعية الفقهية ويفرغ الزكاة من مضمونها التعبدي ويجعلها مثلها مثل الضرائب والجمارك.

سادساً: القيم والأخلاق:

ان الزكاة من اكبر عوامل ترسيخ القيم وتزكية الاخلاق فالزكاة معناها اللغوي النموء والبركة اي انها تسمو بالإنسان فوق الحسابات المادية البحتة: " مانقص مال من صدقة"

وان كانت الصلاة هي عبادة توجه من الفرد الى ربه سبحانه وتعالى عبادة فردية محضة فان الزكاة هي عبادة من الفرد الى ربه من خلال المجتمع تنمية للقيم ورفعاً للأخلاق فالمسلم يخرج زكاته مع شح النفس وصراع الشيطان الذي يدعوه الى الفقر فيخوفه من عاقية الانفاق ثم الى مرحلة الرضا التام بالاخراج ثم الى مرحلة الاحسان بلوغاً الى مرحلة الإيثار.

والذي يأخذ عليه ان يتحلى بالتعفف والرضاء. فهذه اسس ومقومات قيمية اخلاقية تدعو الى تعزيز العلاقات.

سابعاً: التجارب:

ان من اهم اسس ومقومات ومرتكزات تعزيز العلاقة بين مؤسسات الزكاة هي الاستفادة من التجارب والتجارب تعني ماقامت به كل مؤسسة أو هيئة أو ديوان أو أي شكل من أشكال العمل المنظم في زمان ما ومكان معين، وهي تجربة لأنها جهد بشري لانزال النصوص التي غابت عن التطبيق وهي في حد ذاتها قابلة للأجتهاد على واقع متغير متطور من أصعب الأمور.

وكل تجربة بها الايجابيات والسلبيات ويقدر علؤ وسموء الايجابيات وهبوط وتدني السلبيات يكون معيار النجاح ومقياس الفلاح.

وهنا أعرض تجربة السودان فهي تجربة تستحق الوقوف عندها والاستفادة منها – اعرضها بأختصار شديد ارجو ألا يكون مخلاً:

تجربة السودان:

خلاصة ملامح هذه التجربة:

١. البعد الديني والاحتكام الى الشريعة الفقهية.

٢. ولاية الدولة على الزكاه فهي زكاة سلطانية.

٣. التدرج في التطبيق: فقد مرت بخمس مراحل:

المرحلة الأولى: مرحلة صندوق الزكاة ١٩٨٠م، وهو صندوق منشأ بقانون لكنه طوعي اي أن الزكاة تأخذ طوعاً واختياراً والهدف منه هو الدعوة الى اخراج الزكاة والتهيأ لمرحلة قادمة.

المرحلة الثانية: ديوان الزكاة والضرائب ١٩٨٤م وتميزت هذه التجربة بانها اعادت للدولة ولايتها على الزكاة وأهم مايميز هذا القانون انه جعل الزكاة الزامية رسمية على كل مسلم يطاله القانون السوداني وكانت هنالك سلبية واضحة هي أنه خلط بين الزكاة والضرائب والغى ضرائب احدثت عجز في الموازنة العامة.

المرحلة الثالثة: ديوان الزكاة – ١٤٠٦ـ ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٦م، صدر قانون الزكاة الذي أمن وأكّد على الزامية دفع الزكاة للدولة وفصل الزكاة عن الضرائب وأنشأ ديواناً مستقلاً للزكاة.

المرحلة الرابعة: قانون الزكاة ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م في محاولة لسد الثغرات ودخول مرحلة النضوج صدر هذا القانون الذي طبقناه واعددنا للمرحلة الخامسة.

المرحلة الخامسة: قانون الزكاة للعام٢٠٠١، وتميز بإحكام الصياغة وادخال ماتوصلت إليه لجنة الفتوى في ديوان الزكاة في القانون مثل حذف الديون على صاب الزروع وأخذ الزكاة على استثمارات الدولة، هذه السمة وهي سمة التدرج في التطبيق اعطت التجربة قوة ورسوخا.

٤. **الشمول:** هي خاصية إذ أن تجربة السودان شاملة مستغرقة ففي جانب الجباية شاملة لكل مال تأخذ من الزكاة ولم تستثني الا ما استثناه الشرع وفي مجال المصارف استعرفت المصارف الثمانية بنسب متفاوتة.

٥. **الوسطية** بين السلطانية القابضة والشعبية المطلقة: فالأمر محكوم بقانون سلطاني لكن هنالك بعد شعبي فاعل ففي قمة الديوان المجلس الاعلى للزكاة وهو يكّون من أفراد غير رسميين: دافعي الزكاة/العلماء/الأكاديميين وغيرهم وفي القاعدة اللجان الشعبية التي تقوم بالحصر والصرف تحت اشراف ادارة الديوان.

٦. **البعد العالمي:** منذ اول وهلة أشرأبت التجربة السودانية للعالم ولم تكنف على نفسها فقد شاركت في مؤتمر الزكاة الأول بالكويت والثاني والثالث في ماليزيا عام ١٩٩٠م وقدمت أوراقاً تميزت بالكم وكانت محور النقاش، وأقامت اربع دورات لقيادات أجهزة الزكاة في العالم الاسلامي بالخرطوم بالتعاون مع معهد البحوث ببنك التنمية الاسلامي بجدة. وغير ذلك من الأنشطة العالمية.

ثامناً: الموارد:

مما يعزز العلاقات في مجال الزكاة حشد الموارد والموارد التي نعنيها هي القوى البشرية بامكاناتها العقلية والفكرية والعلمية وخبراتها كما تحشد الموارد المالية للتسيير والاجهزة والمعدات والآليات للأداء: ففضل ممن كان عنده مال فليعد به لجاب فريد من المال المبارك ومن كان عنده فضل ظهر فليدع من لا ظهر له أن يحركه.

إن اموال العالم الاسلامي تفوق مليار المليارات فان حشدت الموارد وحركت لجمع الزكاة فالحصيلة ان شاء الله تعني العالم الاسلامي كله وتفيض وليس ذلك على الله بعزيز.

تاسعاً: التخطيط:

لتعزيز العلاقات هنالك مرتكز التخطيط، والتخطيط أصل من أصول الدين فقد كان الرسول صلى الله عليه وسلم يخطط لشأنه فقد خطط لانشاء المدينة المنورة بدءاً بمسجده صلى الله عليه وسلم وكان يخطط لكل معاركه وعندما نفدت خطته في بدر بعد مشاورة أصحابه رضوان الله عليهم كان النصر المبين وعندما لم يلتزم بها في أحد كانت المصيبة.

والتخطيط هنا يشمل التخطيط للجباية: معرفة حجمها على مستوى العالم الاسلامي ومعرفة كم يمكن أن يتحصل منها ونوعها مع وضع خطة زمنية يتفق عليها وتفعيل الوسائل الموجودة واستحداث وسائل حسب الزمان والمكان والحال.

ويشمل المصارف هذه المصارف التي نص عليها الله تعالى في كتابه العزيز وحددها في ثمانية والتي لم يفصل القرآن في شأن عملي إلا فيها وفي الميراث لأنها مظنة أهواء البشر ولكن جاءت النصوص عامة ومرنة وقابلة للإجتهاد لتتفاعل مع كل عصر ومصر.

ويشمل التخطيط القوى العاملة: العاملين عليها، وحسن الادارة.

ويشمل التخطيط لاعلام الزكاة والدعوة لانفاذها ونشر فقهها.

وتشمل التشريع من اصدار للقوانين واللوائح والمنشورات والاجراءات العملية وغير ذلك.

عاشراً: التمويل:

من الأسس والمقومات التي يرتكز عليها أي مشروع التمويل وهنا في جانب الزكاة نحتاج لحشد الامكانات المادية والموارد البشرية والتوصل لأحسن الوسائل

لتمويل المشاريع الزكوية بما في ذلك تكلفة الجباية وتكلفة المصارف وتكلفة الاعلام والعمل على تحميلها خارج مصارف الزكاة ويمكن لتحقيق ذلك.

أ- انشاء محفظة لجمع تبرعات من خارج الزكاة للتمويل.

ب- التفكير في انشاء بنك زكوي فان عملية الزكاة هي أخذ ورد وهي تقارب عمل البنوك وقد فكرنا في السودان عندما كنت الأمين العام لديوان الزكاة ١٩٩٠ ـ ـ ١٩٩٥م أن نحول نظام ديوان الزكاة إلى نظام مصرفي يأخذ ويرد ويستثمر ولكن الفكرة لم تتم فيمكن اعادة النظر فيها.

ج- اقامة اوقاف من خارج مال الزكاة لتمويل النشاط الزكوي والمساهمة في مصارف الزكاة خاصة جانب الانشاءات والاجهزة والآليات والتدريب والتوثيق والتأليف.

الحادي عشر: التنسيق:

التنسيق هو أحد الاسس والمقومات لتعزيز العلاقة في مجال الزكاة ذلك ان هنالك مجهودات كبيرة تبذل في مجال الزكاة واموال تنفق ولكن كل جهة تغرد خارج السرب.

والتنسيق يعني تحديد الأدوار والمهام وتوزيعها بحيث لا يحدث تضارب ولايحدث إزدواجية، وهذا التنسيق يمكن أن يكون تنسيق نوعي أو كمي أو جغرافي أو زمني أو بشري.

الثاني عشر: الاحصاء:

الاحصاء أصله من عد الحصا، والإحصاء من سنن المصطفى صلى الله عليه وسلم فقد أمر باحصاء كل من تلفظ بالشهادتين وكان يعرف عدد المجاهدين وموارد الدولة وانفاقها العام وذلك قبل انشاء الدواوين.

ولا يمكن قيام تخطيط علمي ولا تنسيق فعلي الا عن طريق الاحصاء، فالاحصاء اساس للتعاون وتعزيز العلاقات ويمكن قيام جهاز للاحصاء يستفيد من كل علوم الاحصاء الحديثة ويستعمل كل ادواته المتقدمة وتقنيته العالية.

والاحصاء يبدأ من الصفر حتى يصل الى احصاء الثروة الكلية ونسب الزكاة المستحق عليها.

الثالث عشر: المعلومات:

بعد أن يتم الاحصاء والاستقصاء تتكون معلومات وفيرة ومفيدة هذه المعلومات يجب أن تتداول ويستفاد منها وألا تقبع عند الجهة التي تحصلت عليها فتكون هذه المعلومات من الاسس والمقومات لتعزيز العلاقات.

لكن هذه المعلومات تخضع لسيادة دول والأمن الاقتصادي فيجب مراعاة ذلك.

الرابع عشر:التدريب:

بناء القدرات البشرية روحياً وعقلياً وجسدياً بالفكر الثاقب والمقدرة العلمية والتقنية والمهنية والحرفية والمهارة هو التدريب.

ان التدريب هو اعادة صناعة الانسان وصياغته وتشكيله لمواكبة العصر والقيام بالمسئولية على احسن وجه واكمل نظام.

ان الانسان هو الثروة الحقيقة في هذه الأرض وان التدريب هو التنمية الأصلية الباقية المستمرة.

وبما أن الزكاة في التطبيق العملي الواقعي وفي الإطار العام قد غابت عن التطبيق زمنا طويلا ولإرجاع هذه الفريضة الغائبة وانزال نصوصها في عالم متغير متطور متشابك معقد لابد من مهنية عالية.

وهنا يكون التدريب هو اساس التعزيز ومن مقومات التعاون، وكانت الفكرة ان يكون المعهد العالي لعلوم الزكاة الذي يستضيف هذه الورشة ان يكون عالمياً لكل مؤسسات الزكاة في العالم وهاهو يخطو بهذه الورشة نحو العالمية ولعله يكون محور تعزيز العلاقات في مجال الزكاة.

الخامس عشر: الدعوة والاعلام:

ان من الاسس التي تدعو لتعزيز العلاقات وعليها تقوم الدعوة والاعلام، ان من أوجب واجبات مؤسسات الزكاة الدعوة للزكاة ونشر إعلامها فهذه الفريضة التي غابت زمناً فقد جاءت تمشي على استحياء فحق لها ان تعرف وبما أن أمرها أمر دين فإن أمر الدين يوجب البلاغ المبين، وتجربة السودان متقدمة في هذا المجال فقد جمعت كل مايمكن أن يكون جزءاً من الاعلام تحت اسم: خطاب الزكاة .. وهذا يضم الاعلام الجماهيري والملصقات والشعارات والاعلام المقروء والمسموع والمرئي ومجلة الزكاة وقوافل التوعية وادخال علم الزكاة في المناهج الدراسية بطريقة حديثة ومسابقات عن فقه الزكاة ويشمل الخطاب المباشر والخطاب الفني غير المباشر من افلام مسرحيات واناشيد وغيره وللسودان ثروة في هذا المجال والحمدلله، يمكن أن تعزز بها العلاقة.

الرؤية المستقبلية:

من الاسس والمقومات الذي ذكرت لابد من التوصل لرؤية مستقبلية في مجال الزكاة، وتستصحب هذه الرؤية بعض المرتكزات منها:

١. إن الزكاة فريضة محكمة وفرض عين على من اكتملت شروط الوجوب عليه سواء أكان شخصية حقيقية أو شخصية اعتبارية وانه لاعذر لمن وجبت عليه الزكاة.
٢. ان الزكاة حق المجتمع يأخذ ممن وجبت عليه ولو عنوة وليست هي استجلاء ولا من.

٣. إن لولي الأمر دور فاعل من حيث التخطيط والتنفيذ والاختيارات الفقهية وهي ملزمة.
٤. يستصحب ضمور هذه الفريضة على مستوى الافراد وغيابها على المستوى العام فعند اعادة التطبيق لابد من مراعاة التدرج في التشريع والتطبيق والتسيير في التكليف ومراعاة الزمان والمكان والحال والعرف.
٥. مراعاة اختلاف الانظمة في الدول العربية والافريقية والاسلامية والإلتقاء حول نقاط الاتفاق وتأجيل ما اختلف حوله.
٦. إن هذا العمل الكبير هو من فروض الكفاية وواجب على الأمة ان لم تقم به يؤثم الجميع وانه يفعل ابتغاء وجه الله تعالى ويستحق بذل الجهد وافراغ الوسع والتنفيذ في مرتبة الاحسان.

وما التوفيق إلا من عند الله عليه توكلت وإليه انيب،،

محمد إبراهيم محمد حامد
قاضي المحكمة القومية العليا بالسودان
رئيس دائرة الاسرة بمجمع الفقه الاسلامي
الامين العام الأسبق لديوان الزكاة بالسودان

بسم الله الرحمن الرحيم

الاحتياجات التدريبية والتأهيلية لصناديق الزكاة الأفريقية

تمهيد:-

تمثل تنمية الموارد البشرية أحد أهم ركائز التنمية الشاملة وذلك في ظل تعاظم استخدامات التكنولوجيا وتعقيداتها والحاجة الملحة للتعامل مع مقتضـياتها بتـدريب الكوادر وصقل المهارات.

إن تزامن التطورات الهائلة واتساع وظائف الدولة المعاصرة مـع التحـديات الناجمة عن ثورتي التكنولوجيا والإدارة قد عجل بانتقال فلسفة التدريب من مرحلـة التلقائية إلي مرحلة التغيير المقصود.

"وبالقدر الذي تسارعت فيه معدلات التغيير وتوسعت آفاقه وزاد عمقه ليشـمل كل جوانب الحياة تعاظم دور التدريب بمداخله ومناهجه وآلياته المختلفة ليسـهم فـي إعداد وتطوير الكوادر والموارد البشرية. التي هي قطب الرحي في عمليـة التنميـة الشاملة.

والتدريب عملية منظمة ومستمرة تصمم لمساعدة الأفراد علي اكتساب المعرفة والمهارات والاتجاهات الضرورية لتطوير المهارات والقـدرات وتغييـر المفـاهيم بالصورة التي تمكن من أداء العمل بكفاءة وفعالية.

وهو بذلك يعد من مقومات التنمية الاجتماعية التي أصبحت مطلباً حضارياً في عصرنا الحاضر تهيئ الفرد لأداء مهمة من المهام إدارية كانت أم فنية بكفاءة عاليـة يكون مردودها أضافـة جديدة في البناء العـام للمجتمـع الذي يعيش فيه.

وبذلك يوصف التدريب بأنه "التطور المنطقي المستمر للمعلومات والخبرات والمهارات والتصرفات".

وهناك جملة من العناصر الواجب توافرها لتسير عملية التخطيط للتدريب سيراً سليماً نجملها في الآتي:-

١- توجهات الدولة والمجتمع نحو التدريب.
٢- تقارير التدريب عن العام السابق لتحديد الملاحظات المطلوب تفاديها في الخطة الجديدة.
٣- المعلومات وتتضمن العاملين ومستوياتهم وتخصصاتهم والخبرات المتيسرة لدي كل منهم.
٤- التقارير الخاصة بالأفراد العاملين.
٥- وصف الوظائف.
٦- الأفراد الصالحين للعمل.
٧- الأماكن الصالحة للتدريب واستعداداتها.
٨- الميزانية المخصصة للنشاط التدريبي.
٩- تقارير متابعة وتقويم التدريب والمدربين والمتدربين.

ذلك أن من الأهداف الرئيسة لخطة التدريب أن تتضمن منهجاً وفكراً واضحاً لخلق كوادر فاعلة مواكبة لمتطلبات العصر وتحدياته.

أهداف التدريب:-

تتضمن المفاهيم السابقة للتدريب شيئاً من أهدافه من حيث رفع الكفاءة الفنية للفرد وتغيير سلوكه واتجاهاته بما يكتسبه من معارف ومهارات وما يلحظه من تصرفات ايجابية للمتدربين الذين من حوله أو من المواد التي يدرسها أثناء فترة التدريب.

وأهداف التدريب العامة هي التغيير في السلوك الذي يؤدي بدوره إلي تغيير في الأداء ويمكن اجمال أهداف التدريب في ثلاثة نقاط:-

١- إضافة معلومات Information Objective

٢- اكتساب مهارة أو صقلها Skill Objective

٣- تعديل السلوك Behavioral Change

كما يمكن تحديد أهداف التدريب في الآتي:-

١- المساهمة بقدر كبير في تحقيق أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢- التشغيل الكامل – والقضاء علي البطالة المقنعة برفع معدلات الإنتاج وتحسين الأداء.

٣- رفع مستوي الكفاءة من خلال تنمية معلومات وخبرات العاملين.

٤- تحسين مستوي النواحي السلوكية بالإرشاد للاتجاهات السليمة التـي يتقبلهـا المجتمع الصالح.

تقسيمات التدريب:-

هناك عدة تقسيمات للتدريب بوصفه جهود إدارية وعلمية وعملية وفنيـة مـن شأنها إعداد القوي العاملة والوصول بها إلي درجة أعلي من الكفاءة.

ومن أنواع التدريب:-

(١) التدريب قبل الخدمة Orientation

(٢) التدريب أثناء الخدمة In service

(٣) إعادة التدريب Re training

(٤) التدريب الانعاشي Refresher training

ويمكن تقسيم التدريب من حيث التخصص الوظيفي علي النحو التالي:-

١/ التدريب التخصصي (المهني):-

وهذا التدريب يهدف إلي تنمية المهارات التخصصية لمختلف المهن والعمـل علي الاستفادة المستمدة من الاكتشافات الحديثة في العلوم والتخصصات المختلفة.

٢/ التدريب التنفيذي (النمطي):-

وهو التدريب الذي يرمي إلي تنمية مهارات العاملين في الوظائف المكتبية أو النمطية المتشابهة مثل التدريب الكتابي والتدريب علي أعمال السكرتارية.

٣/ التدريب الحرفي:-

يهدف هذا النوع من التدريب إلي تنمية مهارات العاملين في الوظائف الحرفية التي تعتمد أساساً علي العمل اليدوي ويتناسب مع فئة العمال المهرة.

٤/ التدريب القيادي الإداري وفيه ثلاث أنواع وهي:-

أ) تدريب أشرافي المستوي ويختص بتدريب فئة العاملين التي تتحمل قيادة وإدارة عمل يمارسه عدد محدد من العاملين يهدف إلي تنمية مهاراتهم في القيادة والتنسيق والتوجيه.

ب) تدريب الإدارة المتوسطة ويتركز تدريب هذه الفئة والتي تمثل حلقة الاتصال بين القيادات العليا وبقية فئات العاملين علي الاهتمام بتنمية مقدراتها في النواحي التنظيمية ومواجهة المشاكل وتحليلها وعلاجها ورسم الخطط القصيرة في مختلف المجالات والتنسيق بين الأقسام.

ج) تدريب الإدارة العليا تشتمل هذه الفئة علي شاغلي الوظائف القيادية العليا والتي تتلخص واجباتها في وضع السياسات والخطط العامة ويتركز التدريب علي تنمية قدرتها علي التخطيط في مختلف المجالات التنظيمية - الانتاجية والتدريبة مع الإلمام بأسس وعوامل اتخاذ القرارات وكذلك اللوائح والقوانين والنظم.

وهنالك من يقسم أنواع التدريب وفق الزمن قصيرة وطويلة المدي ومتوسطة المدي.

<u>كما يمكن تقسيمه إلي:-</u>

- تدريب إعدادي أو توجيهي Orientation Training ويبدأ فور التحاق الفرد بالعمل.
- تدريب وظيفي Functional Training ويتمشي مع متطلبات التطور الوظيفي للفرد.

- تدريب قيادي Leadership Training وهو تطوير المهارات القيادية لفئـة الإدارة العليا.

مفهوم الإحتياجات التدريبية:-

الإحتياجات التدريبية هي المتطلبات المهنية والسلوكية التي ترغب المؤسسة أن تكون لدي منسوبيها لأداء وظائفهم بكفاءة ومهارة تحقق لها أهدافها. وهـي عمليـة متجددة بتجدد الحاجة إلي التطوير والحاجة إلي مواكبة تقنيات العصر وتحدياته وهي عبارة عن التغيير الذي يمكن إحداثه في المعلومات والأداء والسـلوكيات المرتبطـة بالمتدرب ليكون صالحاً للعمل.

وتعرف الإحتياجات التدريبية بأنها التغييرات المطلوب إحداثها لرفـع كفـاءة الخبرات والمهارات والقدرات والإتجاهات الخاصة بالعاملين بناءاً علي إحتياج ظاهر يتطلبه العمل علي تحقيق هدف معين.

ويعتبر تحديد الإحتياجات التدريبية الخطوة الأولـي التـي تسـبق أي عمـل تدريبي. ويبدأ بتحديد نقاط القوة والضعف لدي العاملين والتي تحول دون أداء دورهم الوظيفي بالشكل المطلوب ويتحدد تبعاً لذلك نوع وحجم التغييرات المطلوب إحـداثها في أدائهم لرفع مستوي إنتاجهم. وهي حالة الفرق بين ما هو كائن وما يجب أن يكون وهذا الفرق يمكن أن يكون في شكل معارف أو إتجاهات سلوكية أو مهارات يحتاجها المتدربون لأداء وظائفهم بكفاءة.

وتحديد الإحتياجات التدريبية يؤسس لتدريب هادف، فلكي يكون التدريب مفيداً وفعالاً فإنه من الضروري بمكان أن ينبع من احتياجات فعليـة سـواء تنظيميـة أو وظيفية أو فردية حالية أو مستقبلية.

وتحديد الاحتياجات مرتبط بشدة بوضع الأهداف، وتتيح المعلومات المتـوافرة عن الحاجات مقياس للطلب علي الخدمات، وعلي أساس ذلك يجري وضـع أهـداف الخدمات.

ويعني بتحديد الإحتياجات التدريبية تلك الخطوات المنظمة المنطقية التي يتبعها المدرب، أو المسؤول في تنمية القوي البشرية في المنظمة للكشف عـن الـنقص، أو التناقض، أو الفجوة بين وضع، أو أداء قائم وبين وضع، أو أداء مرغـوب فيـه، أو مأمول فيه، وتشخيص ذلك كله وتحليله، والخروج بنتائج معينة تتعلق بكيفيـة قـدرة التدريب علي تلافي ذلك النقص، أو التناقض أو الفجوة.

وتظهر الحاجة التدريبية نتيجة لتناقض أو نقص في واحد أو أكثـر مـن مكونـات الأداء التالية:-

١- مكونات النظام المعرفي أو المعلوماتي.

٢- مكونات النظام السلوكي أو الاتجاهاتي.

٣- مكونات النظام المهاراتي أو القدراتي.

٤- مكونات النظام المعرفي والسلوكي والمهاراتي.

<u>طرق تصنيف الإحتياجات التدريبية:-</u>

هنالك عدة طرق لتصنيف الإحتياجات التدريبية منها:-

١/ حسب الهدف: تصنيف إلي:-

أ) إحتياجات عادية لتحسين الأداء.

ب) إحتياجات تطويرية لزيادة فاعلية المنظمة.

٢/ حسب حجم التدريب أو كثافته:-

أ) إحتياجات تدريبية فردية.

ب) إحتياجات جماعية.

٣/ حسب الفترة الزمنية:-

أ) إحتياجات عاجلة (آنية/ غير مخططة).

ب) إحتياجات قريبة المدي (مخططة).

ج) إحتياجات مستقبلية (خطة بعيدة المدي).

٤/ حسب طريقة التدريب وأسلوبه:-

أ) إحتياجات لتدريب عملي في الموقع (تطبيقي).

ب) إحتياجات لتدريب معرفي (قاعات/ نظرية).

5/ حسب إمكانية التدريب أو جهته:-

أ) إحتياجات تدريبية أثناء العمل إعتماداً علي الخبرات الداخلية.

ب) إحتياجـات تدريبية خارج العمـل إعتماداً علي مراكز وهيئات أو مؤسسـات أخري.

<u>الإحتياجات التدريبية الأساسية لصناديق الزكاة:</u>

يمثل تحديد الإحتياجات التدريبية في صناديق الزكاة الأفريقية حجر الزاوية في وضع وإقتراح برامج التدريب الملائمة.

ولذلك فإن تحليل وتشخيص أداء هذه الصناديق يعتبر أمراً ذا أهميـة خاصـة لتحديد هذه الاحتياجات والتي يقترح لها هنا أن تـتم فـي الوقـت الحاضـر علـي مستويين:-

الأولي: مستوي الصندوق الزكوي (لمعرفة أين تكمن الحاجة للتدريب).

الثاني: مستوي العمل لتحليل مكوناته ومن ثم تحديد ما هو نوع التدريب المطلوب.

ونشير هنا إلي أن هناك مستوي ثالث (مستوي الفرد) لتحليـل أداءه لمعرفـة مدي حاجته للتدريب وفي أي مجالات... هذا المستوي تركت مسألة تحديد حاجاتـه التدريبية إلي وقت لاحق لصعوبة التوصل حالياً إلـي المعرفـة الخاصـة بـالأفراد وقدراتهم ومستوي أدائهم.

ولذلك فإن ما يناقش في هذه الورقة هـو الإحتياجـات التدريبيـة الأساسـية للمستويين الأولين.

وقد تم تقسيم الإحتياجات التدريبية الأساسية لصـناديق الزكـاة إلـي سـت مجموعات رئيسة هي:-

أولاً: الإحتياجات الإدارية.

ثانياً: الإحتياجات الشرعية والفقهية.

ثالثاً: الإحتياجات الخاصة بنشاط الجباية.

رابعاً: الإحتياجات الخاصة بنشاط المصارف.

خامساً: الإحتياجات الخاصة بالنشاط المالي والمحاسبي.

سادساً: الإحتياجات الخاصة بخطاب الزكاة.

وفيما يلي تفصيل هذه المجموعات وذلك علي النحو التالي:-

أولاً: الإحتياجات التدريبية الإدارية:

وذلك بإعتبار أن الإدارة متطلب ضروري وعام لكل الأنشطة والوظائف. وقد وضعت دوراتها علي ثلاث مستويات.

١- الإدارة العليا ٢- الإدارة التنفيذية ٣- الإدارة الإشرافية

وتلخصت الإحتياجات التدريبية الأساسية لهذا المستوي في:-

١- الإدارة الإستراتيجية التي تحيط بكل جوانب العمل وتملك نواحي النجاح فيه.

٢- القيادة الفاعلة والموجهة للعمل وتطويره.

٣- القدرة علي التخطيط العملي الطويل وقصير المدي.

٤- القدرة علي التنظيم وتأسيس النظم المساعدة للعمل المؤسسي.

٥- القدرة علي التفاوض وإدارة الوقت.

٦- إتقان عملية الإتصال بالمكلفين والمؤسسات ذات الصلة.

٧- القدرة علي إتخاذ القرارات وحل المشكلات.

٨- القدرة علي تأسيس نظام رقابة فاعل.

ثانياً: الإحتياجات التدريبية الشرعية والفقهية:-

وهي أيضاً من المتطلبات الضرورية والعامة لصناديق الزكاة بإعتبارها مؤسسات تنظيم وترعي شعيرة الزكاة وتطبيقاتها في المجتمع.

ولذلك فإن هذه الإحتياجات الشرعية نجدها تنداح في كل محاور ومحتويـات برامج التدريب بحيث لا يظهر معظمها في شكل دورات مستقلة وإنما توجد مضـمنة داخل المواد والمفردات التدريبية لكل البرامج.

ولكن بالرغم من ذلك فإن هذه الإحتياجات يمكن تلخيص أهمها في الآتي:-

١- المعرفة الفقهية اللازمة في أوعية الزكاة ومستجداتها.
٢- المعرفة الفقهية اللازمة في مصارف الزكاة وأساليب الصرف الحديثة.
٣- رفع الحس الوجداني في التعامل مع المستحقين والملكفين.
٤- فقه التعامل في مال الزكاة.
٥- رفع الحس والقدرة البحثية لدي العاملين.
٦- رفع القدرة علي الإستنباط من النصوص والتعامل مع المستجدات الفقهية.
٧- القدرة علي تجويد العمل وإتقانه.
٨- إستنهاض همم المجتمع نحو الإنفاق سوي الزكاة.

ثالثاً: الإحتياجات التدريبية الخاصة بنشاط الجباية:-

وذلك بإعتبار أن هذا النشاط هو المقصود الأول من فريضة الزكاة وبه يتحقق وجودها في المجتمع ويوفر الموارد المالية للمقاصد الأخري لفريضة الزكاة.

ولذلك تتركز الإحتياجات التدريبية في هذا المحور في النقاط التالية:-

١- المعرفة العميقة بأساسيات الجباية في أوعية الزكاة المختلفة ومستجداتها.
٢- المعرفة الكاملة بأساسيات حساب الزكاة وكيفية إستخراج الاوعيـة وعمـل التقديرات الدقيقة.
٣- إكتساب المهارة في البحث وجمع المعلومات وتحليلها.
٤- الإلمام الواسع بفقه الزكاة العام والإلمام بالقضايا الفقهية المعاصر.
٥- إتقان العمل مع المكلفين.

٦- إكتساب المهارة في فحص وتدقيق الميزانيات والدفاتر المحاسبية.

٧- القدرة علي تكوين وإدارة فرق العمل.

رابعاً: الإحتياجات التدريبية الخاصة بنشاط المصارف:-

فالمصارف هي المقصود الثاني لفريضة الزكاة والذي لا تكتمل إلا به وهـو الذي يوفر لمؤسسة الزكاة صيغتها الإجتماعية الإقتصادية. ولذلك فإن فعاليـة الإدارة فيه تنعكس إيجاباً علي كل أنشطة الزكاة الأخري بما فيها الجباية.. ولذلك فـإن أهـم الإحتياجات التدريبية تشمل:-

١- القدرة علي التخطيط ووضع الموازنات والإستراتيجيات.

٢- كيفية التعامل مع المستهدفين بعطاء الزكاة.

٣- القدرة علي المتابعة والتحليل والتقويم وإتخاذ القرارات الرشيدة.

٤- القدرة علي التعامل مع اللجان الأهلية للزكاة في الأحياء والقري.

٥- القدرة علي خلق علاقات حميدة مع الجهات ذات الصلة والتنسيق معها.

٦- القدرة علي مجابهة الكوارث وإدارة الأزمات.

٧- الدراية والإلمام بدراسات جدوي المشروعات وتقويمهـا ومتابعتهـا وتقـويم آثارها الإقتصادية والإجتماعية.

٨- القدرة علي تحسين الأداء والإبتكار لوسائل الصـرف الملائمـة للظـروف والمستجدات.

خامساً: الإحتياجات التدريبية الخاصة بالمجال المالي والمحاسبي:-

يعتبر النشاط المالي والمحاسبي نشاطاً مساعداً للأنشطة الأصـلية لمؤسسـات الزكاة والذي يجعل أمر تحققها ممكناً وميسوراً.

ونظراً لأن الدراسة الخاصة بتجديد الإحتياجات التدريبية في المجـال المـالي والمحاسبي كشفت عن وجود فجوة حقيقية في تركيبة المؤهلات المطلوبة نظـراً لأن كثير من المشتغلين في صناديق الزكاة هم حملة المؤهلات الشرعية. لذلك تم وضـع منهج تدريبي متدرج يوفر الجرعات اللازمة من المفاهيم والمعارف والمهارات التي

يحتاجها العمل المالي والمحاسبي في مجال الزكاة. بدءاً مـن أساسـيات المحاسـبة وإنتهاء بالدروات المالية والمحاسبية الدقيقة والمتعلقة بالمحاسـبة الماليـة المتقدمـة والتحليل المالي...الخ.

دور المعهد في تلبية الإحتياجات التدريبية لصناديق الزكاة:-

إن الأحتياجات التدريبية المذكورة سابقاً قام نفر كريم من العلمـاء والبـاحثين والخبراء في مجال الزكاة بتحديدها وتصنيفها وإقتراح الدورات التدريبية الملبية لهـا والمفردات التي تغذيها.

وقد عمل هؤلاء النفر في شكل لجان متخصصةإستطاعت تطويـع المعرفـة العلمية الحديثة والخبرات الإدارية لتلاءم شعيرة الزكاة وأهدافها ومقاصدها.

ويمكن تقسيم الدورات التدريبية التي قام بإقترحها هؤلاء العلماء والخبـراء إلي مجموعتين:-

المجموعة الأولي: مجموعة الدورات التأهيلية.

المجموعة الثانية: مجموعة الدورات الوظيفية.

فيما يلي أقدم نماذج للدورات المقترحة وفقاً لهذين التقسيمين.

أولاً: الدورات التأهيلية:-

الدورة الأولي: الدورة الأساسية في علوم الزكاة وتطبيقاتها ومدتها أربعة أشهر بعدد ساعات (٢٥٦) ساعة نظري وعملي المستهدفون فيها المنتسبون الجدد لصناديق الزكاة.

الدورة الثانية: الدورة الحتمية:-

ومدتها شهر وهي خاصة بمداخل الخدمة والمنتسبين الجدد من حملة الشهادات الثانوية والوسيطة العاملين في صناديق الزكاة.

الدورة الثالثة: الدورة التخصصية في الجباية:-

ومدتها شهر عدد الساعات التدريبية (٧٦ ساعة) يستهدف بها التنفيذيون فـي صناديق الزكاة.

الدورة الرابعة: الدورة التخصصية في المصارف:-

ومدتها شهر عدد ساعاتها (٧٦ ساعة).

الدورة الخامسة: الدورة التخصصية في إدارة صناديق الزكاة:-

ومدتها شهر بعدد ساعات (٧٦ ساعة).

الدورة السادسة: دورة تنمية قدرات القياديين:-

وهي خاصة بمديري الإدارات والأقسام والفروع الهدف منها تبادل الخبـرات وإستعراض التجارب وتحليلها وتبادل الآراء في حل المشكلات، ومدتها أربعون ساعة تدريبية.

ثانياً: الدورات الوظيفية:-

ونقصد بها الدورات التي تنعقد للعاملين في صناديق الزكاة علي وظائفهم أثناء العمل وهي تنقسم إلي ثلاث مستويات :-

المستوي الأول: الإشرافي.

المتسوي الثاني: القيادات الوسيطة (التنفيذيون).

المستوي الثالث: القيادات العليا (مدراء الإدارات والأقسام والفروع).

وفيما يلي أمثلة لهذه الدورات التي تم إعدادها وذلك علي النحو التالي:-

أولاً: بـرامج الإدارة العليا

١- الإدارة الإستراتيجية.

٢- القيادة الفعالة.

٣- التخطيط الإستراتيجي للقوي العاملة بالمنظمة.
٤- التخطيط الإستراتيجي للمنشأة.
٥- الرقابة الإدارية وقياس الأداء المتوازن.
٦- إدارة وتنظيم فرق الجباية.
٧- التخطيط الإجتماعي وسياسات المصارف.
٨- المحاسبة المالية للمديرين غير المحاسبين.
٩- المحاسبة الإدارية للمديرين غير المحاسبين.
١٠- نظام إحصاءات مالية الحكومة.
١١- دراسات الوعاء الكلي للزكاة.

ثانياً: البرامج المشتركة للإدارة العليا والإدارة التنفيذية:-

١- إتخاذ القرارات وحل المشكلات.
٢- تنمية مهارات التفاوض.
٣- إدارة الوقت.
٤- العلاقات المؤسسية.
٥- إدارة الجودة الشاملة.
٦- الموازنات التخطيطية.
٧- تدريب المدربين.

ثالثاً: برامج الإدارة التنفيذية:-

ونستهدف بها تكوين قيادات تنفيذية مسلحة بالمعرفة العلمية والمهارات الإدارية والفنية لتسيير أنشطة صناديق الزكاة... ومن أهم هذه الدورات:-

١- تنمية المهارات الإدارية.
٢- إدارة المكاتب.
٣- التخطيط والمتابعة.

٤- العلاقات العامة.

٥- تخطيط ومتابعة المشروعات.

٦- إدارة الموارد البشرية.

٧- إدارة التدريب.

٨- تحليل المعلومات.

٩- مهارات التعامل مع الشرائح الضعيفة.

١٠- نظم المتابعة وقياس أداء المشروعات.

١١- إدارة العمل الميداني في حالات الكوارث والأزمات.

١٢- تصميم وتنفيذ البحوث الإجتماعية.

١٣- قياس المردود الإقتصادي والإجتماعي للمشروعات.

١٤- دراسات الجدوي وتقويم المشروعات.

١٥- سياسات وأساليب تحصيل الموارد.

١٦- محاسبة التكاليف وتطبيقاتها علي مصروفات الجباية.

١٧- أساسيات الإدارة المالية.

١٨- إعداد وتحليل القوائم المالية لأغراض تحديد الوعاء الزكوي.

١٩- إدارة وتقويم الأصول المالية.

٢٠- تحليل القوائم المالية وتطبيقاتها علي الحاسوب.

٢١- النظام المحاسبي في المنظمات غير الحكومية.

٢٢- نظام الرقابة علي المخزون.

٢٣- المشكلات الحسابية في تخزين وتقويم العينيات.

٢٤- فحص وتدقيق الميزانيات والدفاتر المحاسبية.

٢٥- برنامج فقه الدعوة وخطاب الزكاة.

رابعاً: البرامج المشتركة بين المستوي التنفيذي والمستوي الإشرافي:-

١- إعداد وكتابة التقارير والمذكرات.

٢- الإتصال الفعال.

٣- أساسيات المحاسبة المالية.

٤- سياسات وأساليب الشراء والتخزين.

٥- الدورة المستندية وأثرها علي الأداء المالي.

٦- المراجعة الداخلية.

٧- إعداد اللوائح والإجراءات المالية والحسابية.

خامساً: برامج المستوي الإشرافي:-

١- تنمية مهارات الإشراف الإداري.

٢- أساسيات الجباية.

٣- جباية عروض التجارة والمال المستفاد.

٤- جباية الزروع.

٥- جباية الأنعام.

٦- أساسيات حساب زكاة الشركات.

٧- جمع وتصنيف المعلومات.

٨- أساسيات حساب الزكاة.

٩- التقدير الإيجازي للزكاة.

١٠- الدورة التأهيلية لموظف المصارف.

١١- الدورة التأهيلية في مجال الإدارة.

١٢- اللغة الإنجليزية.

١٣- نظم تشغيل الحاسوب.

١٤- التعامل مع الإنترنت.

١٥- تحليل البيانات الإحصائية.

١٦- قواعد البيانات وإدارة نظم التشغيل.

١٧- إدارة الشبكات اللاسلكية.

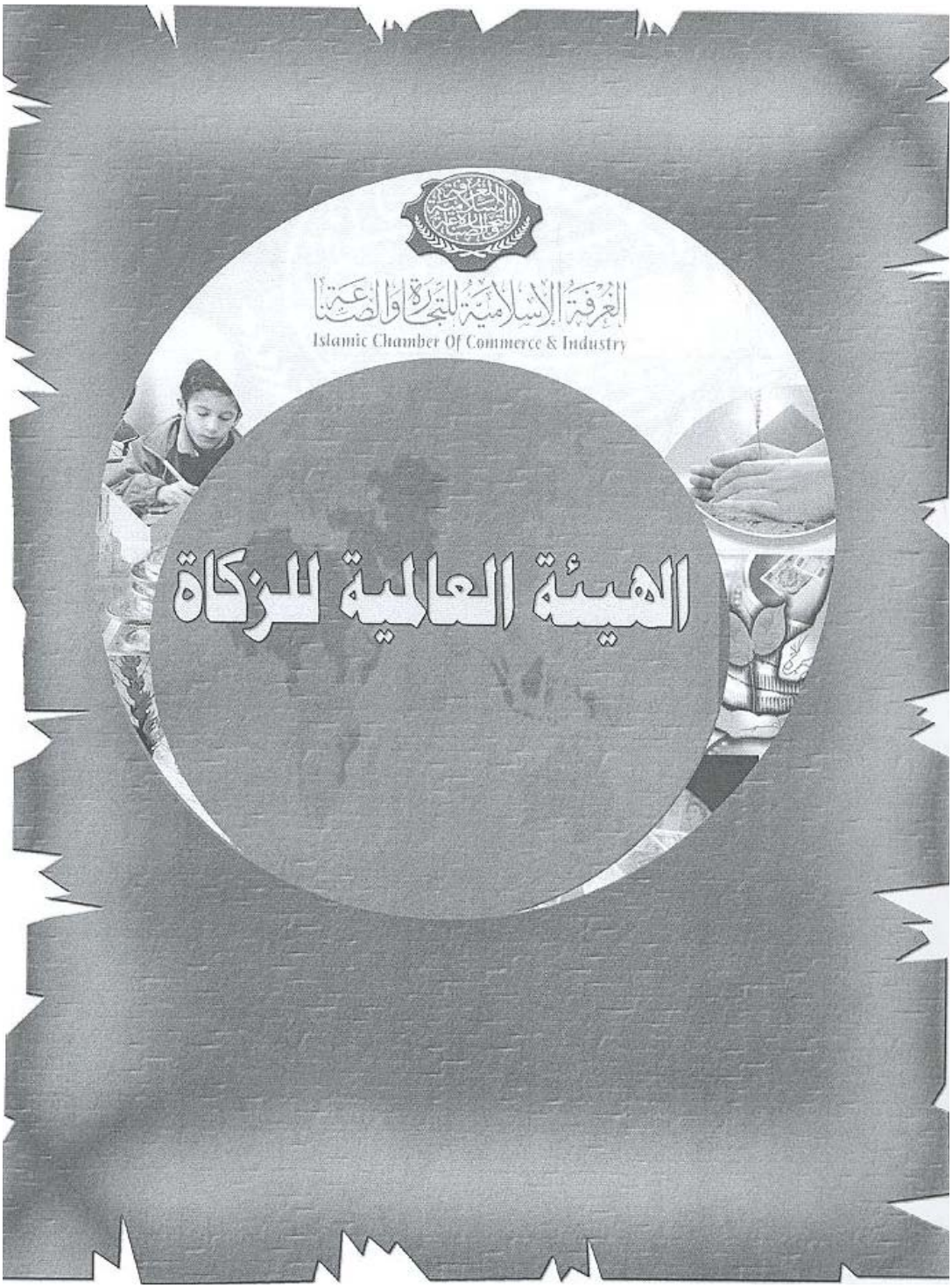
الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة
Islamic Chamber Of Commerce & Industry
الهيئة العالمية للزكاة

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

صدق الله العظيم

المحتويات

١) المقدمة .

٢) القرارات والتوصيات الدولية الصادرة بشأن إنشاء الهيئة العالمية للزكاة.

٢/١. بلاغ مكة (الدورة الاستثنائية لمؤتمر القمة الإسلامية) مكة المكرمة ديسمبر ٢٠٠٥م .

٢/٢. قرار الدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية باكو يونيو ٢٠٠٦م.

٢/٣. قرار اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري بمنظمة المؤتمر الإسلامي COMCEC اسطنبول نوفمبر ٢٠٠٦م.

٢/٤. توصيات المؤتمر العالمي للزكاة والذي أعلن فيه قيام الهيئة العالمية للزكاة كوالالمبور نوفمبر ٢٠٠٦م.

٢/٥. توصيات مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنعقد بشأن إنشاء الهيئة العالمية للزكاة مملكة البحرين مايو ٢٠٠٧م.

٢/٦. قرار المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية في دورته الرابعة والثلاثين إسلام آباد مايو ٢٠٠٧م.

٣) المفهوم النظري والعملي لفريضة الزكاة.

٣/١. الدور الاقتصادي للزكاة.

٣/٢. نموذج عملي لجمع وتوزيع الزكاة.

٣/٣. عرض Presentation يوضح الفكرة.

٤) الهيكل التنظيمي المقترح للهيئة العالمية للزكاة.

٤/١. الهيئة العالمية للزكاة.

٤/٢. الهيكل القطري.

٤/٣. هيئة المدينة.

المقدمة

الهيئة العالمية للزكاة كيان معاصر مستمد من الأحكام الفقهية لفريضة الزكاة ويبرز الدور الاجتماعي التكافلي والأبعاد الاقتصادية التنموية لها، يهتم بنشر الوعي بأهمية الزكاة والدور الاقتصادي والاجتماعي الذي تلعبه في حياة الأمة عبر جمع الزكاة من مصادرها الشرعية وتوزيعها على مصارفها وفق منظور معاصر يتدرج من القرية أو الحي إلى المدينة فالدولة فالأمة وذلك تحت إشراف ومراقبة الدولة ، كما يسعي إلى تبادل الخبرات وتدريب العاملين عليها وإجراء البحوث والدراسات الفقهية والمحاسبية وإقرار النماذج العملية والإعلام بأهمية ودور الزكاة وضرورة إخراجها.

ويأتي إنشاء الهيئة العالمية للزكاة استرشادا بالمبادئ التي تضمنها ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي والتعاليم السامية المنبثقة من مبادئ الدين الإسلامي الحنيف التي تحث على الالتزام بمفهوم التعاون في الإسلام عملا بقوله تعالى " وَتَعَاوَنُواْ عَلَى الْبرِّ وَالتَّقْوَى وَلاَ تَعَاوَنُواْ عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ" (المائدة ٢).

وتحقيقا لأهداف منظمة المؤتمر الإسلامي، البنك الإسلامي للتنمية والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية المتمثلة في تعزيز التضامن الإسلامي بين الدول الأعضاء ، بمنظمة المؤتمر الإسلامي ودعم التعاون بين أعضائها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية وفي المجالات الحيوية الأخرى،وتوفير المناخ لتعزيز التعاون والتفاهم بين الدول الأعضاء والدول الأخرى لما فيه خير البشرية.

وإدراكاً لأهمية إعداد القوة الاقتصادية ودعم النهضة الاجتماعية وتهيئة المناخ الملائم لتنمية اقتصادية واجتماعية وعلمية شاملة تقوم على منهج أخلاقي سماوي عادل يتخذ كإطار لعملية التنمية لضمان تفاعل الشعوب الإسلامية معها وعطائها اللا محدود في ظلها.

وإيمانا بشعيرة الزكاة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية وإعطائها الاهتمام الذي تستحقه كركن ثالث من أركان الإسلام ، طوعا واختيارا ، دون المساس بسيادة الدول الأعضاء أو الإخلال بعمل أجهزتها الضرائبية والزكوية مسترشدين في ذلك بمبادئ التعاون والاحترام المتبادل والتوفيق والتنسيق بين الدول الأعضاء.

(١) التحدي الذي تواجهه.

- زيادة حدة الفقر والبطالة.

(٢) الأهداف التي تخدمها.

- تعميق روح التكافل والتضامن بين المسلمين.
- احتضان شباب الأمة وفتح مجالات العمل أمامهم.

(٣) الخطوات المنفذة.

- تم شرح الفكرة لرجال الدين والعلماء :
  - علماء مجمع الفقه الإسلامي.
  - علماء الأزهر الشريف.
  - علماء ومفتي الولايات الماليزية.
- تم ترويج الفكرة لرجال الأعمال وأعضاء الغرف التجارية.
- تم إعداد النظام الأساسي والهيكل التنظيمي.
- انعقد في نوفمبر ٢٠٠٦م في كوالالمبور المؤتمر العالمي للزكاة بحضور عدد من الوزراء والمسئولين من السعودية ومصر وإندونيسيا وماليزيا وباكستان وبروناي وسوريا واليمن وقطر والبحرين والإمارات، حيث أعلن في ختامه عن إنشاء الهيئة العالمية للزكاة.
- بناءاً على توصيات مؤتمر الزكاة بماليزيا تم عقد ندوة مجمع الفقه الإسلامي لمناقشة موضوع قيام الهيئة العالمية للزكاة والأحكام الفقهية الأساسية لنشاطها حيث باركت قيام الهيئة وذلك بمملكة البحرين – المنامة في الفترة من ١٨- ٢٠ ربيع الثاني ١٤٢٨هـ الموافق ٥- ٧ مايو ٢٠٠٧م .
- تم التوقيع على اتفاقية إنشاء فروع للهيئة العالمية للزكاة في كل من الدول التالية (جمهورية مصر العربية، جمهورية بنين ، جمهورية السنغال، وجمهورية موريتانيا الإسلامية.
- جاري الاتصال مع بعض الولايات في ماليزيا لتوقيع اتفاقية إنشاء الهيئة.
- جاري التنسيق مع الهيئة العالمية للزكاة بدولة الكويت للتوقيع على بروتوكول التعاون المشترك ، خاصة وأنها متخصصة في الأبحاث والدراسات والمطبوعات وإثراء مكتبة الزكاة وعقد الندوات والمؤتمرات واستكمال النواحي الفقهية والشرعية وفق المستجدات المعاصرة.
- تم الاجتماع بمدير ديوان الزكاة بجمهورية السودان والتنسيق لعقد اجتماعات لبحث فرص التعاون بين الهيئة وديوان الزكاة.

١/٢. بلاغ مكة (الدورة الاستثنائية لمؤتمر القمة الإسلامية) مكة المكرمة ديسمبر ٢٠٠٥م .

أكد المؤتمر أهمية التعاون في مجال بناء القدرات، ومكافحة الفقر والبطالة، ومحو الأمية واستئصال الأمراض .

كما دعا المؤتمر إلى دعم التنمية في إفريقيا ومبادرة " النيباد " وقرر وضع برنامج خاص لذلك .

وأكد من جديد الالتزام بتحقيق أهداف الألفية التنموية من خلال اتخاذ التدابير الملائمة للتخفيف من وطأة الفقر في الدول الأعضاء ، ودعا الدول والمؤسسات الدول أن تدرس إمكانية القيام بذلك ، حتى تتمكن الدول المدينة من تحقيق التنمية الاقتصادية والتخفيف من وطأة الفقر .

٢/٢. قرار الدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية باكو، يونيو ٢٠٠٦م:

أعرب المؤتمر عن تقديره للخطة العشرية للغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة ودعا الدول الأعضاء والمؤسسات ذات الصلة إلى مساندتها. كما دعا إلى تأسيس عدد من المؤسسات مثل، اتحاد أصحاب الأعمال، والهيئة العالمية للزكاة، واتحاد صناع الحياة، للمساهمة في تنفيذ الخطة، كما دعا إلى اعتماد التأشيرة المفتوحة لتنقل أصحاب الأعمال بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

٣/٢. قرارات اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري بمنظمة المؤتمر الإسلامي COMCEC اسطنبول نوفمبر ٢٠٠٦م :

- شدد القرار على دور الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة بوصفها الممثل الوحيد للقطاع الخاص في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي.
- يشير إلى أن برنامج عمل الغرفة الإسلامية قد حظي بتقدير الاجتماع الثالث والثلاثين لوزراء خارجية الدول الإسلامية الذي عقد في باكو في يونيو ٢٠٠٦م ويناشد الدول الأعضاء بتشجيع الغرف التجارية والقطاع الخاص بتلك الدول على المشاركة الفعالة في نشاطات الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة.
- يناشد الدول الأعضاء على إعطاء اعتبار لنشاطات ومشروعات الغرفة الإسلامية ويشير إلى مبادرة "تأشيرة مكة المفتوحة" لرجال الأعمال وإنشاء منظمة الخيرات من أجل توفير التمويل المصغر (الزكاة) لقيام المشروعات الصغيرة والمتوسطة ويناشد القطاع الخاص بالدول الأعضاء للنظر في المشاركة في أسهم بنك الاستخلاف والانضمام لعضوية اتحاد أصحاب الأعمال المسلمين.

٤/٢. توصيات المؤتمر العالمي للزكاة والذي أعلن فيه قيام الهيئة العالمية للزكاة كوالالمبور نوفمبر ٢٠٠٦م.

أعلن دولة الأستاذ عبدالله بدوي رئيس منظمة المؤتمر الإسلامي رئيس وزراء ماليزيا في اختتام أعمال المؤتمر العالمي للزكاة والذي عقد في نوفمبر ٢٠٠٦م ، إنشاء الهيئة العالمية للزكاة وذلك في حضور عدد من الوفود الرسمية من كل من مصر، السعودية، ماليزيا، اندونيسيا، باكستان،البحرين، الإمارات، بروناي، سوريا، اليمن ، قطر.

٥/٢. توصيات مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي المنعقد بشأن إنشاء الهيئة العالمية للزكاة البحرين مايو ٢٠٠٧:

بعد الاطلاع على مذكرة الهيئة العالمية للزكاة من حيث المبدأ، ومن خلال العرض الذي قدمه الشيخ صالح كامل انتهت الندوة إلى ما يلي:

١) التعبير عن حاجة الأمة الإسلامية إلى تنظيم الزكاة على قاعدة مؤسسية جمعاً وتحصيلاً بشكل معاصر منضبط بالأحكام الشرعية.

٢) الإشادة بقيام الهيئة العالمية للزكاة وحث الحكومات والغرف التجارية، وجمعيات رجال الأعمال، والأفراد ومراكز البحث والجهات ذات العلاقة لدعمها ومساندتها، والسماح لها بإنشاء الهيئات الخاصة بكل دولة أو إتاحة الفرصة للاستفادة من المؤسسات الزكوية المحلية في دعم جهود الهيئة العالمية للزكاة.

٣) على الهيئة العالمية للزكاة العمل على تدريب العاملين في نطاقها وإجراء التنسيق اللازم لتبادل الخبرات بين الدول والهيئات المختصة بموضوع الزكاة تمهيداً لمرحلة التحصيل والتوزيع.

٤) استفادة الهيئة العالمية للزكاة من التجارب السابقة في مجال البحوث والدراسات والإفتاء والتنظيم الإداري والجهود والخبرات والمشاريع التي بادرت إليها بعض الدول الإسلامية والخطط التي وضعتها والدراسات التي قامت بها.

وتوصي الندوة بما يأتي:

(١) حث الأفراد على دفع زكواتهم إلى الهيئات التي تنشأ بترخيص من الدول، ضماناً لوصولها إلى مستحقيها، وتفعيلاً لدورها دينياً وتنموياً واجتماعيا واقتصاديا.

(٢) الاهتمام بالجانب الإعلامي للزكاة باستخدام كافة وسائل الإعلام المرئي والمسموع وغيرها لتوعية المجتمع بمكانتها وأهميتها ودورها البناء في إصلاح الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

(٣) وضع معايير شرعية ومحاسبية لأوعية الزكاة على مستوى الأمة الإسلامية ، لكل وعاء معياره الزكوي الخاص به بالتعاون والتنسيق مع هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بمملكة البحرين.

(٤) وضع نماذج محاسبية زكوية تمثل إرشادات لحساب وعاء كل زكاة تساعد في التطبيق العملي في ضوء المعايير الزكوية الشرعية.

(٥) الاستفادة من تقنية صناعة المعلومات وشبكات الاتصالات والقنوات الفضائية في تبصير المسلمين بقضايا الزكاة المعاصرة ودورها في تحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية على مستوى الأمة الإسلامية.

(٦) حث الدول على تخفيف الضرائب عن المزكّين بحيث يخصم ما يزكون به من الضرائب المفروضة عليهم وذلك تشجيعاً للأغنياء المسلمين على دفع زكوات أموالهم.

(٧) وجوب تدريس فقه ومحاسبة الزكاة باعتبارها الفريضة الثالثة في الإسلام في الجامعات والمعاهد.

٦/٢. قرار المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية المنعقد في دورته الرابعة والثلاثين (دورة السلام، التقدم والوئام) إسلام اباد، مايو ٢٠٠٧م .

بعد إطلاعه على التقرير المتعلق بأنشطة الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة أشاد بالخطوات العملية التي اتخذتها الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة من أجل تنفيذ برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي من خلال خطة عملها ، حيث جاءت توصيات هذا المؤتمر فيما يخص إنشاء الهيئة العالمية للزكاة كما يلي :

يشيد بإنشاء **الهيئة العالمية للزكاة** بمبادرة من الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة التي دشنها رئيس وزراء ماليزيا " دولة السيد عبد الله أحمد بدوي" في ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٦م، ويُعرب عن شكره للبلدان التي أبدت موافقتها على إنشاء فروع محلية للمؤسسة الزكاة ويدعو الدول الأعضاء التي لم تشارك بعد في هذه المؤسسة إلى أن تبادر إلى ذلك.

(٣) المفهوم النظري والعملي لفريضة الزكاة

٣/١. الدور الاقتصادي للزكاة :

الحمد لله الرازق الباسط القائل: (وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ)، والصلاة والسلام على إمامنا وسيّدنا وحبيبنا محمّد صلى الله عليه وسلم القائل (ما منع قومٌ الزكاة إلا ابتلاهم الله بالسنين).

لقد كان موضوع الزكاة أحد اهتماماتي لسنوات خلت تأملتها بالنظر والتجربة وترسّخ عندي يقين تامّ بأنّ الله سبحانه وتعالى فرضها لتكون الأداة الرئيسة والأساسيّة للنمو الاقتصادي والاجتماعي.

للأسف فإن الأمّة الإسلاميّة عطّلت هذا الدور مرّة بهَجر أحكامها كليّة ومرة أخرى بتطبيق بعض جزئيّاتها وفقَ مفهوم ضيّق حصرها في كونها حقّاً للفقير في مال الغني في صورة تصدُّق جزئيّ عابر، هذا المفهوم أجهض دور الزكاة وشلّ فاعليّتها وكانت النتيجة أننا أصبحنا أمّة من المتسوّلين والبائسين وأصبح الفقر مهنة وتوسّعت وزادت طبقة الفقراء والمساكين دون قدرة على الخروج من هذا الواقع الذي ورثه الأبناء والأحفاد.

هذا المفهوم ينبغي تجاوزه حتى نؤسّس للزكاة كياناً تطبيقيا معاصراً ينظر للفقر والمسكنة لا كحالات فردية يحجبنا المظهر عن إدراك حقيقتها، ولكن كظاهرة تتطلب الاستقصاء العلميّ والمعالجة الجماعيّة المدروسة وفق نظام مؤسّسي متين، وهذا ما سوف أتعرّض له في الجزء الثاني من هذه الورقة.

ولو أراد الشارع الحكيم حصر توزيع حصيلة الزكاة على مصرفَي الفقراء والمساكين وحدَهما لما ذكر باقيَ المصارف الأخرى من الأساس، كما أنه سبحانه إذا أراد تخيير عباده في الصرف على أيٍّ من المصارف الثمانية وإهمال المصارف الأخرى لكان أورد حرف التخيير (أو) قبل ذكر كل مصرف من المصارف، إلا أنه

قال {إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ} مما يدلّ على ضرورة استيعابها جميعَ الأصناف المذكورة في الآية، كذلك فإنّه لو أراد الشارع الحكيم بالزكاة أنها فقط حقٌّ للفقير من مال الغني لوحّد المقادير والأنصبة، ولما اختلفت حسب نوع النشاط، ولفُرضت على الأشخاص وليس على أنواع الثروة.

ويدلّ قول أبي بكر الصدّيق رضيَ الله عنه (والله لو منعوني عقال بعير كانوا يعطونه لرسول الله لقاتلتهم من أجله) على أن المكلفين لم يكونوا يكتفون بإعطاء الزكاة لمن يعرفون من الفقراء والمساكين وإلا لسهل عليهم الإدعاء بأنهم قاموا بذلك، ولكن كانت الزكوات تعطى لأجهزة الدولة لتخطيط كيفية صرفها وإنفاقها.

إنّ لفظَ الزكاة يعني النماء والزيادة، ولقد فسّره العلماء بأنه تزكية للنفس وتطهير لها وهو تفسير معقول، وإلى جانب ذلك أودّ القول بأن الزكاة هي نماء فعليّ وليس فقط نماءاً معنويًّا وهناك آثار اقتصادية تنموية عميقة للزكاة تظهر بوضوح عند استعراض الزكاة من جانبي الموارد والمصارف.

ففي جانب الموارد هناك عدة آثار اقتصادية منها :

١) تفرض الزكاة بنسبة ٢,٥٪ على النقود مما يحفّز على استثمارها ويمنع من اكتنازها وبالتالي يزيد حجم الادّخار الموجّه نحو الاستثمار ولا تترك الموارد عاطلة متسرّبة من تيار الإنفاق القومي.

٢) كما نعلم فإنّ الزكاة لا تؤخذ من الربح فقط بل تحسب على (الأصل) أو (الناتج) أو (الأصل والناتج معا) هذا المبدأ يؤدّي إلى :

أ) حسن اختيار المشروعات ومتابعتها والحرص على نجاحها باعتبار أن المموّل سيؤدّي الزكاة ربح المشروع أم خسر.

ب) يسعى المدير الناجح وبحسب الأصول إلى تقليل كلفة الإنتاج حتى يرتفعَ هامش الربح، بينما في النظام الضريبي الوضعي تحاول المؤسسة زيادة التكلفة وتقليل الربح تهرباً من ضريبة عالية.

ج) سهولة تحصيل الزكاة دون الاضطرار إلى الدخول في حسابات المكلفين واستدعاء جيش من الجباة لمعرفة حجم الأرباح الحقيقية، حيث تؤخذ الزكاة من الإنتاج أو الأصل ومن السهولة الوصول إليهما، ومن فوائد ذلك أنه يؤدّي إلى تعلم المكلفين الصدقَ والأمانة ويمنعهم من التزوير والكذب.

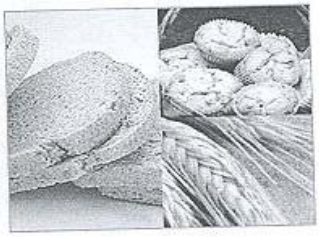

٣) يعتبر اختلاف المقادير والأنصبة محفزا اقتصادياً لاختيار المجالات الأكثر تنموية وذلك لأن زكاتها تقل عن غيرها والإنسان بطبعه يميل إلى الأنشطة التي يقل العبء الزكوى أو الضريبي عليها، فكما هو معروف فإن زكاة النقود السائلة العاطلة عن أداء أي دور اقتصادي ٢,٥٪ من الأصل، وزكاة العروض التجارية ٢,٥٪ من الأصل والناتج وهو نشاط مفيد ولكن أقل تنموية، بينما الزكاة على الزراعة ٥٪ أو ١٠٪ من الناتج فقط وتعفى الأصول الرأسمالية بالكامل من الزكاة.

نفس الأحكام تظهر بوضوح أن الزكاة تقل على الأنشطة متوسطة وطويلة الأجل وتزيد على الأنشطة قصيرة الأجل وتطارد الثروة في صورتها السائلة.

٤) ومن الآثار التنموية المهمة للزكاة خاصة في ظروفنا المعاصرة أن الأصل الواحد يزكى وفق نسبتين مختلفتين حسب الغرض من اقتنائه، فالأسهم والعقارات التي تقتنى للتملك طويل الأجل للإفادة من العوائد المتولدة تفرض عليها نسبة زكاة أقل مما لو أقتنيت للمتاجرة السريعة والمضاربة في أسعارها، ولا يخفى على أحد الآثار السالبة الضارة للمضاربات.

٥) هناك نقطة مهمة متصلة باختلاف المقادير أحب توضيحها، فالمعروف أن من أكبر المشاكل التي تواجه المصارف كيفية استخدام الودائع قصيرة الأجل في

استثمارات طويلة الأجل، والإسلام قدم الحل لذلك بالزكاة، فلو طبقت المصارف منهجه وعملت أوعية ادخارية مرتبطة بنوع الاستخدام وأنشأت وعاءاً تجاريا قصير الأجل وهذا زكاته أكبر شيء، ووعاء للزراعة يسدد لحين انتهاء الموسم الزراعي فزكاته ستكون أقل من التجارة، ووعاء للصناعة وزكاته حتما ستكون أقل من الزراعة، وبذلك فهي تغرى المودعين على الإيداع في الأجل الطويل.

٦) يؤدى مبدأ محلية توزيع الزكاة إذا ما طبق بدقة إلى أن تستحق القرى والأرياف في البلد الواحد أولوية في إعطاء الزكاة بالمعنى الذي يصل درجة الإغناء وتوفير أدوات الإنتاج مما يوفر مستلزمات العيش والاستقرار وتنتفي الحاجة إلى الهجرة إلى المدن وبذلك يتحقق واحد من المتطلبات الأساسية لعملية التنمية المتوازنة التي يطالب بها كتاب التنمية الاقتصادية.

٧) ومما يدل على أن الزكاة تعتبر محفزا اقتصادياً قول تعالى : "قد افلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون ، والذين هم عن اللغو معرضون. والذين هم للزكاة فاعلون" سورة المؤمنون الآيات (١- ٤).

أ) فهذه هي المرة الوحيدة التي ربطت فيها الزكاة بالفلاح وذلك عندما جاءت في إطار الفعل (فاعلون).

ب) فلقد كانت ترد مربوطة بمعاني التقوى والامتثال لأمر الله ومن ثم يربط ذلك بالثواب والعقاب الأخروي. ولكن عندما ربطت بالفعل الذي يقتضي التخطيط المسبق ثم التنفيذ ثم حصر النتائج جاء الوصف بالفلاح وهو أمر دنيوي بالإضافة إلى الثواب في الآخرة.

وعليه فإن المسلم إذا أراد الفلاح الذي يعني النجاح في نشاطه الاقتصادي فليكن فاعلاً للزكاة، وليس مجرد حاسبا لها بما يقتضيه الفعل من اختيار النشاط الاقتصادي الملائم المربح للفرد والمفيد للأمة في مجملها.

فإذا ما انتقلنا من الموارد إلى المصارف تستبين لنا وبعمق حِكَم الزكاة:

١) فسهم الفقراء موجه إلى فئة معدمة ذات ميل كبير للاستهلاك لا تتوافر لها احتياجاتها الأساسية فتوجه حصيلة الزكاة للاستهلاك مما يعنى إيجاد طلب فعال، فيزيد تبعاً لذلك العرض، وتستدعي عمالة إضافية فيتولد طلب آخر، وهكذا تزدهر حركة النشاط الاقتصاديّ وتدور عجلة الاقتصاد بيسر وسهولة وتخرج العالم من التضخم والكساد والبطالة، هذا الثلاثي المدمّر الذي أصبح هاجس الاقتصاديين المعاصرين ستتم محاربته إذا آمنا واتقينا ووضعنا نظاما ضرائبيا مستقى من قواعد الزكاة.

٢) وسهم المساكين إذا كان المسكين هو من (يجد ولكن لا يجد ما يكفيه) فنحن نساعده للوصول إلى حد الكفاية وذلك بمساعدته في إيجاد عمل بتملك آلة أو دابة أو تدريبه على حرفة، فذلك سهم موجه بكامله إلى تنمية فئة في المجتمع لتنقلها من طبقة الآخذين إلى طبقة المزكين، بالإضافة إلى أن الطلب المكون من هذا الإنفاق متجه إلى نوعية أخرى من السلع هي ليست سلعاً استهلاكية وإنما سلع إنتاجية وذلك بالإضافة إلى أثر هذه السلعة في الإنتاج فإنه يخلق طلباً عليها يؤدى إلى ثبات أسعارها أو رواجها مما يشجع على التوسع في إنتاجها.

٣) وسهم العاملين عليها فيه حكمة عظيمة سواء في الترتيب أو النسبة ففي الترتيب يرينا أن نفقة الموظفين ليست مقدمة على نفقة المستفيدين أنفسهم، فقدم أصحاب الحاجة من فقراء ومساكين على العاملين، لو أخذنا بهذا المبدأ وقدمنا حاجة الفقراء في الضمان الاجتماعي على عدد الموظفين والجهاز الإداري لوجهنا الموارد المتاحة وجهة صحيحة.

ولو أخذنا نسبة الـ ١٢.٥٪ كسقف لا يجوز أن تتجاوزه نفقة الجهاز الإداري في أي نشاط لكان أمامنا معيار تنموي ممتاز ولما توسعت حكوماتنا في نفقات إدارية غير إنتاجية استهلكت معظم ميزانية الدولة في العصر الحديث.

٤) أما سهما الغارمين وابن السبيل وهم فقراء في اللحظة التي سينطبق عليها وصف الغارم أو ابن السبيل حتى وان كانوا أغنياء في أوطانهم أو لحظات أخرى، فلماذا تخير الشارع الحكيم هذين الصنفين من الفقراء وجعل لكل منهما سهما ولم يتخير مثلا المريض الفقير أو الأرملة الفقيرة أو غيرها من حالات الفقر.

أ) أقول والله أعلم لأن هذين النوعين في نظري يتم توجيه سهمهما بما يؤدى إلى إدارة العجلة الاقتصادية بطريقة لا تتوافر في غيرهما.

ب) ولو تصوّرنا وجود صندوق للغارمين يدفع منه لكل من تحمل دينا شرعياً لمصلحته أو لمصلحة عامة، ولم يتمكن من سداده لظروف خارجة عن إرادته، فإن المنتجين في ذلك المجتمع والصانعين يقبلون على البيع بالأجل لمن تتوافر لديه إمكانات التسديد وهم مطمئنّون أنه لو تعثّر في السداد لأسباب خارجة عن إرادته فإن صندوق الغارمين سيدفع عنه.

ج) والتوسع في الاتجار لبيع المنتجات يخلق طلبا يؤدى إلى زيادة في العمالة لمواجهة الزيادة في الفرص المطلوبة، وذلك سينتج عنه تقليل للبطالة وأجور تدفع للعمالة تخلق طلبا جديداً.

د) وبذلك تدور العجلة بين زيادة في الطلب فزيادة في العرض تؤدي لزيادة في فرص العمل. وفي ذلك أيضاً اطمئنان للصناعة الوطنية لو باعت لخارج الوطن، ومن مثل هذا الصندوق أو على غراره أنشئت صناديق لتشجيع الصادرات مثل الكوفاس وغيرها.. ونحن لدينا ذلك من ١٤٠٠عام.

٥) ومثله سهم ابن السبيل لو تخيلنا مدينتين تشابهت ظروفهما في كل شيء وكان بإحداهما صندوق لابن السبيل وأراد سائح أو طالب علم أو استشفاء أن يسافر وعلم بوجود الصندوق ألا يفضل الذهاب إلى تلك المدينة كتأمين له في حالة الانقطاع أو السرقة وذلك سيؤدى إلى زيادة الزائرين للمدينة فيزيد الطلب على سلعها وتتكرر نفس الدورة السابقة.

وهكذا نجد أن هذين السهمين مع سهمي الفقراء والمساكين موجهان لذوي حاجة، صحيح، ولكن يخلقان طلبا على سلع وأشياء مختلفة تؤدى إلى زيادة حجم الطلب الكلى وبالتالي يزيد العرض فتزيد فرص العمل فتُمنَح أجور وهكذا تلف العجلة دون توقف بإذن ربها لأن التوازن الذي جعل بين المصارف الثمانية توازن رباني وليس تفكيرَ بشرٍ خاضعاً للتبدل والتحول.

٦) وسهم المؤلفة قلوبهم سيؤدى إلى الأمان الاجتماعي باستقطاب وتحييد من يخشى ضررهم أو يرجى نفعهم خصوصاً من الإعلاميين وأعضاء المجالس التشريعية لمجتمع المسلمين فيتفرغ المجتمع في سلام للتنمية.

ولنا أن نتخيّل لو وُجِّهَ ثمنُ دخل الزكاة إلى الإعلام المعادى وإلى رجال الكونجرس أو أمثالهم في محاولة لجلب نفعهم ودرء ضررهم فكيف يكون حال مجتمعنا.

٧) وفي الرقاب.. هل نظن أن الله فرضها ثمانية مصارف وأنها ستصبح خمسة أو ستة، ستظل ثمانية إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، ولكن علينا أن نمعن النظر ونجهد الفكر أين هي الرقاب.. هل انتهى الرق ؟ صحيح أن الرق الفردي انتهى بمفهومه التقليدي ولكنه انتقل إلى رق من نوع آخر وتجارة في أعراض الناس فلنحاول أن نطلقهم من تلك العبودية بكل ما يشيع الفضيلة من غرس قيم وفضائل وإيجاد مصادر الرزق والتكسب الحلال، كذلك الشعوب المسلمة المأسورة بديونها لأمم أخرى لماذا لا نحاول فك أسرها عن طريق هذا المصرف ؟

٨) أما سهم في سبيل الله فهو أوسع من أن نضيقه في مفهوم الحرب أو الجهاد، فالسبيل هو الطريق وكل طريق يوصل إلى رضاء الله فهو في سبيله واعمار الأرض يأتي التزاماً بأمر الله ولإرضائه إذا هو في سبيله.

وبهذا يكون مصرفاً في سبيل الله شاملا لجميع وجوه وطرق الخير الموصلة إلى طريق البر، وذلك يشمل أشياء عديدة تختلف من زمن لآخر ومن قطر لآخر ويكون سبيل الله هو كل ما يحفظ للأمة الإسلامية مكانتها المادية والروحية ويشمل الدعوة بمعناها العريض.

إن في سبيل الله مقرونة بالآية (وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدْوَّ اللّهِ وَعَدُوَّكُمْ) بالإضافة إلى ما يفهم منها تقليدياً فإن تعبير القوة تعبير متسع شامل يستوعب القوة التقنية والأبحاث والتطوير وإعداد القيادات وتحسين مخرجات التعليم.

وقبل أن أعرض اقتراحاً بنموذج تطبيقي معاصر لجمع وصرف الزكاة أؤكد على أن هذا النموذج في بدايته ويحتاج إلى مزيد من التطوير الفني والشرعي ويأتي كمحاولة متواضعة لوضع أحكام الزكاة في المستوى اللائق بها كأداة للتكافل الاجتماعي العلمي المدروس وكمحفز وموجه للتنمية الاقتصادية .

٨) أما سهم في سبيل الله فهو أوسع من أن نضيقه في مفهوم الحرب أو الجهاد، فالسبيل هو الطريق وكل طريق يوصل إلى رضاء الله فهو في سبيله واعمار الأرض يأتي التزاماً بأمر الله ولإرضائه إذا هو في سبيله.

وبهذا يكون مصرفاً في سبيل الله شاملا لجميع وجوه وطرق الخير الموصلة إلى طريق البر، وذلك يشمل أشياء عديدة تختلف من زمن لآخر ومن قطر لآخر ويكون سبيل الله هو كل ما يحفظ للأمة الإسلامية مكانتها المادية والروحية ويشمل الدعوة بمعناها العريض.

إن في سبيل الله مقرونة بالآية (وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدْوَّ اللّهِ وَعَدُوَّكُمْ) بالإضافة إلى ما يفهم منها تقليدياً فإن تعبير القوة تعبير متسع شامل يستوعب القوة التقنية والأبحاث والتطوير وإعداد القيادات وتحسين مخرجات التعليم.

وقبل أن أعرض اقتراحاً بنموذج تطبيقي معاصر لجمع وصرف الزكاة أؤكد على أن هذا النموذج في بدايته ويحتاج إلى مزيد من التطوير الفني والشرعي ويأتي كمحاولة متواضعة لوضع أحكام الزكاة في المستوى اللائق بها كأداة للتكافل الاجتماعي العلمي المدروس وكمحفز وموجه للتنمية الاقتصادية .

٢/٣. التنظيم الإداري المقترح لتؤدي الزكاة دورها الاقتصادي والتنموي :

بعد أن أوضحت الدور الاقتصادي للزكاة وكون أنها عبادة والركن الثالث للإسلام فإن ذلك كان بسبب أهميتها الاقتصادية وليس بسبب أن الله محتاج لها إذ أنها حق الله، فكل ما نملك هو ملك الله ، ولكن لأهميتها لخلق الله جعلها الله عبادة له حتى يكون ضمير المسلم هو المشرف عليها إشرافاً مباشراً ليتقي الله في حسابها وإخراجها.

وفي عصرنا الحاضر الذي تعقدت فيه الأمور واستحدث الكثير من الأنشطة الاقتصادية وتنوعت أشكال الثروة وما كان منها خفياً متروكاً لصاحبه وهو النقود أصبح في الوقت الحاضر هو أظهرها، إذ لم تكن هناك وسيلة للتأكد منها لدى كل فرد وأصبحت هي الآن أكثر أنواع الثروة قابلية للتأكد عندما وجدت البنوك، وكما نعلم فقد تخلت معظم الحكومات الإسلامية عن تحصيل الزكاة واتجهت للضرائب ولم يبق إلا عدد محدود من الحكومات على رأسها حكومة المملكة العربية السعودية التي لم تتخل أبداً عن جمع الزكاة حتى في الأوقات التي تزيد فيها موارد الدولة فإنها لم تتخل عن جمع الزكاة لأنها علمت أهميتها الدينية وأهميتها الاقتصادية.

وفي الدول التي تخلت عن تلك المهمة نجد أن هناك بعض الجمعيات والهيئات والمساجد أصبحت تقوم بجزء من ذلك الدور ولكن على استحياء وبواسطة صناديق توضع في المساجد فيضع فيها الفرد تكرماً ما تجود به نفسه وكأنه لا يقوم بواجب يجب أن يحاسب عليه كما يحاسب لدى مأمور الضرائب وإن كان الشخص يتّقي الله ويدفع زكاته كاملة إلى تلك الجهات إلا أن صرفها نجد أنه قد أضاع كل حكم الزكاة فأصبحت المصارف كلها مصرفاً واحداً وأصبحنا كما ذكرت أمة شحاتين وأصبحت هيئات الإغاثة تجري وتلهث لتسد حاجة العالم الإسلامي.

ولو استمررنا على هذا الحال وأغفلنا حكمة الزكاة ولم نطور التطبيق وفقاً لمفاهيم العصر الاقتصادية فسيظل دورها قاصراً وشبه معدوم ولن يغني السهم الذي خصصنا كامل حصيلتها له، ولذلك فأني سأحاول هنا أن أقدم اقتراحاً بتطبيق عصري للزكاة مستقى من أحكامها ويحقق حكمها ومبني على أن الزكاة تصرف

حيث تجبى حتى تتم حاجة تلك الجهة فينقل إلى الأقرب فالأقرب، واعتماداً على أن أمة الإسلام أمة واحدة ومسئولية المؤمن عن أخيه المؤمن، ومبني على أنّ مصارف الزكاة تخدم فئات مختلفة من الناس وقطاعات مختلفة من الاقتصاد يقود الصرف على كل منها إلى إيجاد طلب فعال مصحوب بقوة شرائية على شريحة معينة من المنتجات فيحصل طلب متنام متوازن يؤدي إلى إيجاد فرص عمل تؤدي بالتالي إلى زيادة الطلب كما أشرت في الجزء الأول من هذه الورقة.

واعتمدت في هذا التطبيق على رأي للشافعية يقضى بتوزيع الزكاة بالتساوي بين مصارفها إلى ثمانية أسهم وأن احتيج إلى جزء من سهم مصرف آخر فيقترض من ذلك المصرف للحاجة الماسة ثم يعاد ذلك القرض إلى المصرف المقترض منه وهو رأي وعي تماماً حكمة تنوع المصارف.

ولكي تأتي الزكاة كلّها على مستوى العالم الإسلامي فإنه لا بد من وجود (هيئة عالمية لجمع وصرف الزكاة) ويمكن أن يلعب هذا الدور البنك الإسلامي للتنمية والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة مع الهيئات المماثلة وبموافقة الحكومات في الدول التي تعمل بها. وتنشأ هيئات محلية في كل دولة على مستوى الدولة الواحدة ثم على مستوى المدينة الواحدة ثم على مستوى الحي أو القرية، ويبدأ الجميع من المستوى الأدنى أي الحي أو القرية وتكون لهذه الهيئات صلاحية ملزمة مثل صلاحيات مصلحة الضرائب ولا تكتفي باستلام المقدار الذي يدفعه المكلف وإنما تساعده في حساب الزكاة المستحقة ولها الحق أن تطلع على مجمل نشاطه وتحديد مقدر الزكاة وفقاً للمعلومات المؤكدة التي تصل إليها.

<u>وتكون للجان المقترحة المهام التالية حسبما هو موضح أمام كل مهمة :</u>

١. إقرار السياسة العامة لجمع الزكاة (الأمة، الدولة، المدينة).
٢. القيام بتوفير المعلومة الكاملة عن المكلفين (الحي).
٣. تحديد الوعاء الزكوي لكل مكلف (الحي –المدينة والدولة).
٤. تحصيل الزكاة من المكلفين (الحي والمدينة).
٥. توزيع حصيلة الزكاة الخاصة بكل مصرف من المصارف الثمانية على النحو الوارد في هذا النموذج (الفرد، الحي، المدينة، الدولة ، الأمة).

٦. جمع المعلومات الكاملة عن مستحقي الزكاة من فقراء ومساكين وتصنيفهم من ناحية الحاجة والقدرة على العمل والاحتياجات التدريبية ومدة الاحتياج للزكاة (الحي ، المدينة).

٧. تحضير البيانات والنماذج الخاصة بالغارمين وأبناء السبيل (الحي، الدينة) ومن ينطبق عليه "وصف في الرقاب" (الدولة، الأمة) وكذلك الفئات التي يراد تأليفها وعمل ملف لكل واحد واستيفاء المعلومات الكاملة عن كل منهم (الدولة ، الأمة).

٨. تحديد الأولويات الخاصة بمصرف في سبيل الله للعام محل صرف الزكاة (الأمة).

٩. دراسة المشروعات الاقتصادية والاجتماعية التي يراد إنشاؤها بأموال الزكاة ووضعها موضع التنفيذ (المدينة).

١٠. إعداد الموازنة التقديرية للتكلفة الإدارية لجمع وصرف الزكاة بحيث لا تزيد عن ١٢,٥٪ من التقديرات الخاصة بحصيلة الزكاة.

وتمارس اللجان نشاطها في الجمع والصرف وفق تسلسل هرمي قاعدته الأحياء ثم المدينة ثم الدولة، ويمكن أن يتدرج من الأحياء ثم المدن ثم المناطق ثم الدولة وذلك بحسب التقسيم الإداري المعتمد في كل دولة.

بعد أن يتم جمع حصيلة الزكاة بواسطة لجان الأحياء يتم توزيع حصيلة الجمع على المصارف الثمانية بالتساوي ويتم التصرف فيما يخص كل مصرف من هذه المصارف.

وتنشأ صناديق ثمانية لكل سهم صندوق بعضها له وجود على مستوى الحي أو القرية والمدينة والدولة والأمة وبعضها ليس له وجود إلا على مستوى الأمة وبعضها ليس له وجود على مستوى الحي ، وكل ذلك على أساس توافر الحاجة لهم في مكان وعدم توافرها في مكان آخر. فلو استعرضنا المصارف الثمانية لوجدنا التالي :

أولاً : مصرف الفقراء :

تنشأ صناديق لصرف ما يخص هذا المصرف على مستوى الحي والمدينة والدولة والأمة ولأن بعض الأحياء حصيلة زكاتها كبيرة والحاجة إلى ذلك المصرف قليلة فإن استئثار الحي أو القرية بكامل الحصيلة يجعل هناك فوارق كبيرة بين أبناء المدينة الواحدة والدولة والأمة فإنه يجب أن يتضمن التنظيم الذي يوضع ما يكفل تحقق الآثار المتوخاة، وكقول مبدئي نستطيع أن نقول أن سهم الفقراء وهو ١٢,٥٪ من زكاة كل مكلف ثم ١٢,٥٪ من مجموع زكاة الحي يمكن التصرف فيه كالتالي:

١. يترك ٢٠٪ لسهم الفقراء للمكلف أن أحب صرفه بمعرفته على أقربائه وجيرانه من الفقراء.
٢. تذهب الـ ٨٠٪ إلى لجنة الحي التي تصرف منها على بقية الفقراء في الحي الذين لم يصبهم شئ من المكلفين وتصرف منها لجنة الحي لحد أقصى ٥٠٪ ونحاول أن نضع فئات للفقراء تختلف حسب اختلاف الحاجة وتصمم استمارات تعبّأ مسبقاً عن كل سكان الحي توضح حاجاتهم والباقي يذهب إلى صندوق المدينة.
٣. في صندوق المدينة تتجمع هذه النسب من الأحياء المختلفة فتصرف منه ٤٠٪ على مستوى المدينة لإعطاء الأحياء التي لا زالت بها حاجة ولا توجد لها حصيلة كافية.
٤. الباقي يذهب إلى صندوق الدولة وتنفق منه على المدن التي حصيلتها ضئيلة لحد أقصى ٥٠٪ من مواردها ويذهب الباقي إلى لجنة الأمة.
٥. تقوم لجنة الأمة بالصرف مما يصلها لتغطي احتياجات الفقراء في الأمة الإسلامية على قدر الحاجة الفردية وليس على قدر حاجة الدولة فقد تكون الدول غنية وبها مستحقّون لأسهم الفقير.

ثانياً : سهم المساكين :

إذا قلنا إنّ سهم المساكين مخصص لمساعدة من يملك ولكن لا يملك ما يكفيه فهو يختلف عن سهم الفقير وهدفه المساعدة على التخلص من الفقر نهائياً بتهيئة الشخص لكي يكسب عيشه بنفسه وذلك بعدة طرق منها التدريب المهني وتوفير معدات العمل وإنشاء صناديق المضاربة ليتيح للشباب تملك أعمالهم والتحول من أجراء إلى شركاء.

وطبعاً مثل هذه المهام لا يستطيع المكلف أن يحسن الإنفاق عليها فلذلك لن يترك له شئ من هذا السهم وبعض الأحياء أيضاً لن تحسن ذلك فيصعد ما عندها بأكمله إلى صندوق المدينة والتي يخصص لها منه ٥٠٪ لتنظر في إيجاد مشاريع تستوعب البطالة وليس بالضرورة أن تقيم المشاريع ويملكها الصندوق، فقد تُمَلك مشاريع صغيرة لأفراد أو لمجموعات، وتشترك مع مستثمرين آخرين لإيجاد فرص عمل في المدينة لن يقبل عليها المستثمرون إن لم يجدوا دعماً، وبما أن الدعم الحكومي شئ ممتاز فإن صناديق المساكين تستطيع أن تلعب دوراً في ذلك وبشرط أن يكون الهدف الأول لتلك المشاريع إيجاد أماكن عمل ولكن على أسس اقتصادية كأن تعطي لكل مستثمر مبلغاً معيناً مقابل إيجاده لكل فرصة عمل جديدة لكي تنفق منها على التدريب وللمرحلة الأولى التي لا يكون العامل فيها منتجاً أو للمرحلة الأولى التي تكون فيها تكاليف المشروع أكثر من إيراداته إلى أن يصل إلى مرحلة التعادل أو الربحية ، وطبعاً كل ذلك يحتاج إلى دراسات مستفيضة لسد الثغرات أمام المتلاعبين والنصابين.

والباقي يذهب من لجنة المدينة إلى لجنة الدولة فتصرف منه بنفس الأسلوب على المدن التي حصيلتها ضئيلة في ذلك السهم وبسقف لا يزيد على ٥٠٪ من مصادرها والباقي يذهب إلى لجنة الأمة فتقوم بنفس الدور على مستوى الأمة.

ثالثاً : سهم العاملين عليها :

يتم تجنيب ما نسبته ١٢,٥٪ من الحصيلة الإجمالية للزكاة لتصرف على الأنشطة الإدارية الخاصة بتحصيل صرف الزكاة.

وتحتفظ لجنة الحي بنسبة من ١٢,٥ من كامل حصة هذا السهم تتلاءم مع حجم الأموال المحتفظ بها على مستوى الحي والباقي يذهب إلى المدينة فيحصل نفس الشيء والباقي للدولة ثم الأمة بنفس الأسلوب وبشرط أن لا تزيد نفقات اللجان الإدارية غير المنتجة عن ١٢,٥٪ من مواردها وصرفها وذلك استرشاد لو اتبعته الدول في إعداد ميزانياتها والشركات لما طغت المصاريف غير المنتجة على مراكز الإنتاج.

رابعاً : المؤلفة قلوبهم :

عندما جعل الله الأسهم ثمانية وجعل منها سهماً لتأليف القلوب فهو العليم الخبير الذي خلق الكون وما فيه ويعلم أن تأليف القلوب للإسلام مهمة مستمرة لا تنقضي في زمان معين أو مكان معين وخصوصاً الآن ونحن أصبحنا نعيش في عالم يناصب الإسلام العداء من كل جانب من بعض أبنائه أو غير أبنائه فجعل سهم لينفق منه على مستوى الدولة والأمة أمر مهم جداً ، وكل ما يؤدي إلى تأليف القلوب حول الإسلام لجعل الناس يحبونه ويفهمونه أو على الأقل ليكونوا محايدين تجاهه يدخل في ذلك وسائل الإعلام والإنفاق عليها ومراكز اتخاذ القرار في الدول المختلفة من مجالس نيابية إلى مراكز سياسية ، كلها تحتاج لتأليف قلوب شاغليها حول الإسلام ولا شك في أن مبلغاً يمثل ثمن دخل الزكاة على مستوى العالم الإسلامي يمثل شيئاً لا يستهان به ويمُكّن من تغيير كثير من الاتجاهات المعادية ، وهذا السهم لا يصرف منه في الحي أو المدينة إنما الدولة ثم الأمة.

خامساً : الرقاب :

لقد انتهى عصر الرق بمعنى العبيد والجواري ولكن أنواعاً أخرى من الرق وجدت، هناك أسرى المسلمين لدى الأعداء. وهناك الرق الأبيض للفتيات اللاتي يبعن أجسادهن لإعالة عوائلهن، وهناك أمم مسترقة وأرى أن يصرف من هذا الصندوق على مكافحة البغاء الناتج عن الفاقة ، وذلك بإقامة المشروعات وتشغيل الأيدي العاملة خاصة العنصر النسائي وعلى أسرى المسلمين ويصرف منه على مستوى الحي بنسبة ١٠٪ والمدينة بـ ٢٠٪ والدولة بـ ٣٠٪ و ٤٠٪ للأمة.

سادساً : سهم الغارمين :

هذا السهم هامٌ جداً لتدوير عجلة الاقتصاد ويجب أن ينظم بشكل دقيق حتى لا يساء استخدامه ويستدين كل شخص بأكثر من طاقته ثم يقول أنا غارم وإنما يجب أن يتضح تماماً أن الشخص عندما استدان لغرض استهلاكه أنه كانت لديه موارد مؤكدة تتيح له أن يسدد ذلك الدين في مدة محددة، وأن الدين قد تأكد فعلاً ويتحمل الغارم مسئولية أيّ تلاعب في المعلومات المدونة في الاستمارات المعدة مسبقاً والمقدمة إلى صندوق الغارمين.

ويمكن النظر من الناحية الشرعية حول مدى جواز أن يقوم الشخص بدفع تبرع مسبق ليستفيد من ذلك الصندوق وكأنه جمعية للتكافل لها دخل من الأعضاء ودخل من الزكاة، ولا يعني ذلك عدم الدفع لمن ليس عضوا وانما تكون تلك حالات استثنائية ، وهذا الصندوق يمكن أن ينفق منه لتوسيع دائرة الائتمان للمنتجات الجاهزة وبذلك يطمئن البائعون إلى البيع بالأجل والتيسير على الناس، ويوجه جزء منه للصادرات لتنميتها وجزء للكوارث غير المتوقعة ولحوادث السيارات لغير المخطئين من المحتاجين الذين تمتلئ بهم السجون ، وأرى أن يترك للأفراد جزء بسيط من حصيلة المصرف لا تزيد عن ١٠٪ ينفقها مباشرة لغارمين عن طريقه، كما له الحق في تزكية حالات لصندوق الحي في حدود ١٠٪ أخرى والباقي ينفق منه على غارمي الحي أيضاً ٢٠٪ ويصعد للمدينة فينفق منه ٣٠٪ والباقي للدولة تنفق منه ٥٠٪ والباقي يذهب للأمة.

ويتم تصميم استمارات تدون فيها المعلومات الأساسية، وتستعين إدارة الصندوق بلجنة الحي في التعرف على مدى أمانة ونزاهة واستقامة الغارم وذلك في شكل تقرير يتم إعداده بناء على طلب إدارة الصندوق ، وتوضع معايير يتم على أساسها البت في طلب الغارم من حيث إعطاؤه، أو عدمُ إعطائه والمبلغ الذي يمكن أن يرصد وتوضع لوائح تفصيلية بالإجراءات الخاصة بذلك.

كما ينظر في إمكانية إقراض الغارم إذا ما كانت له موارد آجلة متوقعة.

سابعاً: في سبيل الله :

هذا المصرف تختلف دلالته من عصر إلى آخر ، ولو نظرنا إليه بمفهومه الواسع فسبيل الله ليس فقط للجهاد بمعناه الحربي ولكن يشمل كل ما يوصل إلى رضاء الله والسبيل هو الطريق فكل شيء يوصلنا إلى طريق الله يدخل في ذلك السهم، ولكن كما ذكرت ذلك يختلف حسب العصر وحسب الوسائل المختلفة الموصلة إلى هذا السبيل ، ولذلك اعتقد أن معظم حصيلة هذا المصرف يجب أن تذهب إلى اللجنة العامة أي صندوق الأمة وهذه تنظر في كل عام ما هي السبل التي تصب في سبيل الله وتكون أكثر فعالية من غيرها بالنسبة للزمان والمكان فتحدد ذلك وتوزع الحصيلة على الوسائل المختلفة والدول المختلفة بناءاً على ما تجمع لديها.

ويتاح جزء قليل للجنة الدولة لتنفقه على نصرة الدعوة الإسلامية بإقامة المؤسسات التعليمية والتثقيفية.

ثامناً : ابن السبيل :

وكما هو معروف فإن ابن السبيل هو كل من انقطع به الطريق ولم يستطع العودة إلى بلده سواء كان سفره لحج أو عمرة أو تعليم أو استشفاء أو سياحة، فهذا السهم لو نظم على أساس المدينة والدولة بحيث يوضع له تنظيم محكم يؤدي إلى تشجيع السياحة الشرعية بمختلف أنواعها للمدينة والدولة بحيث يدخل في ذلك كل نص لا يخالف الشرع ويتأكد بموجب استمارات معينة تملأ مسبقاً توضح المعلومات الكفيلة بأن لا يتخذ هذا الصندوق وسيلة تجمع الشحاتين فيتوجهون إلى مدينة أو دولة فيها هذا الصندوق وإنما نتأكد من مقدرته التي تساوي مقدرة مثله ولا يسمح له بدخول البلد أصلاً إن لم يتوافر له ما يكفيه فإن حصل عليه عاد من عاديات الزمان غير من وضعه فعندها يستفيد من الصندوق.

وعليه فلا بد من تصميم استثمارات توضح فيها المعلومات الأساسية، ثم تعد اللجنة تقريراً عن الحالة من حيث جدية المستفيد في تحقيق غرضه الذي من أجله طلب العون وبذل الجهد الكافي في معرفة مصروفاته داخل البلد ومستوى المعيشة والسكن في البلد..الخ، ويتم النظر في طلبه وفق المعايير واللوائح المصممة لهذا المصرف.

ويمكن أن يتم بناء دور لأبناء السبيل في المدن الكبرى أشبه بدور الشباب المنتشرة في العالم.

وبذلك فإن هذا الصندوق لا وجود له في صندوق الحي وإنما في صندوق القرية أو المدينة أو الدولة وبحيث يحتفظ في القرية بـ ٢٠٪ والباقي يذهب للمدينة فيحتفظ بها بـ ٣٠٪ والباقي يذهب للدولة لتصرف منه فإن فاض شيء منه توجه لصندوق الأمة.

ختاماً أقول واعتقد أن مثل هذا التطبيق المعاصر والتنظيم الحديث للتحصيل وصرف الزكاة يعطيها مفهومها الأصيل باعتبارها لا ترمى فقط إلى مجرد إشباع جائع أو كسوة عارٍ لمرة واحدة بل هدفها إيجاد مؤسسات مستقرة مستمرة تلبي حاجة الفقراء والمساكين وتغنيهم وتحولهم إلى فئة دافعي الزكاة، بالإضافة إلى دورها بمساندة الدعوة الإسلامية وتطوير المرافق وتشجيع التمويل الرشيد وإقامة معاهد التدريب المهني وتشجيع السياحة الدينية والصحية والتجارية وغيره مما يتسشف من مصارفها.

لقد تجاوزت في الاجتهاد في تحديد أوجه الصرف لكل مصرف، وبعضها قد أكون مصيباً فيه وبعضها قد أكون شطحت فيه بعيداً ولكن إذا شكلت هذه الهيئات

واللجان فستكون لها هيئات رقابة شرعية تجتهد وتراقب، ولو آخذ هذا المنظور الاقتصادي في الحسبان فسيحول الله حالنا إلى أحسن حال وهناك مثال الدولة الإسلامية في عهد عمر بن عبدالعزيز عندما لم يوجد من يأخذ الزكاة ليس عن كثرة الحصيلة فقط وإنما العلاج الوقائي الذي أوجدته الزكاة فاجتثت الفقر من جذوره بل ومنعت حدوثه أصلاً.

الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة
Islamic Chamber Of Commerce & Industry
الهيئة العالمية للزكاة

(الهيئة العالمية الزكاة)
المدخل
▪ تزامن الاهتمام بوجود كيان رسمي فاعل لجمع وتوزيع الزكاة مع عزة وازدهار المسلمين.
▪ مع إهمال فريضة الزكاة بدأ تأخر المسلمين وتبعيتهم السياسية والاقتصادية وانتشار الفقر والبطالة.
▪ إن إخراج الزكاة على شكل فردي وفي صورة تصدق جزئي عابر حد من آثارها الكلية الاقتصادية والاجتماعية

- إن أمة الإسلام أمة واحدة والمؤمن مسئول عن أخيه المؤمن.
- يقوم المقترح وفق نظام متدرج

من الحي و القرية إلى المدينة فالدولة ثم الأمة

- لا يهم إذا تم الإشراف على تنفيذ هذا النموذج من الحكومات أو جمعيات تنشأ بشكل رسمي ومنسق بين الدول الإسلامية.

- وجود هيئة مركزية عليا لتحصيل وتوزيع الزكاة تنشأ بقانون وبصلاحيات وإشراف حكومي وبمراقبة ومراجعة مالية وإدارية يمنع تسرب أموال الزكاة إلى أي جهات غير مرغوب فيها واستغلالها في غير أغراضها الأساسية، ويحد من المضايقات التي تتعرض لها الأعمال الخيرية الإسلامية.
- على الأمة الإسلامية فرض القيام بهذه الشعيرة وإعطائها الاهتمام الذي تستحقه كركن ثالث من أركان الإسلام.

(مقدمـــات أساسية)

- لم يكن المكلفون في صدر الإسلام يكتفون بإعطاء الزكاة لمن يعرفون من (الفقراء والمساكين) وإلا لسهل عليهم الإدعاء بفعل ذلك، ولكن الزكوات كانت تُعطى لأجهزة الدولة لتخطيط طرق جمعها وكيفية صرفها وإنفاقها ومما يدل على ذلك قول أبي بكر :(والله لو منعوني عقال بعير كانوا يعطونه لرسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم من أجله)

الزكاة محفز اقتصادي

(قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ * الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ * وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ *وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ)

عبر سبحانه وتعالى بقوله (فاعلون) ولم يقل حاسبون أو مخرجون لأن الفعل يقتضي التخطيط ثم التنفيذ ثم النتيجة و الله العليم والخبير يريدنا أن نخطط لزكاتنا ونتخير أي المجالات أكثر تنموية ثم على ضوء أحكام الزكاة نقوم بتوزيع استثماراتنا ، فهي فعل وليست مجرد حساب.

ومما يدل على ذلك أن هذه الآية هي الآية الوحيدة التي ذكرت فيها الزكاة مقرونة بالفلاح وذلك عندما جاءت في سياق الفعل، لأن المكلف قد يحسب زكاته ويخرجها بالطريقة العادية ولا تنتج الفلاح أي الأثر التنموي المنشود الكامن في فعلها بمعنى التخطيط ثم التنفيذ.

- إذا أراد الله سبحانه وتعالى تخيير عباده في الصرف على أي من المصارف الثمانية واهمال المصارف الأخرى لكان أورد حرف التخيير (أو) بدل ذكر كل مصرف إلا أنه قال ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ مما يدل على ضرورة استيعاب جميع الأصناف.

- لو أراد الشارع الكريم حصر توزيع حصيلة الزكاة على مصرفي (الفقراء والمساكين) وحدهما لما ذكر باقي المصارف الأخرى.
- لو أراد الشارع الحكيم بالزكاة أنها فقط حق للفقير من مال الغني لوحد المقادير والأنصبة ولما اختلفت حسب نوع النشاط ولفرضت على الأشخاص وليس على كل أنواع الثروة.
- الزكاة بقدر ما هي تزكية للنفس وتطهير لها فهي نماء فعلي وليس مجرد نماء معنوي وهناك آثار اقتصادية تنموية عميقة لها.

-لا بد من استيعاب مستجدات العصر ومقتضيات الواقع عند تحديد وتعريف مصارف الزكاة وعلى سبيل المثال :-

- مصرف (في سبيل الله) لا بد أن يشمل الانفاق على الدعوة الإسلامية التي هي أحد أهم وجوه الجهاد في هذا العصر.
- سهم (المؤلفة قلوبهم) لا بد أن يمتد ليشمل الانفاق على الأعلام وكبار الإعلاميين والمحطات المؤثرة على الرأي العام حتى يتم شرح قضايا المسلمين ويستميل تعاطف العالم معها

المهام المقترحة للجان	الفرد	الحي	المدينة	الدولة	الأمة
إقرار السياسة العامة لجمع الزكاة					■
توفير المعلومات عن المكلفين		■			
تحديد الوعاء الزكوي لكل مكلف		■			
تحصيل الزكاة من المكلفين		■	■		
توزيع حصيلة الزكاة	■	■	■		■
جمع المعلومات وتحضير البيانات عن مستحقي الزكاة من :					
الفقراء والمساكين .		■	■		
عن الغارمين وأبناء السبيل .		■	■		
ممن ينطبق عليهم وصف في الرقاب عن الموازنة لتوزيعها .					■
عن المؤلفة قلوبهم					■
تحديد أولويات مصرف في سبيل الله					■
دراسة المشروعات التي تتمتع بأموال الزكاة		■	■		■
إنشاء مراكز التأهيل القادرين على العمل		■	■		■
إعداد الموازنة التقديرية للتكلفة الإدارية لجمع وصرف الزكاة		■	■		■

طريقة جمع وصرف الزكاة على مستوى الأمة الإسلامية

يبدأ الجمع من المستوى الأدنى أي الحي أو القرية

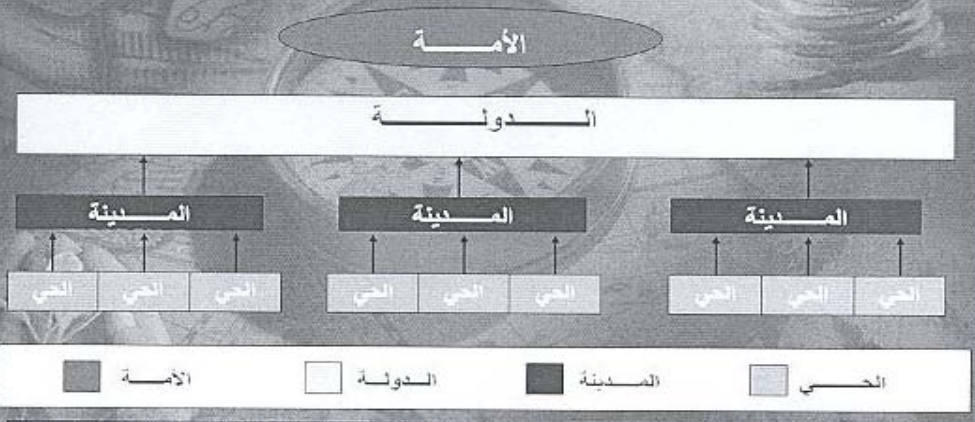

مع ملاحظة أنه لا يجوز نقل سهم الفقير من مكان جمعه إلى خارجه إلا إذا اكتفى فقراء ذلك المكان، إلا أن هذه النسب لم تستوعب حاجة الفقراء في ذلك المكان فلا تصعد إلى الأعلى.

توزيع سهم الفقراء حسب جهة الصرف
20% يصرفها المكلف
80% تذهب إلى صندوق الحي
50% تصرفها لجنة الحي
50% تذهب إلى صندوق المدينة
40% تصرفها لجنة المدينة
60% تذهب إلى صندوق الدولة
50% تصرفها الدولة
50% تذهب إلى صندوق الأمة
100% تصرف على مستوى الأمة
بمعنى أن المكلف ينصرف بمعرفه في 20% من حصيلة زكاته ويترك الـ 80% الباقية تمت تصرف لجنة الحي وتقوم لجنة الحي بدورها في التصرف في 50% مما آل إليها وتترك الـ 50% كي تتصرف فيه لجنة المدينة وهكذا..
الحي
المدينة
الدولة
الأمة
مع ملاحظة أنه لا يجوز نقل سهم الفقير من مكان جمعه إلى خارجه إلا إذا اكتفى فقراء ذلك المكان أي أن هذه النسب لم تستوعب حاجة الفقراء في ذلك المكان فلا تصعد إلى الأعلى.

توزيع سهم المساكين حسب جهة الصرف
50% تصرفها لجنة المدينة
في إقامة مشاريع تستوعب الأيدي العاملة
50% تذهب إلى صندوق الدولة
50% تصرفها الدولة
50% تذهب إلى الأمة
100% تصرف على مستوى الأمة
المدينة
الدولة
الأمة

توزيع سهم العاملين عليها حسب جهة الصرف
تصرف لجنة الحي نسبة منها
الباقي يذهب إلى صندوق المدينة
تصرف لجنة المدينة نسبة منها
الباقي يذهب إلى صندوق الدولة
تصرف الدولة نسبة منها
الباقي يذهب إلى الأمة
تصرف على مستوى الأمة
الحـــي
المـــدينة
الـدولـة
الأمـــة
يجب أن يتم وضع ميزانية مسبقة لكل من هذه المستويات والمستويات الأعلى بحيث تقدم الجهة الأدنى ميزانيتها للجهة الأعلى التي تقرها وهكذا على كل المستويات، وتمثل الهيئة العالمية للزكاة الأمة

توزيع سهم المؤلفة قلوبهم حسب جهة الصرف
0% يصرفها المكلف مباشرة
0% يصرفها صندوق الحي بتزكية المكلف
0% تذهب إلى صندوق المدينة
0% تصرفها لجنة المدينة
100% تذهب إلى صندوق الدولة
30% تصرفها الدولة
70% تذهب الى الامة
100% تصرف على مستوى الأمة
الحـــي
المـــدينة
الـدولـة
الأمـــة

توزيع سهم في الرقاب حسب جهة الصرف
0% يصرفها المكلف مباشرة
20% يصرفها صندوق الحي بتزكية المكلف
80% تذهب إلى صندوق المدينة
30% تصرفها لجنة المدينة
70% تذهب إلى صندوق الدولة
30% تصرفها الدولة
70% تذهب إلى الأمة
100% تصرف على مستوى الأمة
الحي
المدينة
الدولة
الأمة
يتم وضع تعريف معاصر لمفهوم الرقاب حسب أحوال المسلمين أمماً وأفراداً

توزيع سهم الغارمين حسب جهة الصرف
10% يصرفها المكلف مباشرة
10% يصرفها صندوق الحي بتزكية المكلف
80% تذهب إلى صندوق المدينة
40% تصرفها لجنة المدينة
60% تذهب إلى صندوق الدولة
50% تصرفها الدولة
50% تذهب إلى الأمة
100% تصرف على مستوى الأمة
الحي
المدينة
الدولة
الأمة

توزيع سهم في سبيل الله حسب جهة الصرف
0% يصرفها المكلف مباشرة
10% يصرفها صندوق الحي بتزكية المكلف
90% تذهب إلى صندوق المدينة
20% تصرفها لجنة المدينة
80% تذهب إلى صندوق الدولة
50% تصرفها الدولة
50% تذهب إلى الأمة
100% تصرف على مستوى الأمة
الحي
المدينة
الدولة
الأمة
يتم وضع تعريف ومفهوم (في سبيل الله) في اللوائح الأساسية ويتم تعديله بإجراءات معينة كلما استجدت نوازل جديدة.

توزيع سهم ابن السبيل حسب جهة الصرف
0% يصرفها المكلف مباشرة
0% يصرفها صندوق الحي بتزكية المكلف
100% تذهب إلى صندوق المدينة
30% تصرفها لجنة المدينة
70% تذهب إلى صندوق الدولة
100% تصرفها الدولة
الفائض عن الحاجة يذهب إلى الأمة
الحي
المدينة
الدولة
الأمة
لا بد من إعطاء مفهوم عصري لتطبيقات ابن السبيل لتشمل حفر الآبار وخدمات الإسعاف والهواتف النقالة على الطرق وذلك بعد وضعت التعريف الملائم لا بن السبيل في اللوائح الأساسية

معالجة أسهم الزكاة لقضايا معاصرة متكررة

السهم	نوع المعالجة	الأمثلة
الفقراء	اجتماعية	معالجة الفقر المدقع للأفراد والأمة
المساكين	تنمية بشرية + تدريب/تدريب/صحة	• الإنفاق على تدريب المساكين على الحرف. • إقامة مصحات لمعالجة المساكين. • تمكين العاطلين من العمل بإعطائهم أدوات عمل
العاملين عليها	حوكمة، ترشيد الأداء الإداري	• حصر النفقات الإدارية في حدود معينة. • إعطاء العاملين كفايتهم درءاً للفساد
المؤلفة قلوبهم	قوة الأمة وتعزيز مكانتها	• استمالة الإعلام . • تشكيل مجموعات حفظ مساندة
وفي الرقاب	اجتماعية أخلاقية	• حفظ كرامة الإنسان • مقاومة الرق الأبيض والاستغلال الجنسي.
سبيل الله	أخلاقية/دينية/رعاية شئون الأمة	• العناية بالمرافق العامة. • حماية الأمة والدفاع عنها.
ابن السبيل والغارمين	تنمية اقتصادية	• إتاحة الائتمان. • زيادة الطلب. • تشجيع السياحة.

٤) الهيكل التنظيمي المقترح للهيئة العالمية للزكاة.

٤/١. الهيئة العالمية للزكاة :

الهيئة العالمية للزكاة

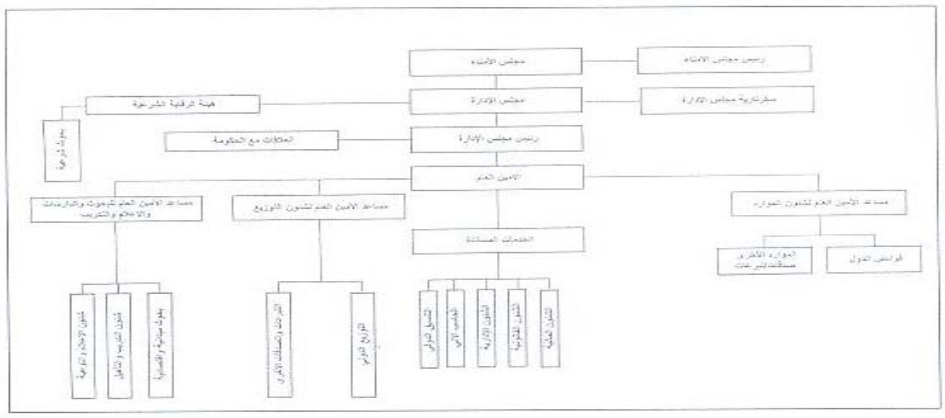

٤/٢. الهيكل القطري

الهيئة العالمية للزكاة – هيئة قطرية

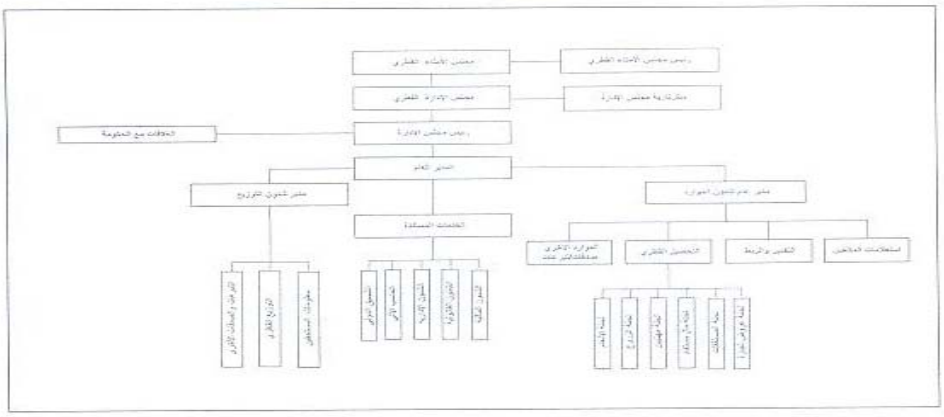

٣/٤. هيكل المدينة :

الهيئة العالمية للزكاة – الهيئة القطرية – هيئة المدينة

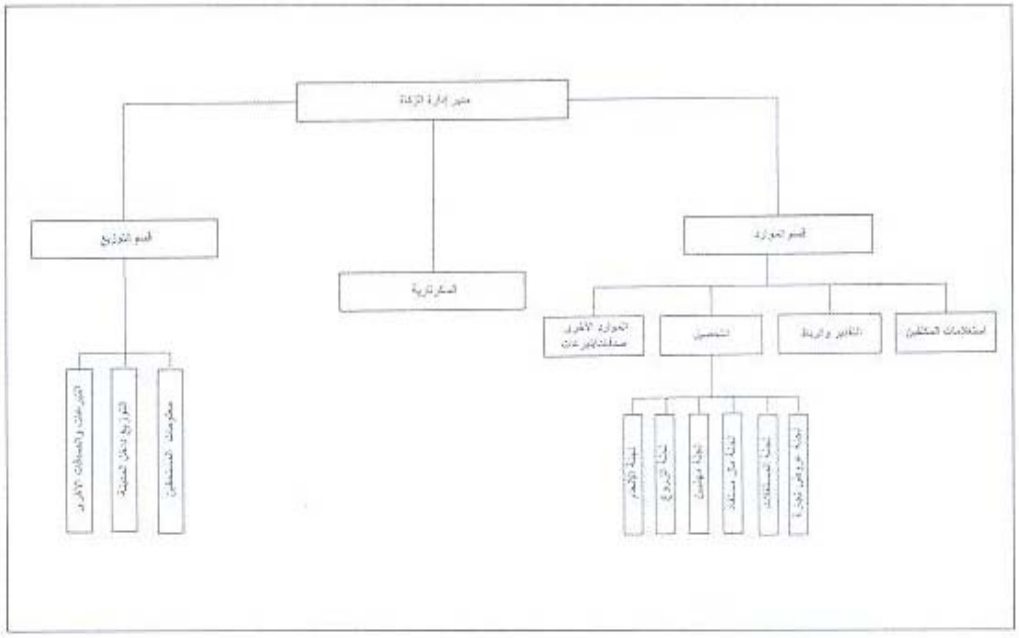

دواعي التواصـــــــــــــــــل

بلا حدود

الزكـاة أصـيلة فـي الـدين كالصـلاة وسـابقة ، بـل أنـه لـو كـان للنبـوة مؤهـل لكـان التراحم كما استدلت الصديقه علي الرسالة (إنك لتحمل الكل وتقرئ الضيف وتعين علـي نوائب الدهر) فلمـا أستمر الـوحي جـاء بتقنينهـا ليكـون المسـجد مركـز الصـلاة والمجتمـع محل الزكاة بهدف الطهر والتكافل (خذ من أموالهم صدقة لتطهرهم وتـزكيهم بهـا) (إنمـا الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها ...).

ولمـا قامـت الدولـة كانـت الزكـاة جـزءا أصـليا مـن نظامهـا المـالي والاجتمـاعي، ولأجل ذلك أعتبر الخليفة الأول إنكارها نقصانا للدين فقاتل من أجل تثبيتها إلي يوم الدين ، فنصره الله: (ولينصرن الله من ينصره إن الله لقوى عزيز الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة...)

الآن وقد تقطعت دول الإسلام بعد سقوط آخر دولة تجمعهم فإن البحث عن رابط يمـر بتعظيم الشـعائر وإحيائهـا وجعلهـا هدفا وبرنـامجـا للتمكين فـإن الـبعض يختصـرون نشاطنا السياسي لإقامة ديننا في انه (الإسلام السياسي) بينما هو في الحقيقـة السياسـة مـن أجـل الإسـلام ! فـلا يقـوم الـدين خاصـة فـي الجوانـب الماليـة إلا بتمكـين: (وكـذلك مكنـا ليوسف في الأرض يتبوأ منها حيث يشاء) فلولا تمكنه لما استطاع إقامـة نظـام التمـوين ، لـدرء الكـوارث بـالمخزون الاسـتراتيجي: (مـا حصـدتم فـذروه فـي سـنبله إلا قلـيلاً ممـا تأكلون).

وعليه فإن إحياء الزكاة في كل بلد هو مقدمـة للوصـول إلـي مركـز يمكنهـا مـن أن تدور بين الأقاليم حين تفيض بحثا عن مصارفها ، فالحدود السياسية ليست حـاجزا مبرئـا

للذمة من كل خلّه تصيب بلداً مسلماً! خاصة في زمن ما عرف (بالدونارز) الذين يتربصون بنا النوائب فإذا حلت بنا جاءوا ومعهم قصعتهم ليأكلونا! إن بعض منظماتهم تسمي (بلا حدود) نحن أولي بهذا الشعار تنسيقا بين منظماتنا الزكوية (وتعاونوا علي البر والتقوى).

ويشمل التعاون بين المؤسسات الزكوية ، الرسمية والشعبية فإنه من مظاهر مركزية الإسلام المؤتمرات والروابط التي ظهرت بعد سقوط الخلافة منذ الجامعة الإسلامية والمؤتمر الإسلامي، ومنظمة الدعوة الإسلامية وائتلاف الخير وسائر المنظمات الدولية والتي هي مقدمة لعودة الدولة العاصمة والمنتصرة لبرنامج التزكية.

العودة القطرية للزكاة:

لا بأس بعودة الزكاة إقليميا وقطريا بعد أن كانت مركزية ، بل عودتها من القواعد والمجتمعات يشبه نظامها الإداري فقد كان عمالها (يرجعون بسياطهم) حيث هم مفوضون علي الجباية جغرافيا وعلي الصرف فكانوا يعودون بها علي فقراتها، ويعودون للمركز بتقارير الأداء ، الآن لا مركز للإسلام ترفع له التقارير أو يرجع إليه بالفائض، غير أن الولاية الإقليمية للزكاة مكنت كل بلد ليجتهد فيما يليه ، التواصل بين هذه التجارب سيمكن في النهاية من تقرير موحد به يكون التنسيق والتكامل، ولا عجب أن يبادر أهل الغرب من أهل السودان بالإحياء فهم من سمي الله (ثلة من الآخرين) كما جاء في تفسير بن كثير مرفوعا للنبي صلي الله عليه وسلم.. أنهم أهل الغرب.

العولمة والتواصل:

لو كان للعولمة فائدة ففيما تحدث من تنافس به يرتقى الأداء ويحدث التبادل السلعي والمعرفي ، فعالم اليوم رغم انه تقطع سياسة، إلا أنه تواصل علاقة ، بل أن العلاقات العامة علم نشأ حديثا يمكن من التعارف والتعاون، كما أن الإتصال الإلكتروني اتاح ما لم يتحه البريد التقليدي و السريع ، فالتقارير يمكن أن تبث لكل المنظمات

والهيئات العاملة في مجال الزكاة في زمن واحد عن طريق الفاكس أو الإيميل ، كما يمكن لخطاب الزكاة أن يتداول عبر الفضائيات ناقلا إخبارها ومشاكلها وإنجازاتها ،ومعرفا برجالها الذين سمي الله (والعاملين عليها) إن الزكاة لها خطاب كما أن الصلاة لها نداء فلا رياء في الشعائر (إن تبدو الصدقات فنعما هي) (ومن يعظم شعائر الله فإنها من تقوى القلوب) الكتاب الموقوت اتاح للصلاة البث المستمر نداءاً، ندعو لإعلان مستمر ومتكرر لخطاب الزكاة ربطا لها بمواسم الإنتاج وأيام الحصاد وبورصات السلع والنقود وأسواق المال وميزانيات الشركات.

إن فحوى خطاب الزكاة العالمي هو الدعوة لإحياء الفريضة الغائبة وللتعاون علي البر والتقوى .. وعموماً فهو جزء من برنامج نصرة الله المرفوع للحكام و الأمراء (ولينصرن الله من ينصره) فهو برنامج للتناصر ومستحقه النصر لمن ينصره.

إتاحة التكافل:

الفوارق في الدخول كبيرة بين أجزاء عالم الإسلام خاصة بعد البترول ، فالسودان الذي جمع من الزكاة ما يقدر بنصف وعائها لم يستطع أن يصل الجميع، فما يزال العامة يعتمدون علي (دخل محدود) يعادل حد الفقر حسب القياس العالمي ، لهذه المفارقة في الدخول ، وللثقة الإدارية بديوانها، يتاح للمكلفين في الأقطار الغنية أن يعودوا بقدر من زكواتهم علي أخوانهم ، فقد جربنا في جمعية الإصلاح والمواساة مثلاً في زمن القفزة البترولية أن نجمع زكاة الفطر من المغتربين بالسعودية والخليج نغني بها إخوانهم في يوم العيد في كافة أقاليم السودان ، حيث كانت بنظام التوكيل تصرف يوم الفطر حتى تصل عينها بعد... بتوفيق من الله وقد أستمر هذا العمل بعد مبادرة الجمعية عن طريق الروابط الإقليمية، كما كان له دور في استصدار الفتوي السعودية بجواز إخراج الفطرة نقدا لتحول مرة أخرى إلي طعام في بلاد الإسلام فسعدت بها فلسطين وعدد المستضعفين.

نقل التجارب:

اوباما يقيم الزكاة!

من أعظم الفوائد نقل التجارب فإنه من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها ، فلا عجب أن يبلغ تأثير المثال التأثير في خطاب الرئيس الأمريكي الجديد للعالم الإسلامي حيث أعلن من جامعة القاهرة استعداده لتمكين المسلمين الأمريكان من إقامة الزكاة بتوفير الحماية الضريبية لهم ، فنقل التجربة يغرى بالأسوة الحسنة كل بلد ولو كان المسلمون فيه أقليه كما هم في أمريكا ٧ ملايين من اصل مائتي مليون.

الاجتهاد

عدم الإعمال يميت الفقه! فقد ظل فقه الزكاة يدرس في الأروقة والأوراق تجريدا وحصراً عند الخاصه ولا ينمو لأنه لا يواجه مشكلات التطبيق (فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا) .. الإحياء للدين هو الذي يحي الفقه كما أجتهد مشّرع الزكاة في السودان فوسع وعاءها بالمذهب الحنفي الآخذ بآية الأنعام (وهو الذي أنشأ جنات معروشات وغير معروشات والنخل والزرع مختلفاً أكله والزيتون والرمان متشابهاً وغير متشابه ، كلوا من ثمرة إذا أثمر وآتوا حقه يوم حصاده). فقال القانون بمنطوق هذه الآية بزكاة الفواكه والخضروات وكل المزروعات! بينما كانت محصورة في الماضي فقط في المقتاتات المدخرات أو ما يعرف بالقطاني الثماني! حسب المذهب المالكي. كما أعتمد الديوان زكاة الرواتب متابعة للشيخ القرضاوي في اجتهاده متابعا للخليفة المجدد عمر بن عبد العزيز الذي كان يأخذ الزكاة من الأعطايات يعني من المنبع من دون حولان الحول.

كما أن المشرِّع السوداني توسع في المصارف متابعة للمذهب الشافعي الذي يقول بالإغناء حتى إذا افتقر تاجر الذهب يعاد تأهليه من الزكاة! ولعل التوسع في المشروعات الذي ينتقده البعض في تجربة السودان ، يفسر بهدف الإغناء هذا،وخير نصير لهذا الهدف بلا اجتهاد، زكاة الأنعام والتي تكون إناثا، خاصة في الإبل بهدف التربية فإن الإكثار يكون بالأمهات ولأجل ذلك جاء المثال في القرآن (بتسع وتسعين نعجة) لما فيها من جدوى اقتصادية. كذلك طالت زكاة السودان المال المعد للاستثمار ولو كان عاما، فكانت زكاة الشركات وأدت بذلك مصانع السكر زكاتها ، كما أن الفقه قال أخيرا بزكاة المعادن ومنها البترول. كل هذه الاجتهادات جاءت ببركة التطبيق ، وفي نظامها المحاسبي أسوة لمن يعجزه حسابها ونصابها. والتواصل يتيح تبادل كل ذلك فتكون نهضة معرفية تزدهر بها المكتبة الإسلامية وتقدم أطروحات ودراسات ورسائل جامعية موضوعاتها تطبيقات الزكاة، كما تشمل مكتبة معهد الزكاة عددا من العناوين والمجلدات يمكن بتبادل قوائمها أن تتواصل الهيئات العاملة علميا.

الإدارة:

من الخبرات المتاح تبادلها الخبرة الإدارية والمحاسبية فإن قيام الديوان نفسه محل أنكار البعض بينما الديوان هو عبقرية الخليفة عمر الذي جعل للجند ديواناً ولم يذكروا في ديوان العمل في القرآن، بينما الموظف الأوحد المذكور في ديوان العمل في القرآن هو عامل الزكاة! فإلي أي حد يكون الصرف عليه؟ هل يكتفي بالثمن بنص القرآن أم أن هنالك هامش يجعل الإدارة تكلف الربع كما هو الآن في السودان؟ بينما في الأعمال التجارية تصل الكلفة الإدارية إلي الثلث و تزيد ! ويمكن لتجارب الزكاة عالميا أن تجعل من ١٢.٥ % سقفا لا تتجاوزه رحمة بالمساكين خاصة إذا قسمت العمال إلي رسميين وموسميين ومطوعين ففي عمل المنظمات يعتبر من يعرفون بالفولنتيرز أقل

عبئا في إدارة العمل الخيري، ونحن أولي بالتطوع لأننا نرجو من الله ما لا يرجون ، صحبني مرافق في دولة أجنبية فلما علمت أنه طالب عرضت عليه أن يقبل هدية مقابل الخدمة فأجابني معتذراً (Sorry I am a volunteer!) فلم لا نوظف شبابنا تطوعا لتقليل نفقات الزكاة وهم الذين قد تسابقوا للجهاد ، فقد زارنا الشيخ القرضاوي بعد حرب الجنوب ونشؤ أزمة دارفور فعاتبنا قائلاً: (يا أهل السودان كيف استطعنا أن نموت في سبيل الله ولا نستطيع أن نعيش في سبيله!).

تقديم المشروعات علي الإدارة:

من الخبرات الجديدة المشروعات التي تؤهل المساكين ليكونوا منتجين ومانحين ففي القرآن التطوع باعابة وسيله المساكين الإنتاجية لتسلم (أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر فأردت أن أعيبها وكان ورائهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا) وفيه إصلاحها لتبقي (فوجدا فيها جدار يريد أن ينقض فأقامه) فهذه أصول في التأهيل تجعلنا نطمئن وندعو إلي تعميم تجربة السودان في التأهيل بتمليك قوارب الصيد وماكينات الخياطة وثلاجات التبريد.. الخ، ما نبلغ به القول: (إذا أعطيتم فأغنوا).

إن تعميم فقه التأهيل مهم في جماعات لا تقبل في الزكاة إلا يداً بيد ويعتبرون كل تدبير لصالح الفقير تصرُفاً غير مشروع بغير وكالة شرعية.!

نماذج للمشروعات الإعاشية في التجربة السودانية

الرقم	نوع المشروع	العدد	التكلفة بملايين الدينارات	مستفيد
١	سيارات نقل ركاب (أمجاد)	٧٠	١٢٩.٥	٧٠
٢	سيارات نقل (اتوس)	٢٥	٥٠	٢٥
٣	مواتر معاقين	٢٥	١٢	٢٥
٤	مراكز كمبيوتر +ماكينة تصوير	١٠٠	٦٢.٥	١٠٠

٥	لستر إنارة	٨٠	١٠.٤	٨٠
٦	معامل فحص طبي +ثلاجة	٥٥	١١.١	٥٥
٧	سحانة +مفرمة +ثلاجة ديبفريزر	٢٠٠	٣٦.٦	٢٠٠
٨	ثلاجة ديب فر يزر	١٠٠	١٣	١٠٠
٩	ثلاجة غاز	٣٠	١٠.٢	٣٠
١٠	أفران غاز	٣٥٠	١٢.٧	٣٥٠
١١	لستر ري	٥٥	١٣.٨	٥٥
١٢	طواحين	١٥٠	٢٩.٥	١٥٠
١٣	ورشة نجارة	٦٠	٤١.٤	٦٠
١٤	بنشر كامل	١١٠	٥١.١	١١٠
١٥	ورشة حدادة	٥٥	١.٨	٥٥
١٦	ماكينة خياطة +٣طاقة قماش	٤٠٠	٣٤.٦	٤٠٠
١٧	ورشة ميكانيكا	٥٠	٩.١	٥٠
١٨	جملة المشروعات	١.٩١٥	٥٤٤.٣	١.٩١٥
١٩	قوت العام(جوال ذرة)	٣٣.٠٩٤	١٣٢.٤	١١.٠٠٠
٢٠	الجملة النهائية للمشروعات الإعاشية		٦٧٦.٧	١٢.٩١٥

تجارب عالمية للعلاقة

بيت الزكاة الكويتي:

من السابقين في المشروعات العابرة للحدود بيت الزكاة الكويتي وأذكر أنني قمت علي الأضاحي التي ذبحها نيابة عن أهل الكويت بالسودان حين ضرب السودان الجفاف

١٩٨٥م فقبض الناس هنا ثمن الأضاحي وأكلوها! فكانوا كأم موسي ،وكانت خير موآساة.

واذكر أن قمت عليها والأخ فؤاد العمر هو يمثل بيت الزكاة كمانح بينما أمثل منظمة الدعوة في الحقل فقمنا علي ألف من الأضاحي نيابة عن مانحيها من مواطني الكويت وفق قائمة بأسمائهم.

كذلك وبمشاركة ٦٠ يتيماً من ١٠ دول ، نظم بيت الزكاة ملتقي الأيتام الثاني، حيث عمّت بيت الزكاة الكويتي أجواء من الرحمة والحنان ، وقلوب ملؤها الشكر والعرفان ، عندما حلّت به كوكبة من (٦٠) يتيما ومشرفاً يمثلون عشر دول.

لحظات اللقاء بين اليتيم وكافلة ، هذه العلاقة التي نظمها مشروع كافل اليتيم في بيت الزكاة الكويتي بالتنسيق مع ٦٦ جهة خيرية في (٣٤) لد إسلامي ، هذه العلاقة التي تكاد تنحصر في الإجراءات الإدارية والمالية والصور الفوتوغرافية ، الكل فيها يبتغي الأجر والثواب.

ذبائح مني:

كذلك من التجارب ذبائح مني التي تخلفت عنها الفتوى زمنا ثم أجازوا أن يطعمها غير أهل مكة فجاءت مبردة إلي السودان والصومال – بحثا عن القانع والمعتر- ويمكن لبيوت الزكاة ان توكل عن المانحين من الحجيج في التوصيل كما يوكل الراجحي في المنحر.

أن الفقه اليوم يحتاج فعلا (لرخصه من ثقة) يسعد بها الآخذ والمانح، بدلا من التشديد الذي لا يسعد به أحد ولا يرضي به بالضرورة الواحد الأحد!

تجربة الشيخ صالح كامل:

فـي العـام الماضـي زار الشـيخ صـالح كامـل الـديوان وزار معهـد علـوم الزكـاة وتعـرف مـن خـلال المعـرض المصـاحب علـي تجربـة الزكـاة فـي السـودان وأشـاد بهـا وبتفردهـا ودعـي لتعميمهـا فـي رابطـة عالميـة تجمـع التجـارب العمليـة فـي الزكـاة تحـت مسمي الهيئة العالمية للزكاة كما قدم محاضرة بأفكار رائدة وجدت تجاوبا وفتحت أفاقا للفقه وللتبادل في الخبرات والتجارب.

براءة الزكاة:

لقد تضـرر العمل الخيري جدا بما يسمي الحرب علي الإرهاب حيث أحكمت الرقابة علي حركة المال بدعوى تجفيف المنابع! فهرب المتابَعون إلي الذهب الأصم، بينما تضرر العمل الخيري حيث أخذ بالجريرة وهو بريئ!

الزكـاة مؤهلـة للعبـور لأنهـا بريئـة بالكليـة مـن تهمـة الإرهـاب فهـي شـعيرة معلنـه معلومـة المصـادر معلومـة المصـارف كمـا أنهـا تحـت المسـئولية والرقابـة الحكوميـة ، المطلوب فقط الإعلان والاعتماد الرسمي والسماح بتجاوزها الحدود فهي خير مانح في الكوارث ولذوي الاحتياجات الخاصة، وإنا لندعو لمزيد من الطمأنينة أن تدخل في صلب الموازنة وهو ما لم يحدث إلي الآن في السودان بحجة استقلالها ندعو بحجة إلا تستغل بتهمة أو ريبة أن تكون حكومية فما تزال تحاويل الحكومة مبرأة محترمة.

يمحق الله الربا ويربي الصدقات

لو أن أحدهم دعي قائلا: (ربي أرني كيف تمحق الربا) لكان ما حدث من انهيار اقتصادي خير أجابه لسؤاله حيث افلست البنوك وإنهار الائتمان وغلقت المصانع وانتشرت البطالة .. الخ الحدث المجلجل الذي ألم بالاقتصاد العالمي مما لا تفسير له الإ بالمحق، في المقابل أرانا الله كيف يربي الصدقات وذلك من خلال إطلاعنا علي تقرير

الأداء ربع السنوي للزكاة حيث قفز التحصيل إلي ٦٠% في العام الذي هو الأول بعد الأزمة الاقتصادية ٢٠٠٩! وكانت القفزة بالتحديد في قطاع الزروع – وهكذا الله يربي الصدقات.

في سورة الروم – حيث ذكرت أوربا- جاء ذكر تدهور البيئة مطردا مع ذكر الربا (وَمَا آتَيْتُم مِّن رِّبًا لِّيَرْبُوَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُو عِندَ اللَّهِ وَمَا آتَيْتُم مِّن زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ) بعدها بآية: (ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ الناس يربطون الانهيار الاقتصادي بالربا كذلك فساد البيئة لأن خدمة التمويل تقتضي عمل الكمية وحتى تتوزع الفائدة علي الأجزاء فيما يعرف بخطوط الإنتاج mas production الأمر الذي أدي إلي الإسراف في المحروقات فكان اختلال التوزان الغازي والانبعاث الحراري وثقب الأوزون... الخ

الآن العالم يراجع أصوله بحثا عن مخرج في البيئة والاقتصاد وأصبح الاقتصاد الإسلامي من المخارج ، أو من النوافذ - windows-المطلوب هو قراءة الزكاة اقتصاديا وأثرها في تدوير المال وتوازن المجتمع ذلك في مقابل التكريس الذي يحدثه الربا، أن الفرصة متاحة لنلوح لهم بالمخرج ونرى العالم كيف يمحق الله الربا ويربي الصدقات.

فنسبة ٢.٥% الزكويه تنمو حين تقتطع إلي المجتمع لتعود بعد أن تكتمل دورة المال، فدورته بين الأغنياء تكون دولة ومحقة كما حدث (لبادوف) المرابي الشهير الذي كان يدّور المال بالربا حيث بلغ رأس ماله ٥٠ بليون دولار لينهار مع الانهيار الاقتصادي ويحكم عليه هناك بالمؤبد! يقال انه قد انتحر في سجنه. وهكذا يمحق الله الربا ويربي الصدقات.

فالفرصة متاحة لعلاقة مع الآخر ، بل مع العالم الذي فتح عينيه بالأزمة ليرى أن ال٢.٥% المقتطعة زكاة أبرك من المضافة ربا آن لهذا العالم أن يسمع هذا العرض: (مَّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً)

الخلاصة

- الخلاصة هي أن العلاقة بين بيوتات الزكاة متاح اليوم تعزيزها بما يتاح من وسائل الاتصال وإن العولمة يمكن أن توظف إيجابا لعالمية الشعائر وتعظيمها.
- إيتاء الزكاة كما أمر الله أحي فقهها، المطلوب الآن إحياء الفقه بتواصل الاجتهاد وتعميم التطبيق وتبادل التجارب.
- تجربة المشروعات الصغيرة بهدف الإغناء تجربة رائدة يمكن أن تعمم بتبادل النماذج وإرشاد الخبراء.
- المنافسة للمانحين الدوليين تدعونا لأن نكون اليد العليا، علي الأقل لتمويل منظماتنا وحتى لا تكون فتنة كما حدث بدارفور ، وقد جاء في طيات البحث (أن الحدود السياسية ليست مبرءة للذمة من جانحة تلم بكل بلد مسلم) فالمسلمون كالجسد الواحد إذا اشتكي منه عضو تداعي له سائر الأعضاء

- ثم أن الخلخلة التي أحدثها الانهيار الاقتصادي الناتج عن الربا تدعونا لملئ الفراغ بأن نري الناس كيف يربي الله الصدقات وكيف يمحق الربا ، وتدعونا داخليا لإحياء الزكاة ووضع الربا وهو الإعلان الذي عولمه نبينا بأن بثه يوم الحج الأكبر ودعا لبثه وبدأ بعائلته : (ان أول ما أضع ربا العباس بن عبد المطلب) ثم أدام الحظر وعولمه: فليبلغ الشاهد منكم الغائب.

وصلي الله علي نبينا وآله